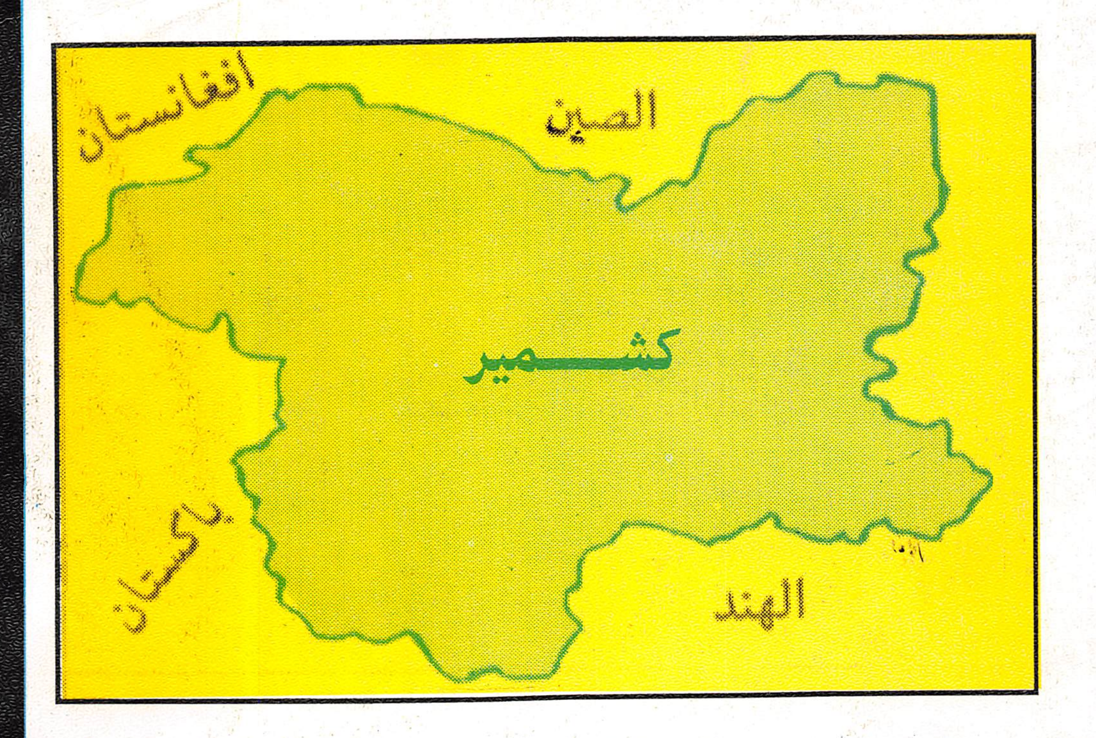
صرخة من كشمير





حمدي شفيق



ما زالت الهند تفرض حصاراً حديدياً حول كشمير المحتلة بهدف منع جماعات حقوق الانسان والصحفيين الاجانب من زيارة المنطقة وفضح الانتهاكات البشعة المتواصلة لحقوق الإنسان الكشميرى المسلم!! وقد فشلت جولة المباحثات التى جرت مؤخرا بين مسئولين باكستانيين واخرين من الهند حول سبل تسوية مشكلة كشمير التى يقطنها عشرة ملايين مسلم يمثلون أكثر من ٨٠٪ من تعداد سكانها.

وما زال المجتمع الدولى الظالم والشرعية الأمريكية المزعومة يتجاهلان أنين الضحايا المسلمين الذين يتعرضون للإبادة الجماعية بغير ذنب إلا أن يقولوا ربنا الله !!»

وفى هذا الكتاب يفضح المؤلف الصحفى المصرى حمدى شفيق جرائم الاحتلال الغاشم ويفند مزاعم الهند حول كشمير المسلمة.

الناشر

صرخة من كشمير

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

صرخة من كشمير

حمدى شفيق

إهـــــداء

إلى المعذبين فى السند والهند

يـــا شـــاعـــرا عينـــاك قـــد فـــاضتـــاً
دمعـــــــاً ولم تنطـق ولم تنشـــــــد
أمـــا تـــرى كشمير مـــذعـــورة
تسـألنـــا عـن سيفنـــا المغمـــد؟!
أمـــا تـــرى الشيـخ الـــذى لم يجد
إلاركـــام الـــدار والمسجـــد؟!
أمـــا تـــرى تلـك العجـــوز التـى
تسحـب جسـم الـــواهـن المقعـــد؟!
أمـــا تـــرى تلـك الفتـــاه التـى
تستر وجـــه البـأس المجهـــد؟!
أمـــا تـــرى اليتيـم الـــذى
أمسـى بـــلا ثـــوب ولا مـــرقـــد؟!
كشمير يـــا لـــوحـــة حـــزن تـــرى
عينـــاى فيهـــا صـــورة المعتـــدى

«من شعر د. عبد الرحمن العشماوى»

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

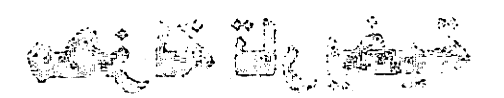
[illegible]

[illegible]

[illegible]

الفصل الاول

مهزلة تاريخية



«جنة الارض» هـذا هو الاسم الذى يطلقـة سكان شبه القارة الهنـدية على ولاية جـامو وكشمير لكثرة الحدائق والبسـاتين والبحيرات بها.. وتتمتع الولايـة التى تقع فى قلب اسيا الـوسطى بمناخ لطيف وتتميز بوجـود اعلى القمم الجبلية فى العالم ومنها الجبل الشهير المعـروف باسم «سياشين جليشيو» ويمـر بها طريق «الحريـر» الذى يـربط بين باكستـان والصين الشعبية تبلغ مسـاحة كشمير بشقيهـا الحر والمحتل ٢٤٠ الف كيلـــو متر مـربع تحتل الهنـد معظمهـا وعـاصمتهـا هى «سرنجار» أمـا مساحة كشمير الحرة التابعـة لباكستان فهى ١٢ الف كيلو متراً مـربعاً فقط ويبلغ عدد سكان كشمير اكثر من ١٢ مليون نسمة ٨٥٪ منهم يدينون بالاسلام، بينما الباقون أخلاط من الهنـد وسى السيخ والبـوذيين وغيرهم.. وعلى خلاف مـزاعم الهنـود فإن أهل كشمير لا ينتمـون الى العـرق الهندى ، لانهم بيض البشرة طـوال الاجسام، ولهم لغـة خـاصة بهم لا تشبـة أية لغـة من اللغات الهندية.

وقد أنجبت كشمير الكثير من العلماء والمفكـرين الأفذاذ منهم المفكر والشاعـر الاسلامى الاشهر العلامة محمد إقبال.

وكشمير تلك البلاد الجبليـة بها واديان فقط هما وادى «جامـو» ووادى «كشمير» وأكبر انهارها السند وحليم وخباب» وتنبـع الانهار الثلاثة من كشمير لتنساب الى المصب فى بـاكستان التى يمتد شريطها الحدودى مع كشمير نحو ٧٠٠ ك متر مربعاً، بينما لا يزيد طول حدود الهند مع كشمير على ٣٠٠ كيلـو متراً مربعـاً فقط، وهى تجاورها مـن الجنوب أمـا الصين فتحد كشمير من جـزء كبير فى الشمال والشرق وبعض الجنوب الشرقى، وهناك أفغانستان التى تجاورها من الشمال الغربى.

وتقول كتب التاريخ أن الاسلام دخل كشمير فى القرن الثامن الهجرى على يدى مسلم تركستانى هـو «بلبل شاه» الـذى نشر دعـوة الحق فى ربوع البـلاد. وتـوجت جهـوده بإسلام حـاكم كشمير الهندوسى «رنجن شاه» الذى غير إسمه الى (صـدر الدين) وبإسلام الحاكم أسلم معظم الهندوسى واستمر الحكم الاسلامى فى كشمير سبعة قرون تقريباً حتـى قام السيخ بحركة دموية سيطروا بها على المنطقة عام ١٨١٩ م وحتى عام ١٨٤٦م وخلال تلـك الفترة مارس السيخ أشد صور الاضطهاد والقهر ضـد أغلبية السكـان من المسلمين.. وفى عام ١٨٤٦ إحتلت بريطـانيا الهنـد وكشمير . وبعد الاحتلال الانجليـزى بعام واحـد ـ أى فى سنة ١٨٤٧ م ـــ وقعت واحدة من أسخف مهـازل التاريخ بمكيدة بريطانية مفضوحة.. فقد باعت بريطـانيا منطقة كشمير وجامو بأرضها وشعبها وكنوزها الطبيعية النـادرة الى مهراجا هندوسى يـدعى: «جولان سيخ» بمبلغ سبعة مـلايين ونصف مليون روبية(!!)

وتعرف هـذه الصفقة بالغة الغـرابة بإسم إتفاقية «أرميستـاز» وقد أعادت الى الاذهان مـا كان يحدث فى القرون الاولى من بيع للاراضى والاقاليم بما عليها من الناس والدواب والخيرات!!

وهكذا باع من لا يملك لمن لا يستحق إقليما وشعباً بأكمله بأبخس الاثمان!!

وكانت هـذه لعبة إستعمارية مقصـودة كعادة الاستعمار الاوروبى الـذى داب على بث الالغام القابلة للتفجير فى أيـة لحظة تارة بحدود مصطنعـة متنازع عليها بين الدول، أو تحريضـا الاغلبية ضد الاقليـة أو العكس ، أو زرع عوامل الفتن والقـلاقل والحروب الاهلية بمثل هـذه الصفقة المثيرة للسخريـة، والتى بمقتضاهـا اشترى مهراجا نصف مخبـول شعباً بما يعـادل ثلاثمائة الف دولار أمريكى !! وبعـد قرن كـامل من العام الذى سطـر فيه صك البيع للمهراجـا دخلت القوات الهنـدية كشمير، وبذلك إنكشف المخطط الخبيث الذى أعده الانجليز والهندوس..

ويصف مؤرخ كشميرى ما حدث قائلا:

المعروف أن الاستعمار البريطـانى لم يترك واحدة من مستعمراتـه إلا بعد أن يزرع فيهـا بذور الفتن والاضطرابـات .. فعل هذا فى فلسطين والصومال والحدود بين العراق والكـويت وغيرها.. وفى كشمير كان المثـال صارخاً.. فالغـاصب الذى احتل شبه الفـارة الهندية بأكملها عمـد الى بيع ولاية معظم سكانها من المسلمين الى مهراجـا هندوسى غريب عن المنطقة، وبـذلك تركت بريطانيـا شوكة مسمومة فى ظهور مسلمى المنطقة!!

وفى أغسطس ١٩٤٧ أصدر البرلمان البريطانى قـانون إستقلال الهند، وينص القـانون على قيام دولتين مستقلتين هما الهند وباكستان. وطبقاً لخطـة التقسيم تنضم المناطق ذات الاغلبية المسلمة الى باكستان فى حين تنضم المناطق الاخرى ذات الاغلبيـة الهندوسية الى الهند، ويتعين تبعاً لذلك أن تنضم كشمير ذات الاغلبية المسلمة الى باكستان.

وكانت تلك هى رغبة الاغلبية الساحقة من سكان كشمير وهم من المسلمين، بل كان عدد كبير من الاقلية غير المسلمة يفضلون الانضام الى باكستان، وتـؤكد حقائق الجغرافيا أيضاً حتمية إنضمام كشمير الى باكستـان، إذ ليس لها طريق للاتصال بـالعالم الخارجى سوى الاراضى الباكستـانية، والميناء البحرى الـوحيد لكشمير هو مرفـأ كراتشى بباكستان كما أن كشمير هـى الامتداد الحيوى والاستراتيجى لباكستان، إذ تنبع الانهار الثلاثة التى تروى أراضى باكستان من كشمير، وهى نهر «السند» الشهير وأخـواه جليم وجناب.. وللاسف الشـديد فـان ما تم تطبيقة مع عشرات الـولايات ذات الاغلبيـة الهنـدوسيـة التى انضمت الى الهنـد، رفضت هذه الاخيرة إعمالـه بـالنسبـة لكشمير المسلمة وثلاث ولايات أخرى ذات أغلبية إسلامية!!

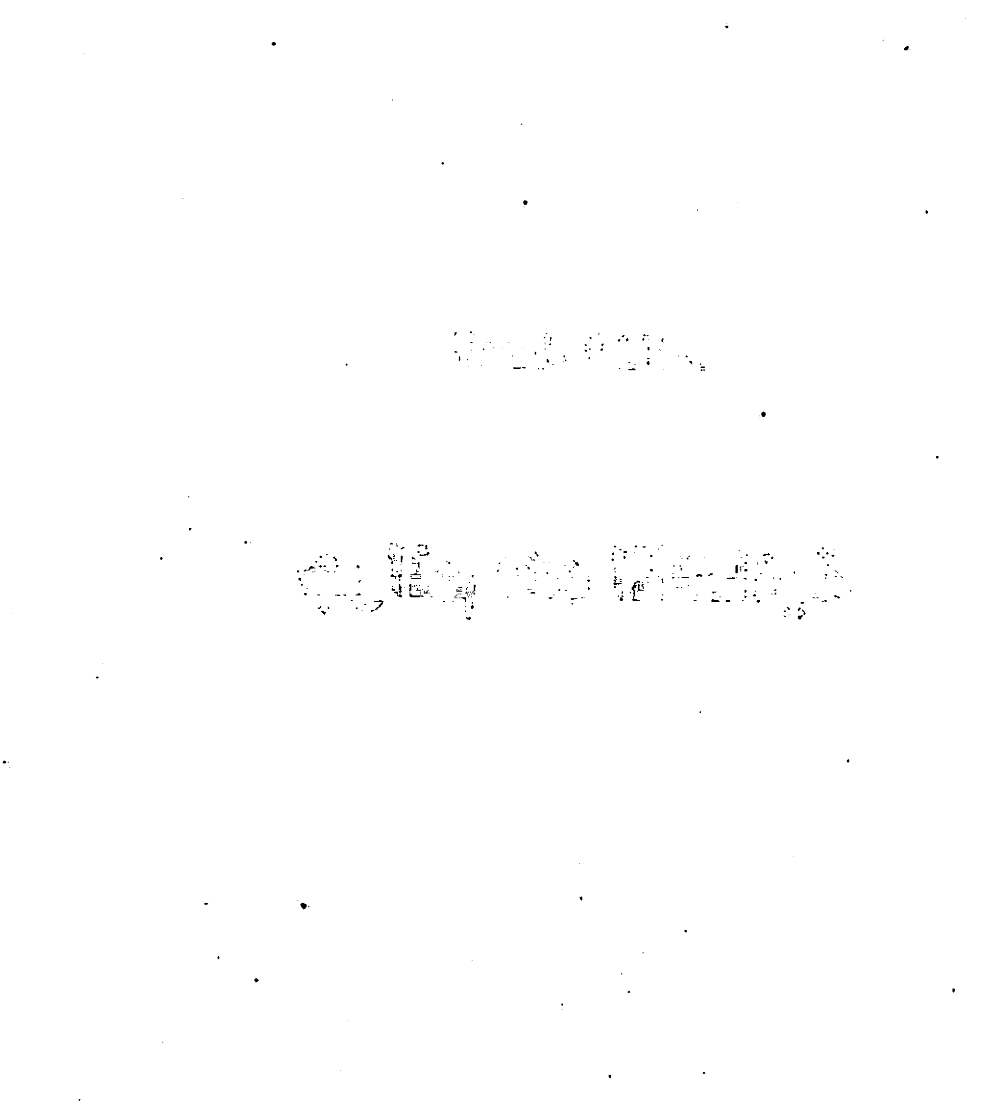
فقد كان من المفروض أن تعلن كل الولايات قـرارها بلانضمام الى الهند أو باكستان قبل يوم ١٥ أغسطس ١٩٤٧م غير أن المهـراجا الهنـوسى الـذى يحكم كشمير لجأ الى خدعـة مـاكرة أوهم فيهـا المسلمين أنه تفـاهم مع الحكومـة الباكستانيـة تمهيداً للانضمام رسميـا الى باكستـان .. وبدلاً من تنفيـذ الاتفـاق أو عـز المهـراجـا الى رجالـه بنـزع سـلاح المسلمين العـاملين فى الجيش والشرطـة الكشميرية ثم هـاجم البيوت ونزع ما كـان لدى السكان المدنيين من أسلحة وعنـدما إعترض الاهالى على هذه الاجـراءات المريبة، إستعـان المهراجا بغـلاة الهندوس لإبـادة المتظاهـرين العزل ووقعت

مذبحة رهيبة استشهد فيها ٢٧٠ ألف مسلم!! ولم يكن ممكنا أن تقف باكستان مكتوفة الأيدى حتى يفرغ عبدة الابقار من إبادة ملايين المسلمين فى كشمير..

ثارت القبائل الباكستانيـة، وزحف رجالها البواسل لنصرة إخوانهم وأصهارهم المستضعفين فى كشمير ، واستطاعـوا تحرير جـزء من كشمير تأسست فيه حكـومة كشمير الحرة.. خشى المهـراجا الهندوسى سـوء العاقبة فبـادر بالقرار الى ولايـة جامو.. ومن المخبأ أرسل كتـاباً يوم ٢٧ اكتـوبر ١٩٤٧ م الى حاكم الهنـد العام اللـورد مونتـاباتن يعلن فيـه رغبته فى ضم ولايـة كشمير الى الهند، ويطلب إرسـال قوات من الجيش الهنـدى لقمع السكـان المسلمين وأنصارهم من قبـائل «الباتـان» القـوية.. وفى اليـوم الأسود ــ كما يطلقون عليـه فى كشمير ـ وهـو يوم ٢٧ أكتـوبر سنـة ١٩٤٧ م إجتاحت قوات الاحتلال الهندى «جنة الله فى أرضه» كشمير المسلمة..

الفصل الثانى

جرائم ضد الانسانية



منذ اللحظة الاولى لفترة الاحتلال التى دامت ٤٧ عاما حتى الان لم تتوقف الجرائم الوحشية ضد أبناء كشمير المحتلـة.. فالقـوات الهندية لا تتـورع عن إستخدام أبشع الـوسائل الشيطـانية لقمع انتفاضـة شعب كشمير المسلم، وتصفية شبابه وأطفـاله خشية أن يأتى اليوم الـذى يحررون فيه أرضهم وعـرضهم ويطهـرون فيـه ديارهم مـن رجس عبده الابقـار والاوثـان.. ويمكن القـول بأن الممارسـات الهنديـة تندرج فى إطـار مخطط متكـامل للتطهير العرقى بعيـد المدى.. فهناك الابـادة الجماعية للـرجال رمياً بالـرصاص أو ذبحاً بالسكـاكين والمدى أو حرقاً بالنـار أو بإلقاء أحماض كيميائيـة قاتلـة على رأس وجسد الضحـايا.. وهنـاك الاعتقال العشـوائى المقترن بتعذيب عشرات الالوف بـلا محاكمات أو تحقيقات عـادلة، و إحراق المتـاجر والمنـازل والزراعـات على أوسع نطاق وحظر التجوال معظم الوقت وبتر الأطراف .. إلخ

ومن أغرب وأبشع الوسائل التى تلجأ إليها سلطات الاحتلال الهندى للحد من تزايد عدد السكان المسلمين إنهم يقومون بخصى الشباب والاطفال قهراً حتى لا ينجبوا ذرية فى المستقبل!!

كما يقومون بتعقيم الفتيات كى لا يلدن !! ومن الجرائم اليـومية كذلك مصادرة إتلاف ممتلكات المسلمين و إحراق حقولهم ومواشيهم وأغنامهم حية، ومن يعترض يكن مصيره المحتوم رصاصة فى القلب أو طعنة مهلكة فى العنق أو الذوبان الرهيب فى أحد أحواض حمض الكبريتيك المركز!! وتضج التقارير الدورية لمنظمات حقوق الانسان الدوليـة (وعلى رأسها منظمة العفو ومنظمة مراقبة اسيا ومنظمة أطباء بـلا حدود وغيرها) صارخة من هـول وبشاعة جرائم سلطات الاحتـلال الهندى ضد السكان العـزل فى اقليمى جامو وكشمير ويكفى ان نستعـرض بعض الارقام ذات الدلالة الـواضحة على خطورة ما يجرى فى كشمير ..

خلال أقل من عامين ، وبالتحديد فى الفترة من أول يناير سنة ١٩٩٠ وحتى نهاية أغسطس سنة ١٩٩١ كانت خسائر المسلمين فى كشمير ما يلى:

١ــ إستشهـاد ٣٥ الف مسلم ومسلمـة ، منهم ٢٢٠٠ طالب احـرقهم الجيش الهنـدى أحيـاء فى منطقة «كبوارة» وحدها.

٢ــ جرح و إعاقـة ٣٠ الف شخص من بينهم عدد كبير أصيبوا بعاهات مستـديمة إثر إعتداء من قوات الاحتلال.

٣ــ إعتقال ٦٩ الف شخص فى السجون ومعسكرات التعذيب

٤ــ طرد ٢٥ الف مسلم الى كشمير الحرة بعد هدم أو حرق منازلهم

٥ــ فصل الاف الموظفين المسلمين تعسفياً وحرمانهم من مورد الرزق الوحيد.

٦ـ إغتصاب ٣٥٧٥ مسلمة بصورة جماعية مروعة وأستشهد من المجنى عليهن ١١٠ إثر الاغتصاب، كما جرى إغراق ٢٠ من الضحايا فى الانهار لبث الرعب فى المنطقة

٧ـ تعرضت ٦٠٠ إمرأة للاجهاض بعد الإغتصاب البربرى.

٨ـ تم نزع الخصيتين لاكثر من ٤١٥ رجلاً فى قرية سنور كليبورة وغيرها

٩ـ إحراق ٢١ الف متجر ومنزل و ٥٥٠ مدرسة وكلية، وقامت سلطات الاحتلال بإحراق حبوب غذائيةقيمتها تفوق المليار دولار وأعدموا ٣٠٠ رأس من المواشى والاغنام الحية!!

كما تولى أعداء الحياة الهندوس تخريب و إحراق مساحات هائلة من الغابات الطبيعية والبساتين تفوق قيمة ما بها من أشجار وموارد طبيعية وثمار عدة بلايين من الدولارات!

إذا كانت تلك هى حصيلة أعوان الشيطان خلال بضعة عشر شهراً فقط من عمر إحتلال استمر منذ ٤٧ سنة حتى الان، فكم يبلغ حجم الحصاد الكلى لسنوات البطش الاسود المجنون ؟! إن هذه الارقام الفلكية للخسائر المادية والبشرية التى سببتها قوات الاحتلال الغشم ليست من عندنا وإنما هى من إحصاء هيئات دولية ومنظمات عالمية محايدة تتولى الدفاع عن حقوق الانسان فى مختلف أنحاء العالم..

وعلى الرغم من السياسة الهندية الثابتة والمتمثلة فى منع دخول الصحفيين وبعثات منظمات حقوق الانسان الى كشمير المحتلة لمتابعة ما يدور هناك، إلا أن هذه المنظمات استطاعت بمصادرها ووسائلها الخاصة ان تخترق الستار الحديدى، وأن تجمع المعلومات الوفيرة والادلة القاطعة على جرائم القوات الهندية ضد شعب كشمير الاعزل الامن الصبر والايمان بالله الواحد الاحد ولو كره الهندوس.

تقول منظمة العفو الدولية ان القوات الهندية تورطت فى انتهاكات واسعة لحقوق الانسان من بينها عمليات إعدام بدون محاكمة وجرائم إغتصاب و إعتقال وتعذيب و إغتيال للعاملين فى الرعاية الصحية بصورة متعمدة» وقد ساهمت نيودلهى فى انتهاكات حقوق الانسان عن طريق ممارستها المتمثلة فى عدم تقديم جنودها وضباطها الذين ارتكبوا المخالفات الى المحاكمة» وكذلك (الاكتفاء بعقوبة ضئيلة مثل وقف الترقية أو تسجيل ملاحظات بلفت النظر فى ملفات أفراد القوات المسلحة رغم خطورة الجرائم التى أرتكبوها مثل الاغتيال والاغتصاب)

وتصف منظمة (اسيا ووتش) عمليات القتل الجماعى لمئات المعتقلين أسبوعياً داخل السجون بانها (يجرى تنفيذها على أنها مسالة سياسية بحتة) وتهاجم المنظمة الدولية حكومة الهند بشدة وتتهمها بالتراخى فى معاقبة الفاعلين فى مثل هذه الجرائم الخطيرة والتستر عليهم فى بعض الاحيان..

منظمة دولية ثالثة هى الرابطة الدولية لمنظمات حقوق الانسان) أدانت أعمال التعذيب

والاغتصـاب والقتل التى ترتكبهـا القوات الهنـدية فى مـراكزهـا بكشمير ، وأكدت ان عـدداً كبيراً من الضحايـا هم من الثوار المطـالبين بالاستقـلال أو المتعاطفين معهم ونقل تقـرير المنظمـة شهادات وأقـوال شهود عيـان بشان جـرائم التعـذيب الوحشى والاغتصـاب واطـلاق النـار عشوائيـا على المواطنين.

وقالت المنظمة الدولية (ان الاجراءات التى تدعى الهند أنها تتخذها دفاعاً عن النفس لا يمكن ان تكون مبرراً لوحشيتهـا و إهدارها للقوانين والاتفاقيـات الدولية الخاصة بحقـوق الانسان) وأكدت المنظمة ان التعـذيب للحصول على معلومـات من المعتقلين أثناء التحقيقـات هو عملية شـائعة فى معسكرات الاستجواب الهندية.. و إختتمت المنظمة التى تتخذ من باريس مقراً لها تقريرها بمطالبة السلطات الهنديـة بإحترام حقوق الانسان فى كشمير وغيرها من المنـاطق و إيجاد حل عادل وسلمى للقضية طبقاً لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن التى توجب إعطاء الكشميرين حق تقرير المصير وسحب، قـوات الاحتلال الهنـدى من الـولاية ذات الاغلبيـة المسلمـة وشـاركت منظمة المانيـة هى (جمعيـة مناصرة الشعـوب المضطهدة) فى تأكيـد خطـورة ما يقع فى كشمير من إنتهـاكات بشعـة لحقوق الانسان . ووجهت المنظمـة إنتقادات لاذعة للحكومـة الهندية وجيشها الـذى وصفته بأنه (ذو مستوى أخلاقى منحـدر) وقالت المنظمة فى رسالة وجهتها الى حكـومة نيودلهى: (إن كشمير فى عهد حكومتكم التى تدعى أنها ديمقراطية تحولت الى معسكر تحقيق ملىء بالتعذيب والارهاب.. وأن فرض أحكـام الطوارىء على الـولاية منـذ أربع سنوات أحـال حياة المواطنين العـادية الى جحيم لا يطاق، وهم فى أمس الحاجة الى العلاج والرعاية الطبية).

وأعربت المنظمـة الألمانية عن قلقها البـالغ بشأن أوضاع مئـات الالوف من المفكرين والابـرياء المعتقلين بـدون محاكمـة، كما أدانت بشـدة عمليـات قتل المحتجـزين على نطـاق واسع وكـذا قتل المدافعين عن حقوق الانسان فى كشمير ، مؤكدة أن هذه الاجراءات الاجرامية لن ترهب أنصار ودعاه حقوق الانسان.

وفى يوليو ١٩٩٢ اضطـر الكونجرس الامريكـى الى الموافقة على مشروع قرار تقدم بـه السناتور الجمهورى دان بيرثون يقضى بخصم ٢٤ مليون دولار من المساعدات الامريكية للهند عقاباً لها على ما ثبت وقـوعة من ممارسـات قمعية و إنتهاكات داميـة لحقوق الانسان فى كشمير المحتلـة وقد تم إقرار المشروع بصعوبة بعد أن سبق رفضه فى عام ١٩٩١، بسبب تامر النواب اليهود لصالح الهند ذات العلاقات القوية مع إسرائيل فى كافة المجاالات وخاصة المجال العسكرى!!

وبالاضـافة الى ما أوردتـه تقارير وتحقيقات المنظمات الـدولية، هناك شهـود عيان على المذابح والمخازى التى تقترفهـا قوات الاحتلال الهنـدية بصفة يـومية. تقول الطفلـة زينب على ٥ سنوات ـ أنها رأت الجنود يذبحون أمهـا أمام عينيها بلا شفقة أو أدنى إستجابـة لصرخات الطفلة المسكينة التى فقدت كل أهلها بهذه الوسائل الاجرامية.

أما الطفلة كلثوم ـ ٧ سنـوات ـ فهى مصابة بغرغرينا فى ساقها بعد إعتـداء بربرى شنته قوات الاحتلال على منزلها وكـانوا قد أخذوهـا رهينة حتى يذعن أبوهـا لرغباتهم المجنونـة ويرشدهم الى المكان الذى تختبىء فيه أمها ليغتصبوها !!

وعندما أصر الأب الشجاع على الرفض قطعوا ساق الطفلة وتركوها تنزف بلا أية إسعافات!!

وهناك الطفلـة فاطمة المصـابة بحالـة نفسية تجعلهـا ترتعد رعبـاً حين ترى الغربـاء ... فقد شاهدت الهندوس يلقون بأمها فى نهر «جليم» إثر الاعتداء عليها!!

ويقول غلام بنى راجا ـــ ١٩ سنة ـ أن قوات الاحتلال إعتقلته من منـزله مع مجموعة كبيرة من شبـاب المنظمـة و إقتـادوهم الى أحـد مـراكــز الاعتقـال المنتشرة فى «اللـه ابـاد» و«فـارانـاسى» و«كومباتور» و«جابابور» و«ساتنـا» وغيرهم.. وهناك ضربوه مراراً بأحزمة من الجلد الغليظ كما تعرض للصعق الكهربائى لاجبارة على العمل مرشدا والتجسس على الثوار الكشميرين.

أمـا عبد المجيـد خان من منطقـة «لان كان» فهـو يعانى من عجـز يدنى دائم نتيجـة تعرضـه لتعذيب بشع مستمر فى مـركز إستجواب «كبوارى» حيث كان الهندوس يضعـون يديه ورجلية فى ماء مملح لفترة طـويلة ثم ينقلوه مبـاشرة ليضعوا أطرافـة فى ماء مغلى !!وترتب على هـذا التعذيب المتواصل إصـابته بغرغرينـا فى أصابعة وتـركوه بلا أى علاج، وكـانت النتيجة بتر أصابع يـديه وقدمية وبطبيعة الحال لا يمكنه الان القيام باى عمل لكسب الرزق!!

عبد الخالق سومـور ـ ٢١ سنة ـ أحرق الهنـدوس بطنه بعد إعتقاله إثـر الادعاء بإطلاق أعيرة نارية فى سماء القرية التى يسكن بها الضحية!!

ضحية أخـرى.. شاب فى عمـر الزهـور إسمه إخطـار الديـن محمد حـاول الجلادون الهندوس أرغامه على الجلـوس فوق جمر ملتهب ، وعندما رفض أحرقـوا أعضاءه التناسلية بالنار عقـاباً له لانه لم يرشدهم الى مكان أحد المجاهدين!!

وفيما يلى تعرض بـإيجاز لحالات أخرى من ضحـايا التعذيـب والقهر وجميعهم يـرقدون الان بحالة يرثى لها فى مخيمات اللاجئين بالجزء المحرر من كشميرى

١ـ أمير دار شاب يسكن فى بلدة «ناركـاه بدجام» تعرض للضرب المبرح بالعصى والهراوات على رأسه أحدث به إنفجاراً فى المخ، وأنقذت حياته بصعوبة بعملية جراحية.

٢ـ عبد العزيز شيخ محمد شفيع . أعتقله الهنـدوس من منزله فى (تكيركب وارى) وعذبوه أثناء الاستجواب حتى تحطمت ساقه، ويرقد الان رهين العلاج فى مخيم «باغ».

٣ـ محمد يوسف فيروز وزميلـه حبيب الله عبد الاحد بير. مدرسان تم أعتقـالهم مع اخرين يوم ٢٠ مايو ١٩٩٠ وجردوهما من الملابس تماماً فى ساحة عامة أمام القرويين بما فيهم النسوة وأعتدى

جنديان عليهما جنسياً أمام الناس(!!!)

٤ـ ألطاف أحمد محمد ملك من سكان العاصمة «سرينجار» أعتقلوه ٢٠ يوماً وأثناء الاستجواب وضعوه على الارض وعلى ظهره جسم حديدى يزن ٥٠ كيلو جراماً حتى حطموا أضلاعه.

٥ـ أثنـاء أعتقال الشاب مهراج خـالد محمد أمين إقتيد الى مـركز تحقيق مقره الكلية الاسـلامية (سابقا) وتعرض للضرب المبرح ورش «الفلفل» في عينيه وجراحه وذات الامر مع اخرين لا يحصى عددهم!!

(٢٢) ب) [illegible]

[illegible] ٢٠ [illegible]

[illegible] ٥٠ [illegible].

[illegible]

[illegible]

الفصل الثالث

الإغتصاب الجماعى

نص تقرير منظمة مراقبة اسيا ومنظمة أطباء بلا حدود عن كشمير.

يعتبر تقريـر البعثـة المشتركـة لمنظمتى (مـراقبة حقـوق الانسـان وأطبـاء بـلا حـدود) عن (الاغتصـاب الجماعى فى كشمير) من أخطر التقـاريـر الموثقة عـن المخطط الهندى الـرهيب لإذلال المسلمين فى كشمير وإضعـاف الـروح المعنويـة لـديهم، ومن تم تسهيل عمليـة التطهير العـرقى، وإجبارهم على الهجرة الى باكستان أو الجزء المحـرر من كشمير تمهيداً لاحلال الهندوس بدلاً منهم، وبذلك تضيع كشمير الى الابد!! ونظراً لاهمية وخطورة التقرير رأيت أنه من الافضل سرده حرفيا بلا اى رتـوش، أو تدخل مـن جانبى ويكفى أن نشير الى مـا تضمنـه التقريـر من أدلـة طبيـة قاطعـة وشهادات الضحـايا وشهـود اخرون، بـل وإعترافات جنود ومسئـولين هندوس بـوقوع مثـل هذه الجرائم الفاضحة.. وفيما يلى النص الكامل للتقرير..

لقد أصبحت ولايـة جامـو وكشمير الواقعـة بين الهند وباكستـان منذ شهـر ينايـر عام ١٩٩٠ مسرحا لصراع وحشى بين قوات الامن الهندية والمسلمين المسلحين الـذين يطالبون بالاستقلال عن الهند أو الانضمام الى باكستـان. ولقد انتهجت الحكومـة المركزية فى الهند سيـاسة قمعية فى كشمير وذلك فى اطار جهودها لسحق الحركة المسلحة هناك مما نجم عنه انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان من جانب قـوات الجيش والقوات شبه العسكـرية الهندية وطـوال فترة الصراع اتخذت قوات الامن الهندية عن عمد المدنيين هدفا لها حيث انـه من المعتقد أن الغالبية العظمى من المدنيين يتعاطفون مع الجماعات المسلحة فى كشمير ولقد دأبت قوات الامن الهندية المؤلفة من قوات الجيش وفئتين من القـوات شبه العسكـرية هما قـوات البوليـس الاحتياطى المركـزى وقوات امن الحدود، دأبت هـذه القوات على الاعتـداء على المدنيين خلال عمليـات البحث عن المسلحين التى تقوم بها وكـذلك تعذيب واعدام المعتقلين فى السجون الى جانب قتل المدنيين فى هجمات انتقامية.

ولقد قام ممثلون عن منظمتى «مراقبة اسيـا و«أطباء من أجل حقوق الانسان» بزيارة لكشمير فى اكتوبر عام ١٩٩٢ بغرض جمع الادلة عن عمليـات الاغتصاب وانتهاكات حقوق الانسان الاخرى وكذلك انتهاكات قوانين الحرب التى ترتكبها قوات الامن الهنـدية، ولقد قامت المنظمتان بادانة هذه الجرائم باعتبارها انتهاكا لحقوق الانسان الدولية وانتهاكا للقانون الانسانى.

ومنذ أن بدأت الحكـومة الهندية حملتهـا القمعية ضد المسلمين فى كشمير بشكل جـدى فى يناير عام ١٩٩٠ ازدادت بشكل كبير عمليـات الاغتصاب التى يرتكبهـا افراد الامن والتى غالبـا ما تحدث أثنـاء عمليات الحصـار والبحث والتفتيش التى تقوم بها قـوات الامن الهنـدية حيث يتم احتجـاز الرجـال من سكان كشمير فى الحدائق العامـة أو فى افنية المدارس، بينما تقوم قـوات الامن بمداهمة منازلهم بغرض تفتيشهـا، وكثيرا ما تقوم قوات الامن الهندية فى هـذه الحالات بفرض عقاب جماعى على السكـان المدنيين يتمثل فى الضرب والاعتداء على المواطنين وكـذلك حـرق منازلهم وتلجأ قـوات الامن الهنـدية الى اغتصـاب النسـاء كوسيلـة لعقاب هـؤلاء السيـدات اللاتى تتهمهن قـوات الامن

بالتعاطف مع المسلحين كما تعتبره وسيلة لاذلال المجتمع باسره فى كشمير!!

وتحدث عمليات الاغتصاب ايضا خلال الهجمات الانتقامية التى تقوم بها قوات الامن الهندية ضد المدنيين فى كشمير فى أعقاب الهجمات التى تنفذها الجماعات المسلحة الكشميرية ففى هذه الحالات يكون اى مواطن يقيم فى المنطقة التى وقع فيها الهجوم هدفا لانتقام قوات الامن الهندية حيث يتعرض المدنيون للقتل بالرصاص ويتم حرق المنازل والممتلكات الى جانب اغتصاب النساء، وفى بعض الحالات تتعرض النساء للاغتصاب لمجرد اتهامات بتقديم الطعام والملجأ للجماعات المسلحة أو لرفضهن الإعتراف على اقربائهن من الرجال اعضاء الجماعات المسلحة ، غير أنه فى الحالات اخرى لا يكون هناك سبب واضح لاغتصاب النساء فى كشمير وفى كثير من الحالات يكون اختيار الضحايا اعتباطيا فالنساء مثلهم مثل الاخرين من المدنيين يتعرضون للاعتداء والقتل لمجرد تواجدهن فى المكان الخطأ فى الوقت الخطأ، وحيث ان معظم حالات الاغتصاب تحدث خلال عمليات الحصار والبحث والتفتيش التى تقوم بها قوات الامن الهندية فان مجرد العيش فى منطقة بعينها يمكن ان يعرض النساء لخطر الاغتصاب.

ويتضمن هذا التقرير معلومات عن بعض حالات الاغتصاب التى جرت فى كشمير. وبالرغم من ان جماعات حقوق الانسان الهندية والصحافة العالمية قد تناولت فى تقاريرها قيام قوات الامن الهندية بعمليات اغتصاب على نطاق واسع فى كشمير الا ان ذلك نادرا ما يحظى بالادانة على المستوى الدولى، ولقد أمضى ممثلو منظمتى مراقبة (حقوق الانسان) باسيا ومنظمة اطباء من اجل حقوق الانسان اسبوعا فى كشمير تم خلاله تسجيل خمس عشرة حالة إغتصاب و ٤٤ حالة تعرض اصحابها لاحكام مبالغ فيها وثمانية حالات تعذيب وعشرين حاله أصابة ناجمة عن قيام قوات الجيش وقوات الامن الهندية بإطلاق النيران بصورة عشوائية على اناس غير مسلحين وقد حدث ٨٠٪ من هذه الانتهاكات خلال فترة زيارة ممثلى حقوق الانسان وخلال الايام العشرة التى سبقت الزيارة، كما قام ممثلو منظمتى حقوق الانسان بجمع وثائق عن عدد كبير من الانتهاكات التى جرت خلال الأسابيع والشهور التى سبقت الزيارة كما ان المنظمتين لا تزا لان تستقبلان العديد من المعلومات فى هذا الصدد.

وحيث ان هذه المعلومات ترد من مصادر موثوق بها فاننا نعتقد ان هذه الانتهاكات استمرت دون فتور بل تزايدت لتشمل قتل أنصار حقوق الانسان الكشميرى الذين ساعدوا منظمتى مراقبة حقوق الانسان فى اسيا وأطباء من أجل حقوق الانسان والذين قدموا معلومات للمنظمات العالمية وللصحافة الاجنبية!!

ان هذا التقرير هو الثانى فى سلسلة تقارير تنشرها منظمتا مراقبة حقوق الانسان فى اسيا وأطباء من أجل حقوق الانسان حيث تتناول هذه التقارير قضية حقوق الانسان فى كشمير.

وتأمل المنظمات من نشر هذا التقرير توجيه نظر المجتمع الدولى الى ان اللجؤ الى الاغتصاب قد

اصبح تكتيكا من تكتيكات الحرب فى كشمير كما اصبح على رأس سياسات الحكومة الهندية الامر الذى دفع قوات الامن الهندية الى الاعتقاد بأن إرتكاب جريمة الاغتصاب لا يوجب العقاب، ان حالات الاغتصاب التى يتضمنها هذا التقرير نذكرها على سبيل المثال حيث ان جرائم الاغتصاب التى ترتكب فى كشمير من الكثرة بحيث يعجز مثل هذا التقرير أن يحويها جميعها.

ان قيام قوات الشرطة الهندية بعمليات اغتصاب يعتبر امراً شائعا فى جميع أنحاء الهند وغالبا ما تكن الضحايا نساء فقيرات تنتمين الى طوائف اجتماعية ضعيفة او الى جماعات الاقليات فى الهند ، ففى بعض الحالات يتم اخذ النساء رهن الاعتقال للاشتباه فى ارتكابهن جرائم صغيرة للغاية او الاتهامهن بجرائم اكبر. كما يتم اعتقال النساء كرهائن لقرابتهن لاشخاص مطلوب القبض عليهم فى جرائم سياسية أو جنائية، كما أنه يتم فى بعض الحالات اعتقال النساء كوسيلة من جانب رجال الشرطة للحصول على رشوة فى مقابل اطلاق سراحهن ، وتكن النساء فى جميع هذه الحالات عرضة للاغتصاب من جانب رجال الامن، كما تحدث عمليات الاغتصاب على نطاق واسع خلال عمليات قمع حركات التمرد التى تحدث فى انحاء مختلفة من الهند خاصة فى ولاية اسام ومناطق الصراع الاخرى فى شمال شرق الهند، إن قوات الجيش والشرطة الهندية تلجأ الى الاغتصاب كسلاح لتوقيع العقاب والترهيب والاكراه والاذلال والامتهان.

وفى الحقيقة لا توجد هناك احصائيات دقيقة عن عدد حالات الاغتصاب التى ترتكبها قوات الامن الهندية فى كشمير غير ان جماعات حقوق الانسان قد سجلت الكثير من الحالات منذ عام ١٩٩٠ ولكن نتيجة لان حالات اغتصاب عديدة قد جرت فى قرى نائية فانه يكون من المستحيل الاقرار برقم محدد، غير أنه مما لا شك فيه هو ان اللجوء الى ارتكاب جرائم الاغتصاب يعتبر أمراً شائعا فى كشمير وغلابا ما يمر دون عقاب!!

ان السلطات الحكومية الهندية نادرا ما تجرى تحقيقات بشأن الاتهامات الموجهة لقوات الامن والخاصة بارتكاب جريمة الاغتصاب فى كشمير. وتعد محاكمة اثنين من الجنود الهنود لاغتصابهما سائحة فى اكتوبر عام ١٩٩٠ هى الحالة الوحيدة على حد علمنا التى سمحت الحكومة الهندية بنشرها على العامة ، وقد تم الحكم على الجنديين بالسجن بيد انه حتى شهرابريل عام ١٩٩٣ كان الجنديان لا يزالان فى مواقعهما العسكرية حيث ان القضية لا تزال امام محكمة الاستئناف.

وبالرغم من ان الحكومة الهندية ادعت انها امرت باجراء تحقيقات حول ما تردد عن حدوث حالات اغتصاب الى جانب اتخاذ اجراءات ضد المذنبين الا ان السلطات الهندية لم تعلن حتى الان عن اية محاكمات او عقوبات ضد اى من رجال الامن المتورطين فى مثل هذه القضايا وبالرغم من انه ليس هناك دليل على اجازة عمليات الاغتصاب باعتبارها احدى سياسات الحكومة الهندية فى كشمير، إلا أن عدم محاكمة ومعاقبة المسئولين عن عمليات الاغتصاب أو عدم الاعلان عن إتخاذ أى إجراء ضد رجال الامن المتهمين فى جرائم الاغتصاب، يعنى أن السلطات الهندية تكون بذلك قد

أظهرت ان ممارسة الاغتصاب هو امر يمكن التسامح فيه والتغاضى عنه. ولقد حاول مسئولو الحكومة الهندية فى ردهم على تقارير الصحافة وجماعات حقوق الانسان بشان حوادث الاغتصاب حاولوا التشكيك فى شهادة النساء اللاتى تعرضن للاغتصاب باتهامهن بانهن متعاطفين مع الجماعات الكشميرية المسلحة.

نبذة قانونية

ان الميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية يحرم التعذيب وجميع الاشكال الاخرى من التعامل غير الانسانى الذى يتسم بالقسوة والاذلال، وقد صدقت الحكومة الهندية على هذا الميثاق، كما صدقت على اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة عام ١٩٤٩.

وتتناول المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الصراعات الداخلية حيث تحرم قتل وتعذيب واساءة معاملة المدنيين سواء من جانب القوات الحكومية أو من جانب الجماعات المسلحة وتحرم المادة الثالثة بوضوح عملية الاغتصاب الذى يعد تعاملا وحشيا وانتهاكا للكرامة الشخصية.

وبالرغم من ان الصراع فى كشمير لا يفى حاليا بالشروط اللازمة لتطبيق البروتوكول الثانى لاتفاقية جنيف (والذى يحكم ايضا الصراعات الداخلية) ولكن باسلوب مختلف الا اننا نعتقد ان هذا البروتوكول يعتبر مرشدا حاسما بالنسبة لما تحرمه المادة الثالثة والخاصة بانتهاكات الكرامة الشخصية، والبروتوكول الثانى يجرم انتهاكات الكرامة الشخصية، اشكال الاعتداء الانحطاطى ، ان التعليق الذى نشرته اللجنة الدولية للصليب الاحمر يوضح ان هذا البروتوكول يؤكد ويكمل المادة الثالثة لانه يظهر بوضوح ضرورة التأكيد على حماية النساء اللاتى قد تصبحن ضحايا للاغتصاب أو ممارسة الدعارة بالاكراه او الاعتداء المنحط.

وبالرغم من ان الخط الفاصل بين المعاملة غير الانسانية القاسية وبين التعذيب ليس واضحا تماما سواء فى القانون الانسانى اوقانون حقوق الانسان الا ان الاغتصاب يعتبر ايضا انتهاكا للميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية وللمادة الثالثة وذلك فيما يتعلق بالتعذيب ، ان الاتفاقية التى تناهض التعذيب والانماط الاخرى من التعامل او العقاب غير الانسانى والذى يتسم بالقسوة والاذلال يضع تعريفا للتعديب يتمثل فى اعتباره اى ألم حاد أو معاناه سواء كان ذلك جسدياً ام عقليا يقع عن عمد على شخص بغرض الحصول منه او من شخص اخر على معلومات او اعترافات تعرضه للعقاب نتيجة لقيامه هو او الشخص الاخر بعمل ما او نتيجة للشك فى قيامه بهذا العمل او تعرضه هو اوالشخص الاخر للترهيب او الاكراه لاى سبب يرتكز على التميز من اى نوع ، وحينما يقع هذا الالم او هذه المعاناة من جانب مسئول عام او بتحريض من مسئول عام او من جانب شخص يمتلك سلطة رسمية.

وعندما يقوم اى طرف فى اى صراع مسلح سواء داخليا أو دوليا باللجوء الى الاغتصاب او بتقبله

من مقاتلية بهدف احداث الام حادة ومعاناة قاسية وذلك بغرض الاكراه على الطاعة او انزال العقاب او الترهيب او الحصول على معلومات او اعترافات فان ذلك نوع من انواع التعذيب.

ولقد كان الاغتصاب حتى وقت قريب لا يحظى بالادانة او التحقيق الدولى بما فى ذلك الاغتصاب الذى يرتكب فى اطار الصراع المسلح، ففى الماضى كان الاغتصاب يعتبر من «غنائم الحرب» او يتم اعتباره حوادث عارضة فى الصراع او شكل ما أشكال التجاوزات الجنسية التى تدفعها نوازع شخصية وليس تجاوزا فى استخدام القوة ينطوى على مسئولية عامة.

ولقد تم توظيف التقارير التى تشير الى اللجوء الى الاغتصاب على نطاق واسع كتكتيك من تكتيكات الحرب فى يوغوسلافيا السابقة ثم توظيفه فى تركيز الانتباه على دور الاغتصاب فى الحرب فى اثارة الادانة الحالية، ويتعين زيادة نطاق الادانة ليشمل اللجوء الى الاغتصاب فى الصراعات الداخلية.

وأخيراً فان القانون الجنائى الهندى يجعل من التعذيب جريمة ويفرض عقوبات محددة على رجال الشرطة أو قوات الامن التى تتهم بالاغتصاب، فطبقا للفقرة ٣٧٦ (١) من قانون العقوبات الهندى فان اقل عقوبة يمكن الحكم بها على جريمة الاغتصاب هى السجن لمدة سبع سنوات.

بالاضافة الى ذلك فان القانون الجنائى فى التعديل الذى ادخل عام ١٩٨٣، أضاف لاول مرة جريمة الاغتصاب فى السجن، وحدد عقوبة قدرها السجن عشر سنوات لضباط الشرطة فى حالة اغتصابهم النساء رهن الاعتقال، كما يمكن ان تزداد مدة العقوبات لتصل الى السجن مدى الحياة هذا بالاضافة الى امكانية اشتمالها على دفع غرامة.

كما نصت الفقرة ٣٧٦ (٢) (ب) من قانون العقوبات الهندى على ان ضباط القوات شبه العسكرية والقوات المسلحة يخضعون ايضا لنفس العقوبات.

ولقد ادى التعديل الذى أدخل عام ١٩٨٣ فى القانون الجنائى الهندى الى حدوث تغيير فى شروط توفير الادلة خاصة تلك المتعلقة بموافقة المتهم. وبالرغم من التغييرات التى ادخلت على القانون فانه لا يوجد دليل على ان السلطات لديها النيه على تنفيذه، بل ان الفقرة ١٥٥ (٤) من قانون الشهادة الهندى لا تزال سارية المفعول والتى تنص على انه يمكن التشكيك فى صدق الشاهد من جانب الطرف الاخر، أو بموافقة المحكمة او من جانب الطرف الذى استدعى الشاهد عندما يكون الشاهد قد تمت محاكمته من قبل فى قضية اغتصاب او محاولة اغتصاب.

ويكشف عرض احكام قضايا الاغتصاب فى السنوات السبع بعد ادخال التعديل فى القانون ان القضاة استمروا فى بناء قراراتهم غالبا على «شخصية» الضحية المغتصبة ان القوانين العسكرية الهندية خاصة قانون الجيش والتشريعات الموازية له والتى تحكم القوات شبة العسكرية الفيدرالية.تشكل ايضا محاكم عسكرية وتفرض عقوبات على افراد هذه القوات المسئولين عن

عمليات الاغتصاب، غير انه قد ثبت بشكل عام ان المحاكم العسكرية في الهند ليست على الدرجة الكافية من الكفاءة للتعامل مع انتهاكات حقوق الانسان الخطيرة بل انها تعمل على إخفاء الادلة وحماية الضباط المتورطين.

وفي هذا التقرير فان منظمتي مراقبة حقوق الانسان في اسيا واطباء من اجل حقوق الانسان اوصتا بمحاكمة العسكريين وشبه العسكريين المشتبه فيهم في حالات الاغتصاب امام المحاكم المدنية.

٣ـ عمليات اغتصاب ترتكبها قوات الحكومة الهندية في كشمير.

ظهرت تقارير الاغتصاب التي قامت بها قوات الامن الهندية في كشمير بعد وقت قصير من الاجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة الهندية في يناير ١٩٩٠ ، وبالرغم من التأكد من ان الجيش والقوات شبه العسكرية كانت ضالعة في عمليات اغتصاب واسعة النطاق فان حالات قليلة هي التي قامت السلطات الهندية بالتحقيق فيها، وحتى هذه الحالات التي اعلنت السلطات الهندية اجراء تحقيق فيها لم تسفر عن اجراء محاكمات جنائية لافراد الامن المتورطين فيها.

نموذج للإفلات من العقوبة

من الحالات المعروفة ما حدث في مايو ١٩٩٠ حيث تم احتجاز واغتصاب عروس صغيرة بواسطة جنود قوات حرس الحدود حينما كان موكب عرسها متجها الى منزل زوجها كما تم اغتصاب عمتها!! كما اطلقت قوات الامن النيران على الحفل فقتلت رجلا، واصابت العديدين وزعمت الحكومة الهندية انه وقع تبادل لاطلاق النيران «بين القوات الهندية والميليشيات المسلحة» اثناء حفله العرس، غير انه بعد نشر الحادث في الصحف المحلية والعالمية امرت السلطات الهندية الشرطة باجراء تحقيق، وبالرغم من أن التحقيق توصل الى أن النساء قد تم اغتصابهن فعلا فان قوات الامن لم تتعرض للمحاكمة على الاطلاق!!

وفي يوليو ١٩٩٠ قامت شرطة سوبور بتسجيل قضية ضد قوات الحدود لاغتصابهم (هاسينا من حامير كاديم) والتي تبلغ من العمر أربعة وعشرين عاما وذلك في السادس والعشرين من يونية عام ١٩٩٠ وطبقا لما ذكره الاطباء في المستشفى الفرعي في سويورفان قوات حرس الحدود انتشرت في المنطقة السكنية المجاورة لهم في الحادية عشرة مساء بعد عملية تبادل لاطلاق النيران بينهم وبين جماعات ملسحة، وبعد ذلك قامت قوات حرس الحدود بعملية بحث في المنطقة السكنية، وذكر الاطباء أنه عندما تم احضار هاسينا الى المستشفى كانت تعاني من نزيف مهبلي.

وذكر تقرير المراقب الطبي انه كانت هناك علامات للعض في الوجه والصدر والثديين وخدوش في الوجه والصدر والرجلين وجروح في المنطقة التناسلية، وقد قامت الشرطة في الخامس من يوليو ١٩٩٠ باعداد تقرير تضمن اتهام بعض افراد القوات حرس الحدود بعملية الاغتصاب، وبالرغم من

ذلك، وطبقا لمعلومات منظمتى مراقبة حقوق الانسان فى اسيا واطباء من اجل حقوق الانسان ، فانه لم يتم التحقيق فى القضية حتى الان!!

وهناك حادثة الاغتصاب التى جرت فى الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٩١ لسيدة من قرية كونان بوثبورا على ايدى بعض جنود الجيش الهندى التابعين للكتيبة الرابعة لرماة الراجيوتانا الهندوسى وتعطى هذه الحادثة مثالا حيا على فشل الحكومة الهندية فى اجراء تحقيقات عادلة وفى محاسبة افراد الجيش المتهمين باتهامات تتعلق بانتهاك حقوق الانسان، ولقد وقعت حادثة الاغتصاب هذه خلال قيام وحدة من الجيش بعملية تفتيش فى القرية، قام رئيس القرية والشخصيات المهمة الاخرى بابلاغ مسئولى الجيش بحادثة الاغتصاب فى يوم السابع والعشرين من شهر فبراير غير ان هؤلاء المسئولين انكروا هذه الاتهامات ولم يتخذوا اى اجراء وقام احد القضاه المحليين الذين زاروا القرية بمطالبة الشرطة باجراء تحقيق اكثر شمولاً فى حادثة الاغتصاب.

ولقد تم اخباره ان المسئولين فى دلهى قد انكروا هذه الاتهامات دون مناقشة الموضوع مع مسئولى الولاية، وأخيرا صدرت الاوامر الى الشرطة باجراء تحقيق غير ان هذا التحقيق لم يبدأ ابدا بحجة ان ضابط الشرطة المكلف باجراء هذا التحقيق كان فى اجازة فى ذلك الوقت ثم بعد ذلك قام رؤساؤه بنقله الى مكان اخر.

ونتيجة للإنتقادات الموجهة للتحقيقات التى تجريها الحكومة الهندية فقد طلب بعض مسئولى الجيش من مجلس الصحافة بالهند والذى لا يضع للحكومة باجراء تحقيق فى حادثة الاغتصاب هذه، ولقد قام المجلس بارسال لجنة الى الغرب وذلك بعد ما يزيد عن ثلاثة شهور من وقوع الحادثة ، وبعد ان قامت اللجنة باجراء عدد من المقابلات مع عدد من النساء من المحتمل تعرضهن للاغتصاب خلصت الى ان التناقض الذى اشتملت عليه الشهادة التى أدلت بها هؤلاء السيدات الى جانب تغير عدد النساء اللاتى يحتمل وقوعهن ضحية الاغتصاب قد جعل تهمة الاغتصاب، لا اساس لها ولقد قامت اللجنة بدراسة التقارير الطبية التى ترتكز على فحوص طبية تم اجراؤها على اثنتين وثلاثين امرأة بعد اسبوعين وبعد ثلاثة اسابيع من وقوع الحادثة اى يومى ١٥ مارس و ٢١ مارس وقد أكدت الفحوص الطبية انه حدث تمزق لغشاء البكارة لثلاثة من النساء غير المتزوجات ، غير ان اللجنة قررت ان هذه الادلة الطبية لا قيمة لها حيث ان الفحوص الطبية المتأخرة لا تثبت شيئا كما ذكرت اللجنة ان مثل هذه السحجات تعتبر أمراً شائعا بين سكان كشمير، كما عزت اللجنة تمزقات غشاء البكارة الى عوامل طبيعية أو اصابات أو ممارسات جنسية قبل الزواج!!

وعلى الرغم من ان نتائج الاختبارات ليست دليلاً كافيا لاثبات تهمة الاغتصاب، فان هذه النتائج تؤدى الى اثارة شكوك قوية حول رواية الجيش للاحداث فى كونان بوشبورا. فالأسلوب الذى تكذب به السلطات العسكرية والحكومية الهندية اداعاءات الاغتصاب وعدم انتهاجها

الاجـراءات التى يمكن ان تؤدى الى ادلـة خطيرة فى اى قضية ــ وخاصـة فيما يتعلق بالاختيـارات الطبية غير الـرسمية للضحيـة المدعية ــ مما يشـوه سلامـة التحقيق ـ الامـر الذى يظهـر حرص السلطات الهنـدية الشديـد على حماية القوات الحومية من تهم تتعلق بـانتهاكات حقـوق الانسان وتحت هذه الظروف، فـان تحمس اللجنة لإلغاء أى دليل ينـاقض رواية الحكومة لـلاحداث، يظهر الحكومـة على انها لا تلقى بالا للتعرض للنقد على المستـوى الداخلى والعالمى، وانما ما تهتم بـه هو عدم اظهـار الحقيقة، غير ان التقـرير يروج لـرأى الحكومةفيما تتعـرض له من نقـد على المستوى الدولى مؤكـدة ان الاتهامات الموجهة الجيش ما هى إلا «خدعة كبيرة تـروج لها الجماعات المسلحة والمتعـاطفين معهم فى كشمير والخارج وذلك لاعادة وضع كشمير فى جـدول الاعمال الدولى كقضيـة لحقوق الانسان.

وقد قامت قوات الامن الهندية بايذاء أولئك الـذين حاولوا اعداد وثائق حول حوادث الاغتصاب، ففى نوفمبر سنـة ١٩٩٠ تم القبض على د. ك. ، جراح فى مستشفى انانتنـاج الاقليمى ، بعد ان اتخذ الترتيبات المطلوبـة لطبيب امراض نساء لفحص سبع سيدات ادعين انهن تعـرضن للاغتصاب من جانب قوات الامن الهندية، وقد ذكـرت النساء اللاتى حضرن الى المستشفى اثناء وردية د.ك الليلية ان قوات الامن هاجمت حفل زفاف وقامت باغتصابهن بما فى ذلك العروس!!

وفى التـاسع والعشرين من نـوفمبر سنـة ١٩٩٠ قـامت قـوات البـوليس المركـزى الاحتيـاطى بمحاصرة منزل الطبيب والقاء القبض عليه، وقامت هذه القوات بوضع عصابة على عينيه مع اثنين من اصدقـائه كانـا موجودين معـه فى ذلك الوقت ثم تم اقتيـادهم الى معسكر حربـى وسألت قوات الامن د.ك ٠ لماذا قمت باحضار طبيب امراض النساء؟ وعندما اجابهم: أنا أتعامل مع الناس بصرف النظر عن هويتهم، بادروا بضربه بالعصى والجنـازير المعدنية، وتم ضرب زملائه بنفس الطريقة وظل الثلاثة محتجزين لمدة أربعة ايام.

وحتى عندما تصدر الاوامر باجراء تحقيقـات ، فانها لا تؤدى الى محاكمات فقد صدر امرقضائى بالإستفسار عن حالة خمس سيدات ذكرت التقارير تعرضهن للاغتصاب قرب انانتناج فى الخامس من ديسمبر ١٩٩١ غير ان القاضى لم يتسلم التقرير على الاطلاق وطبقا لما ورد فى «كشمير تايمز» فى الرابع من ينايـر ١٩٩٣ فان الحكومة المحليـة امرت بالتحقيق فى ٨٧ حادثـة قتل واغتصاب وحرق منازل الا ان هذه التحقيقات لم تسفر عن صدور احكام جنائية !!

ولقد جرت سبع محاكمات فى الفترة ما بين ابريـل ١٩٩٠ ويوليو ١٩٩١ بشأن حوادث اغتصاب وموت فى السجن والاحتجاز غير القـانونى واطلاق جنود الجيش النيران على مـدنيين بلا تمييز غير ان هـذه المحاكمات لم تسفـر الا عن طـرد ضابط واحـد، وكـان أشد عقـاب للضبـاط الباقين إمـا الإستبعـاد مؤقتاً أو علامات، إستياء شديد فى ملفاتهم!!

وقد أعدت منظمتـا مراقبة حقوقو الانســان باسيا وأطباء من اجل حقـوق الانسان وثائق بشأن

١٥ حالـة من حالات الاغتصـاب التى قامـت بها قوات الجيش الهنـدى وقوات حـرس الحدود، وقد وقعت اثنتان من هذه الحالات خلال زيارة فـريق المنظمتين لكشمير ، والثالثة حدثت قبل ذلك بعدة شهور.

وحسب المعلومات المتوافـرة فان السلطات الحكومية امرت باجـراء تحقيق فى حالة واحدة فقط من هذه الحالات، ولم يتم الاعلان عن نتائج هذا التحقيق حتى مارس عام ١٩٩٣

اغتصاب فى شوبيان

فى ليلة العاشر من اكتوبر سنة ١٩٩٢ دخلت وحدة من الجيش تتالف من اثنين وعشرين جنديا مدججين بالسـلاح قرية شاك سيدابورا والتى تبعـد اربعة كيلو مترات جنوبى مدينـة شوبيان فى مقاطعة بولو فى عملية بحث عن مسلحين مشتبه فيهم وفى اثناء عملية التفتيش قام الجنود بعملية اغتصاب جماعية لعدد من النسـاء يتراوح من ست الى تسع سيدات من بينهن فتاه فى الحادية عشر من عمرها وسيده فى سن الستين!!

وتقابل فريق منظمتي مراقبة حقوق الانسـان فى اسيا وأطباء من اجل حقوق الانسان مع طبيبة امراض نسـاء ومساعـدة جراح فى مستشفى شـوبيان الاقليمى والتى قامت بـالكشف على سبع من النساء فى الحادى عشر من اكتوبر وكشفت على الاثنين الاخريين فى الثانى عشر من اكتوبر، وصرحت الطبيبة بان سبعا من النساء احضرهن فى الساعة الواحـدة والنصف صباحا ضابط مركز الشرطة المحلية لجامـو وكشمير فى شوبيـان، وقالت لمنظمتى حقـوق الانسان: ان جميع النسـاء كن يبكين واخبروها بـان «شيئا سيئـا» قد حدث حـوالى منتصف الليل حيث جاء خمسـة وعشرون من رجال الجيش الى القريـة واتجهوا اليمنازلهم ، وقد قـام الجنود باتهامهن بـاطعام والتستر على المسلحين ووجه اليهم الجنود اسئلة عن عدد المسلحين الذين أقاموا لديهن.

وقد قامت الطبيبة بإجراء إختبـارات على السائل المنوى وفحصت النساء السبع كل على حدة فى ذلك اليـوم، وحينما ذكـرت منظمـة اطبـاء من اجل حقـوق الانسـان ان عـدد الحالات تسع اتجهت الطبيبة فى اليـوم الثانى عشر من اكتوبـر الى القرية التى ورد فى التقـرير ان عمليات الاغتصـاب قد جرت بها حيث قامت بالكشف على السيدتين الاخـريين حيث تبلغ احداهما (ن) العشرين من عمرها بينما تبلغ اختها (ا) الثامنة عشر، وفى الرابع عشر من اكتوبر حضر مساعد الشرطة فى مركز شرطة جامو وكشمير فى شوبيان ويدى غلام نابى واحضر السيدتين الى المستشفى لعمل اختبارات كاملة.

ووصفت الطبيبة للمنظمتين ما وجدته فى النساء التسع كالاتى:-

(ز) ١١ سنة لـديها خدوش وكـدمات فى الصدر وبـالوجه وضعف فى منطقـة المهبل وتم تمزيق غشاء بكارتها ونصف سنتيمتر من المهبل، وتجلطت الدماء التى نـزلت من التمزقات وكانت نتيجة اختبار السائل المنوى إيجابية.

(س) ٦٠ سنة ، ليس لـديها أية عـلامات جـروح فى كل جسدهـا ، منطقة المهبل ضعيفـة وكان اختبار السائل المنوى إيجابياً.

(هـ) ٢٠ سنة، لديها ضعف حول منطقة المهبل وتم تمزيق غشاء بكارتها.

(ب) لديها علامات خروج فى الصدر والبطن ، وكان اختبار السائل المنوى أيجابياً.

(ا)، ١٨ سنة، منطقة المهبل ضعيفة وغشاء بكارتها ممزق.

وقالت ان اختبـار السائل المنوى لـــ (ج)،(س)،(ا)،(ب) كان سلبيا ولكن كـان لديهن الضعف وبعض علامات الجروح.

واعلنت الطبيبة للمنظمتين انها أعطت نسخة من التقرير الطبى لضباط مركز الشرطة المحلية ، وانـه فى الثانى عشر من اكتـوبـر حضر ضابط عسكـرى الى المستشفى ليسأل عن الحادث وقـامت الطبيبة باخباره بنتائج الاختبارات.

ولقد تقابلت المنظمتان مع النساء اللاتى قصصن الروايات التالية:ـ

(س) . حوالى ٢٥ سنـة، شهدت بـانه فى ليلـة العاشر من اكتـوبر كـانت فى المنزل الـذى يمتلكه حماها الذى يبلغ من العمر سبعين عاما وزوجته، وكان الإثنان فى المنزل فى ذلك الوقت.

وأخبر حماها المنظمتين بانه فى اثناء الليل كان هناك طرق على الباب ودخل ثلاثة جنود وسألوا «اين نساء المنـزل» واستمر قائلا أخبرتهم بـانهن نائمات، فدخلـوا الى حجرة النوم لكى يفتشـوها وعندما بدأوا عملية التفتيش أمرونى بالخروج وقام جنود اخرون بحجزى.

وتقول س للمنظمتين:

قام احـد الجنود بحراسـة الباب وقام اثنـان باغتصابــى، لقد قالـوا «لدينا اوامـر من الضباط باغتصـابك، قلت: «يمكن ان تقتلونى لكن لا تغتصبونى» وظلـوا هناك لمدة نصف ساعـة حيث قام اثنان بـاغتصابى كما قـام اثنان اخران بإغتصـاب اخت زوجى ثم رحلوا وتم اطـلاق سراح حماها بعد نصف ساعة.

وقالت(ا) ،(ن) للمنظمتين انهما كـانتا نـائمتين سويـا عندما حضر الى المنـزل فى منتصف الليل ثمانية أو تسعة جنود. وعندما ذهب اخـاهما للباب ليستطلع الامر، قال «لقد حضر الجيش ليفتش منزلنـا» ، ودخل اربعة جنـود المنزل وامـروا باخـراج الاب والاخ خارج المنـزل ، ودخل الجنود الى الحجرة التى تنام بها السيدات ، وقالت (ا)،(ن) للمنظمتين : الجنود

لم يقولوا اى شىء عندما دخلوا ولكن كـانوا يتكلمون فيما بينهم ولم نستطع فهمهم ولقد غطوا أعيننا وافواهنا با لملابس وامرونا بالرقود.

وتقول «ن»و«ا» ان كل الجنود اغتصبوها «وضربوا اخت زوجها البالغة من العمر عشر سنوات باعقاب البنادق والقوا بها خارج الغرفة» وقالت «ن» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان انه كان هناك قرع على باب منزل اهل زوجها في منتصف الليل تقريبا.

وعندما ذهب والد زوجي ليرى من بالباب ، دفع بعيدا ودخل ثلاثة جنود الحجرة وامروني ان ابعد ابنتي جانبا، وعندما رفضت ، التقطها احدهم ووضعها في احد اركان الحجرة، طلبت الا يلمسني فقال لي :«لدينا أوامر ، فماذا نفعل؟» فما كان منهم إلا ان اغتصبوني جميعً.

وقالت «ز» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان انه حضر اربعة جنود الى المنزل ودخل إثنان فقط بينما ظل الاخران بالخارج وقالت انه عندما فتح والدها الباب ركله الجنود بالاقدام وابعدوه، وعند هذه النقطة إنهارت «ز» ولم تستطع ان تكمل رواية ما حدث.

وقالت (ج) ان ثلاثة جنود دخلوا الى منزلها واخذوا زوجها الى الخارج ودخل واحد منهم فقط الى الحجرة.

قال لي :«على ان افتشك » قلت له ان النساء لا يفتشن ولكنه قال / «لدى أوامر» ثم مزق ثيابي واغتصبني.

وقالت (س) ،(ب) ان ثلاثة جنود دخلوا حجرتها وأمروها ان تخلع ملابسها وعندما رفضت قائلة انها امرأة عجوز ضربها أحدهم في صدرها فوقعت ثم وضع احدى يدية على فمها ونزع سروالها واغتصبها.

وفي رد على طلبات منظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان لمعلومات من الحكومة حول الحادث، قالت السلطات ان وحدات الجيش المتمركزة بشكل طبيعي في «شاك سيدابورا» قامت بعمليات تفتيش للقرية بناء على معلومات بان بعض المسلحين مختبئين هناك، وأضافت السلطات أن عمليات البحث تمت ما بين الساعة العاشرة والساعة الثانية إلا الربع وانه تم خلالها تفتيش سبع منازل بحضور رجل مسن واعترف مسئولون كبار بالحكومة ان البحث كان مخالفا لقواعد الجيش التي تحرم على الجنود دخول القرى بعد حلول الظلام.

وفي البيان الذى قدم لمنظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من أجل حقوق الانسان ادعت السلطات الهندية ان سكان المنازل السبعة تعرفوا على ثلاثة جنود مؤكدين انهم هم الذين فتشوا كل المنازل !! ومن الصعب تصديق ان الثلاثة جنود قاموا بعمليات الاغتصاب في عدة منازل في مدة ساعة و٣٥ دقيقة !! واضافت بيانات الحكومة ان «إمرأتين من اللاتي ادعين اغتصابهن كن زوجات لإرهابيين «هما «تاكوب حسين » قائد كتيبة من حزب المجاهدين و«محمد

يعقوب» قائد لاحدى فرق نفس المجموعة المسلحة.

وكما أشرنا انفا، فان القوات الامنية في كشمير تستخدم الاغتصاب كسلاح ضد النساء المشتبه في انهن متعاطفات مع او على صلة بمن يدعى أنهم مسلحون، وبينما لا تعرف منظمتا حقوق الانسان ما اذا كانت مثل هذه الشكوك دافعا للجنود المسئولين عن اغتصاب هؤلاء النساء أم لا، فانه من الواضح ان السلطات تستخدم اتهام النساء بأنهن على صلة «بارهابيين» لكي يضعفوا الثقة بشهادتهن وكذلك لكي، (على الاقل ضمنيا) يتهربوا من المسئولية.

وحتى اذا كان لتلك الاتهامات اساس من الصحة فان ذلك لا يبرر باى حال من الاحوال استخدام قوات الامن للاغتصاب.

وتدعى البيانات الحكومية ايضا ان أربعة فقط من النساء خضعن للكشف الطبى وبالتالى شككوا في صدق شهادتهن ، وكانت منظمتا حقوق الانسان قد حصلنا على ادلة طبية محددة وشهادات عن كل الحالات التسع، وقال مسئولو المستشفيات ان الادلة كانت قد قدمت لمسئولى الجيش ايضا وهو ما يفترض ان يكون عاملاً عاماً في قرار الحكومة بالامر باجراء تحقيق في القضية.

وقد حاول بيان الحكومة بشكل خاص ان يضعف الثقة بشهادة «ز» ذات الاحدى عشر ربيعا قائلا: تبين اثناء التحقيق أنه لم يكن هناك أية علامات ظاهرة على وجود جروح بها أو ما يدل على تعرضها لإعتداءات جسدية، كما انها لم تظهر اى خوف أو فزع وبدت وكأنها غير متذكرة للحادثة المزعومة، وفي الوقاع فان الطبيب والذى فحص «ز» في اليوم التالى للحادثة اكد ان غشاء بكارتها مزق وان الدم تجلط حول المزق ، وان المنطقة المحيطة بالمهبل كانت حساسة وعندما وصفت «ز» لمنظمة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان كيف تم اغتصابها انهارت وعجزت عن استكمال الحديث.

وطبقا للجريدة اليومية الصادرة باللغة الإنجليزية «كشمير تايمز» والتى صدرت يوم ١٤ اكتوبر ١٩٩٢ ، فان الشرطة في «شوبيان» قد سجلت حالة جنائية لاغتصاب جماعى ارتكبته القوات الامنية في ١٣ اكتوبر وقال البيان ان الجريمة قد احيلت الى «فرع الجريمة» وهو فرع خاص للتحقيقات في الشرطة، ومنذ ابريل ١٩٩٣ لم تعلن الحكومة عن نتائج التحقيقات ولم يتخذ اى إجراء لمقاضاه ومعاقبة المسئولين عن تلك الجريمة.

اغتصاب في «هاران»

وقعت هذه الحادثة يوم ٢٠ يوليو ١٩٩٢ اثناء عملية تفتيش عسكرى قرب مدينة هاران والتى تقع على بعد ٢٥ كم تقريبا من «سرنجار» وقد أجرت منظمة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان لقاء مع «ج» والتى تقيم في هاران حيث قالت انه في حوالى الساعة السادسة

والنصف دخل خمسة جنود ساحة منزلها وأمروها ان تقدم لهم بعض الماء ، ثم قام اثنان من الجنود بسحبها الى غرفتها ونزع احدهما عنها ملابسها بينما وقف الاخر عند الباب وقالت الضحية:

صفعني الجندى الاول ثم الثانى على الارض حيث سقطت على قطعة خشب جرحت ظهرى واغتصبني الجنديان وفقدت الوعى وعندما افقت وجدت زوجى قد وضع بطانية يغطيني بها.

امرأة اخرى نرمز لها بـ (هـ) قالت لمنظمتى حقوق الانسان انها كانت في منزلها في حوالى الساعة التاسعة صباحا عندما دخل اثنان من جنود السيخ الى منزلها وكانت «هـ» حاملا في ذلك الوقت وبقى جنود اخرون خارج المنزل ، قالت:

قالوا لى انه يجب على ان اذهب معهم الى محل لكى يفتشوه وقال والدى انه سيذهب معهم ولكنهم قالوا: «لا» هى التى يجب ان تحضر رفضت ثم طلب أحدهم بعض اللبن وعندما اعطيته له تحسس الثدى ودفعنى الى احد الاركان ثم وضع أحدهم يده على فمى بينما كان الاخر يحمل مسدسا وأمرونى ان استلقى على الارض واغتصبنى احدهم ثم فقدت الوعى.. بعدها بثلاثة ايام ذهبت «هـ» الى طبيب.

وتقول «ف» والده «هـ» انها كانت في فراشها عندما حضر الجنود، حاولت الهروب عندما رأت الجنود يدخلون حجرة هـ ولكن جنوداً اخرين امسكوا بها وأعادوها الى الغرفة، ولم تغتصب او يعتدى عليها، وقد طالبت منظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا وكذلك منظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان معلومات من الحكومة الهندية عن الحادث ولكن منذ ابريل ١٩٩٣ لم تتلقيا اى رد!!

اغتصاب «جوريها خار»

لقد ارتكبت قوات الامن الاغتصاب كنوع من الانتقام من المدنيين حيث يعتقد ان معظمهم متعاطفين مع المسلحين ، ومثل هذا الانتقام كان يحدث عادة بعد هجمات المسلحين على دوريات الامن، وفى احدى هذه الحالات والتى وقعت في يوم أول اكتوبر ١٩٩٢، تعرضت دورية كانت عائدة من هجوم على قرية باخه كار في مقاطعة هانوارا لهجوم من المسلحين، وقتل احد افراد الدورية، وبعد الكمين، انطلق جنود قوات الامن الهندية في ثورة واهتياج الى قرية باتيكوت القريبة «فقتلوا عشرة افراد واضرموا النيران في المنازل ومخازن الحبوب، وبعد ان غادروا باتيكوت دخلوا قرية جوريها خار.

«ب» عمرها ٣٥ عاما ومقيمة في جوريهاخار شهدت بانه في يوم ١ اكتوبر ظهراً كانت في منزلها مع اخت زوجهار ووالدته عندما دخلت قوات الامن المنزل، انتظر احد الجنود بالخارج بينما دخل الاخر الى الحجرة والتى كانت هى فيها مع طفلها «قالت «ب» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من أجل حقوق الانسان،لقد صوب الجندى مسدسه تجاه الطفل وامرنى ان ابعده

جانبـا، رفضت فضربني بمؤخرة البندقيـة على ظهري ووضع يده على فمي، ثم القاني ارضـا ونزع عني ملابسي واغتصبني ثم سمعنا صوت طلقات بالخارج وغادر المنزل.

«ز» التي تبلغ من العمر ٢٥ عاما قالت ان قـوات الامن دخلت حجرتها حيث كانت تطعم طفلها واضافت وهي تخفي وجهها:

القاني أحدهم على الارض ووضع قطعة قماش على فمي ثم غطـوا عيني. هددني احدهم قائلا إذا صرخت سنقتل اطفالك.. ثم اغتصبني.

وفي يوم ٢ اكتوبر ١٩٩٢ أخذت الشرطة المرأة الى طبيبة في هاندوارا أكدت ان النساء تم التحرش بهن بشكل حـاد ولكن لم يكن من الممكن القـول مـا اذا كـان الاغتصـاب قـد حـدث أم لانهن لم يكن عذارى.

ثم قابلت بعثة منظمتي حقوق الانسان ام فتاه تبلـغ من العمر ثلاثة عشر عاما تعيش في نفس البلدة وصفت الاغتصـاب كما لو كـانت هي، وليس ابنتها، التي تعـرضت للاغتصـاب وذلك على ما يبـدو لكي تحمي ابنتها مـن الفضيحة والـذل، فهي كضحيـة يمكن ان تصبح منفية اجتماعيـا ولا يمكنها ان تتـزوج ابدا إمـرأة رابعة في القـرية تـدعى «س» والتي كانت قـد وضعت مـولوداً في ١٨ أغسطس قيل أنها اغتصبت ايضا في نفس الهجـوم، وقال الشاهـد الذي اجرت معه منظمتـا حقوق الانسان لقاء ان «س» قد أصابها ذهول منذ الحـادث وتتردد في الحديث الى الاغراب.

وطلبت منظمتا حقـوق الانسان معلـومات من الحكومـة عن هذه الحالات، ولكنهما كـالعادة لم تتلقيا أية معلومات من حالات الاغتصاب هذه!!

الفصل الرابع

رداً على مزاعم الهند

رفضت الهند كل المقترحات الدولية، وبصفة خاصـة مقترحات باكستان الداعية الى حل القضية بالسبل السلمية.

وتزعم الهند أن فترة إستقـلال جامو وكشمير إنتهت يوم ٢٦ أكتوبـر عام ١٩٤٧م .. وهى تستند فى ذلك الى بعض الوثائق المصطنعة وهى:

ا ـ وثيقة ضم جامو وكشمير الى الهند، وهى وثيقة تـزعم الهند أن المهراجا حاكم جامو وكشمير) وقعها يوم ٢٦ اكتوبر ١٩٤٧ م أى قبل الاجتياح الهندى للولاية بيوم واحد فقط.

ب ـ قبول حاكم عام الهند اللورد مونتباتهم والمؤرخ أيضا بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧م.

ج ـ رسـالة من المهـراجا الى اللـورد مونتاتن بـذات التاريخ طلب فيهـا تدخل القـوات المسلحة الهندية مقابل الانضمام الى الهند وفقاً لشروط زعم أنها موجودة بوثيقة مرفقة كما تتضمن الرسالة تعيين كشميرى صديق لنهرو هو الشيخ عبد الله ليرأس الحكومة المؤقتة بالولاية.

ويزعم الهنـدوسى أيضا أن اللورد مونتبـاتن الحاكم العام للهند أرسل رداً الى المهراجـا يوم ٢٧ اكتوبر ١٩٤٧ ـ ذات تاريخ الاجتياح العسكرى الهندى ـــ يوافق فيه على كل ما سبق مؤكدا أنه فور عودة الامن والنظـام الى الولاية سـوف يتم الرجوع الى الشعب لتسـوية موضـوع الانضمام للهند.. وشاء اللـه جلت قدرتـه أن يتولى الـرد على مزاعم الهنـد مؤرخ أجنبى شهير هـو المحقق الانجليزى «إسترلامب» حتى لا يقدح فى شهادته أحد بحجة أنه منحاز للجانب الاسلامى.

وقـد أصدر «إسترلامـب» كتابـاً تحت عنـوان (كشمير ميراث متنـازع عليه) يعتبر فى الأوسـاط الغربية حجة علمية وتاريخية فى قضايا منطقة جنوب شرق اسيا بأسرها، ومن خلال مجموعة من الأدلة والبراهين ببساطة ويسر عجيبين.

يقول العـلامة إسترلامب أنه لاحظ أن كل الوثـائق الهندية المزعومـة مؤرخة بيوم ٢٦ أكتـوبر ١٩٤٧ أى قبل الغزو الهندى للولاية بيوم واحد، ويقال أن اللورد مونتباتن أصر على توقيع المهراجا بنفسه على قرار التدخل العسكرى الهندى فى ولاية يفترض أنها كانت مستقلة . ووقع كل المراقبين فى خطأ قبول يـوم ٢٦ أكتوبر المزعوم كتـاريخ حقيقى صحيح لكل الوثائق والمراسـلات التى تستند اليها الهند.

والواقع كما يقول «إسترلامب» أن خدعة ماكرة قد تم تمريرها، وان هذا التاريخ «مزور» ويثبت «إسترلامب» ذلك ببراهين قاطعـة من خلال السجلات ومذكرات رئيـس وزراء جامو وكشمير فى ذلك الوقت ويدعى «موشانـد مهاجان» وكذلك المراسلات المطبوعة مؤخـراً والمنسوبة الى جواهر لال نهر رئيس وزراء الهنـد إبـان الاحـداث ، وكل هـذه السجـلات والمذكـرات والمراسـلات ـــ التى حققهـا إسترلامب ـ تقطع بأن مـا تم سرده على أنه أحـداث وقعت يوم ٢٦ أكتوبـر ١٩٤٧ هى قصص ملفقة وغير حقيقية على الاطلاق !!

ومن الادلة التى يسوقها المؤرخ العالمى لإثبات هذا التزوير:

١ـ لم يكن المهراجا موجوداً فى العاصمة سرينجار يوم ٢٦ أكتوبر المشاراليه، بل كان طوال ذلك اليوم مسافراً بطريقة البر الى «جامو» وكان رئيس وزرائه . س. ماهاجان مسافراً بدوره مع المسئول الهندى «فى . ب. مين» مسئول شئون الولايات. وتأكد مراقبون بصورة قاطعة من وجودهما طوال يوم ٢٦ أكتوبر وليلة ٢٧ أكتوبر فى (نيودلهى) عاصمة الهند، ولم تكن هناك أية وسيلة إتصال بين نيودلهى والمهراجا المسافر براً، وإستقل الاخران (مين وهاجان) الطائرة فى العاشرة من صباح ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ بعد بدء الغزو العسكرى، ولم يقابلا المهراجا الذى عاد بدوره من (جامو) إلا بعد ظهر يوم ٢٧ الذى تم فيه الاحتلال ويخلص من كل ذلك الى ان كل الوثائق لم يتم التوقيع عليها يوم ٢٦ كما تزعم الهند، وإنما جاء التوقيع بعد ظهر يوم الاحتلال بقوة السلاح (هذا إذا افترضنا أنه قد تم التوقيع المزعوم بالفعل)

ويؤكد المؤرخ البريطانى أن توقيع الاتفاقيات لصالح الهند بعد تدخلها العسكرى يثبت قطعاً أنها تمت بالإكراه السافر، ولا يمكن الإطمئنان الى سلامتها أو صحة ما ورد بها.

أكثر من ذلك.. يثير المؤرخ الذكى نقطة أخرى بالغة الأهمية وهى أنه لو كان صحيحاً حدوث تبادل للرسائل بين المهراجا واللورد مونتباتن ، فلابد للرسالة التى تأتى رداً عليها أن تكون بتاريخ لاحق للرسالة الأولى. وقد تصادف إذاعة أنباء تحركات (فى بى مين) ورئيس الوزراء (ماهاجان) بصورة صحيحة عبر جريدة (لندن تايمز) الشهيرة، التى أثبتت وصول الرجلين الى مطار سرينجار بعد أن دخلته القوات الهندية. ولما كانت الهند تزعم أن الرجلين حملا رسالة اللورد ورسالة المهراجا ، فإن تطور الاحداث على هذا النحو يقطع بأن رسالة المهراجا الخاصة بطلب التدخل العسكرى قد أمليت عليه بالقوة عقب احتلال كشمير بساعات.

هذا أيضا إذا إفترضنا صحة مزاعم الهند حول طلب المهراجا.

ومن الادلة القوية على تزوير الوثائق الهندية ان حكومة نيودلهى نشرت وثيقتان فقط يوم ٢٨ اكتوبر ١٩٤٧ وهو اليوم التالى للغزو العسكرى لكشمير.. ولم تنشر الوثيقة الأهم، وهى وثيقة طلب الانضمام المزعوم الى الهند!! ولم ترسل صورة الوثيقة الى باكستان عند بداية التدخل الهندى السافر فى جامو وكشمير ، كما لم ترسل صورة منها الى الامم المتحدة ضمن أوراق القضية التى أحالتها الهند الى مجلس الامن الدولى !! فلماذا أخفت الهند هذه الوثيقة الخطيرة الحاسمة من وجهة نظرها ؟!!

كذلك لم يتضمن ما يسمى (بالكتاب الابيض) الذى أعدته الهند سنة ١٩٤٨ م (ويتضمن وجهة نظرها الرسمية حول قضية جامو وكشمير) لم يتضمن وثيقة الضم!! والمثير للسخرية والارتياب أن الهند زعمت أن الوثيقة ضاعت من المهراجا !!

وبدلاً من الوثيقة الاصلية قدمت الهند صورة خالية من التوقيع!!

ويرى المؤرخ البريطانى (إسترلامب) أنــه حتى لو كانت رسالة اللورد مـونتباتن الحاكم العام للهند فى ذلـك الوقت صحيحــة، فإنها تتضمن شرطاً واضحــاً هو الـرجوع الى شعب جـامو وكشمير للموافقة على إنضمام الولاية الى الهند..

والرجوع الى الشعب بمشاركة الامم المتحدة هو ما أطلق عليه فيما بعد بالإستفتاء العادل الحر، وهو ما ترفض الهند السماح بتنفيذه حتى الان ضاربة بالقرارات الدولية عرض الحائط!!

ويفجر «الاسترلامب» قنبلــة هائلــة فى وجه الهنـود فى ختام دراسته التـاريخية للنـزاع، معلناً رفضه للزعم بأن المهراجا حاكم كشمير وقع على أيــة وثيقة لضم الولاية الى الهند، ويؤكد أن ذلك لم يحدث قط اكثر من ذلك يتهم المؤرخ العــالمى الحكومة الهندية صراحــة بانها لفقت وثيقة للضم لا أساس لها على الاطلاق ولا أصل.

ويحلل الإسترلامب موقف المهـراجا سنة ١٩٤٧ بقولــه أن الرجل واجه فوضى داخليــة تتصاعد حدتها يـوماً بعد الاخر، وخشى إنفـلات الزمام من يـده، وربما دفعه ذلك الى طلب معونة عسكـرية هنديــة للسيطرة على الموقف، ولكن بدون أدنى رغبــة أو تفكير فى التنازل عن إستقلال ولاية جـامو وكشمير.. ويضيف المؤرخ البريطــانى أن الهند ما طلـت فى البداية وأرجـأت مساعدتها للـرجل عن قصد، لتجعلــه يصل الى حالة من اليأس والانهيـار فيوافق على الانضمام الى الهند كشرط لتســاعده الأخيرة (عسكريــاً) على الإحتفاظ بمقعده ، ولكن المهراجــا الماكر رفض توقيع أية وثيقــة قبل عودة الاستقرار والنظام الى الولاية، واضطرت الهنــد الى التدخل عسكرياً بدون وثيقة الضم، ثم إصطنعت بعد ذلك وثيقة مزورة لتغطيتة الموقف بعد تهرب المهراجا من التوقيع على مثل هذه الوثيقة.

وفى نهاية دراسته التاريخية الحاسمة يؤكد «إسترلامب» أن تزوير الوثائق من الجانب الهندى على هذا النحــو يكشف طبيعة النوايــا الهندية الحقيقية فى كشمير . فقـد تدخلت القوات الهنـدية فى ولاية مستقلة وكــانت تعلم ذلك جيداً رغم الإدعاء الكاذب مــن جانب الحكومة الهنديــة بأنها كانت تدافع عن نفسها!!

وللأسف لو كـانت باكستان تعلم منذ البـداية بحقيقة التزويـر الهندى الفاضح لتغير الموقف تماماً فى المحــافل الدولية، ولو كــانت الامم المتحدة على دراية بهذا التــزوير فى بداية النـزاع لتلاشى تمامــاً التعاطف الملحـوظ من جانبهــا تجاه الموقف الهنـدى.. ويحسم المؤرخ البريطانى القضيــة قائلا: «تأسيساً على كل هذه الحقائق فإن أية محكمة دولية محايدة ستقرر بوضوح أنه ليس الهند أى حق مطلقا فى البقاء داخل جامو وكشمير..

مراسلات الهندوس

وفى بحث قيم حــول تحديد الطرف المعتــدى فى ولاية جــامو وكشمير وأبعــاد المخطط الهندى

للتدخل العسكرى هناك،يؤكد المؤلف الدكتور خـان زمان مرزا الأستاذ بمعهد الدراسات الكشميرية فى جامعـة ازاد كشمير بمظفر اباد (عـاصمة كشمير المحررة) يـؤكد المؤلف أن التدخل الهنـدى كان مدروساً ومعداً لـه منذ فترة طويلـة قبل الإجتياح الفعلى الذى تم فى أكتوبر ١٩٤٧م. فليس صحيحاً أن الهند أرسلت جحـافلها العسكريـة الى كشمير المستقلة بعد أن طلب حـاكمها المهراجـا ذلك بيوم واحـد كما يزعمـون، والصحيح أن الكـونجرس الهنـدى خطط منـذ فترة طـويلة قبل ولادة دولـة باكستـان لإضعافها وخنقها قبل أو بعـد الولادة. ومن بين الوسائل التى تضمنتهـا الخطة لتحقيق ذلك إحتلال كشمير للتحكم فى الطرق ومنـابع الأنهار الثلاثة التى تعتمد عليها الحيـاة فى باكستان بصورة مطلقة.

كما أن إحتلال كشمير ذات الموقع الاستراتيجى يكفل للهند مكانة إستراتيجية تحاول إستغلالها لزعزعة الاستقرار فى باكستان.

أيضا كـان اللورد مـونتباتن حاكم الهنـد (إبان الإحتلال الإنجليـزى للمنطقة) صـديقاً حميماً للبانـديت نهرو وعائلتـه، وعلى العكس تماماً كـان عدواً حاقـداً على القائد الأعظم محمـد على جناح مؤسس دولة باكستان الاسلامية.

وكـان من الطبيعى ان يستغل الهنـود هذا العـداء المستحكم إلى أقصى قـدر ممكن، وتم لهم مـا أرادوا إذ تعاون معهم مـونتباتن وكان أن مكنهم فى النهـاية من احتلال جامـو وكشمير وعلى خلاف مزاعم الهنـد كلية، فإن بـاكستان لم تمارس أيـة ضغوط على اللـورد مونتبـاتن أو المهراجـا حاكم كشمير، والعكس هـو الصحيح تمامـاً ومن بين الأدلة التى تفضح هـذه الضغـوط (ومن ثم تكشف النوايا الهندية المسبقة لإلتهام كشمير) فقرة من رسـالة وجهها القائد الهندوسى كريشنا ميمون فى ١٣ يونيو ١٩٤٧ م يحذره فيهـا من مجاملة باكستان، ويطالبـه صراحة بـالعمل على ضم كشمير الى الهنـد رغم أغلبيـة سكـانها المسلمين: «إذا إختارت كشمير لسبب أو لاخـر الإنضمام الى بـاكستـان سيكون هناك تطور خطير بهذا الصـدد، و إذا كانت بريطانيا ستؤيد ذلك فإنه سيكـون أمراً مؤسفا وخطأ خطيراً، وسيكون مـوقف الهند سـاخطاً للغـاية، و إذا حـدث إنضمام كشمير وأقاليم الحدود الشمالية الغربية لباكستان فسوف تتلاشى أهداف خطتنا المشتركة (؟!!)

(من مجلد «نقل السلطة ومؤلفه نيكولاس ما نسرغ ـ المجلد رقم ١١ ص ٣٩٠ ـ ٣٩١).

ومن البراهين التى يسوقها خـان زمان مرزا فقرات عديدة من المراسـلات بين رئاسة الكونجرس الهندى وه سئولين حكوميين بـارزين، تثبت ممارسة السلطات الهندية لضغـوط مكثفة على مهراجا كشمير لإرغامـه على الانضمام الى الهند. وقـد إعترفت لجنة العمل المنبثقـة عن الكونجـرس الهندى بوقوع أعمال قمع علنية مخيفة فى كشمير (وكذلك الصحف الهنـدية والغربية الشهيرة مثل التايمز اللندنيـة والفيجار والفرنسيـة ومجلة «تايـم» الأمريكية «والنيـوزويك» وغيرها التى تنشر دائما جرائم د ا طات الاحتـلال ضد المسلمين) ورغم اعترافها بالجرائم حـاولت لجنة الكـونجرس الهندى

الاصلاح بين المهراجا والشيخ عبد الله زعيم حركـة (اتركوا كشمير) المطالبة بتحرر كشمير من أية تدخـلات هندية فى شئونها وأيضـا كانت الحركة تطالب بإبعـاد المهراجا الغريب عن حكم الـولاية المسلمة . وتطـورت الأحداث على نحـو أدى الى سجن الشيخ عبد اللـه ورفاقه قـادة حركـة تحرير كشمير لمدة ٣ سنوات (رغم الصـداقة المزعـومة بين نهروا والـزعيم الهندى والشيخ عبـد الله زعيم كشمير)!!

وفى مراسلات سردار باتيل ـ ١٩٤٥ وحتى ١٩٥٠ التى سجلهـا دورجا داس المجلد رقم ١ صـــ ٢٣ ـ ٢٤ ـ وردت مكاتبات بالغة الخطورة والدلالة على تحركات وتدخلات الهند المريبة التى تعود لسنـوات طوال قبل الاحتـلال الفعلى لجامو وكشمير. من هـذا مـا أورده المؤلف حول القضيـة التى أثارها تشودرى حميد الله رئيس مجموعة حزب المؤتمر الاسلامى فى برلمان كشمير بجلسة يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ التى جاء فيهـا: (التمس من البرلمان مناقشة أمر ذو أهميـة كبرى وهو المتعلق بقلق المسلمين من تعهد رئيس وزراء الولاية للسردار باتيل بإنتهـاج سياسة الكونجرس الهندى فى كشمير، وقمع كافة الميول نحو تنمية الأيدلوجيات الباكستانية فى ولاية جامو وكشمير) من خطاب كـاك الى باتيل فى يـوم ١٣ أكتوبـر ١٩٤٦م وسجله دورجـا داس فى كتاب «مـراسلات سردار بـاتيل السابق الاشارة إليه ، وفى صفحة ٢٥ من ذات المرجع (مـراسلات باتيل) أورد المؤلف إحتجاجاً اخر بجلسة تالية للبرلمان الكشميرى، أثارة العضو المنتخب بالرام داس الذى قال: (نود مناقشة قضية فى غاية الاهمية، هى محـاولات لجنة العمل المنبثقة عن حزب الكونجرس الوطنى الهندى للتدخل فى شئـون ولاية جـامـو وكشمير الـداخلية، ويتضح ذلك من قـرار إرسـال وفـد الى كشمير، وهو أمـر يتنـاقض تمامـاً مع سيـاسـة الحزب المعلنـة التى تـؤكـد عـدم التـدخل فى شئـون ولايـة كشمير الداخلية).. وثمة براهين أخرى عديدة على أن حزب الكـونجرس الهندى الذى شكل حكومة مركزية مؤقته ظل يمارس ضغوطاً شديداً على الولايات لإجبارها على الانضمام الى الهند

فى وقت من الأوقات كان غـاندى متوتراً على إعتبار أنه فشل فى تحقيق مهمتـه التى كرس حياته من أجلهـا وهى منع قيـام بـاكستان وضم كشمير و إستخـدام مـونتبـاتن كل الـوسائل لإقنـاعـه والتخفيف عنه) نص ما ورد بكتـاب «مهمة مع مونتباتن» صـــ ١١٠ للمـؤلف ان كمبل جونسون. ومن هذه الفقرة يتضح أن القـادة الهنود كانوا يحاولون خنق باكستان وضـم ولاية جامو وكشمير وسـائر الأقاليم الـواقعة على الحدود الشماليـة الغـربية لمحـاصرة بقية الأقـاليم التى إنضمت الى باكستان ، وبهذا تجد باكستان نفسها مضطرة الى الاتحاد مع الهند مرة أخرى. وذات الافكار وردت بقرار حزب الكونجرس المؤرخ فى ١٤ يونيو ١٩٤٧ م الذى جاء فية:

«إن لجنة حزب الكونجرس لعموم الهند ترى أنـه فى حالة هدوء الاوضاع الحـالية يمكن معـالجة مشاكل الهنـد من منظار جديد حيث تفشل نظـرية أن شبه القارة مكونـة من أمتين ، وسوف يتخلى أنصار هذه النظرية عنها» من السجل الهندى يناير / يونيو ١٩٤٧ صـــ ١٢٢

وتجب ملاحظـة ان قادة حـزب الكونجرس الهنـدى لم يكونوا جـادين جدا فى التـدخل بشئون كشمير الداخلية فحسب وحتى قبل الإعلان عن الخطة ، بل انهم كـانوا حريصين جدا على ضم ولاية جمو وكشمير للهند ، لـذلك فانهم التمسـوا من اللورد مونتبـاتن أن يستخدم نفـوذه فى ذلك وفى هذا المجال فان تعليقات (فى . بى. مينون) تستحق الذكر

دور مونتاباتن

ويمكن تقرير ما يلى.

بعد الاعلان عن خطة ٣ يونيو وعندما كان اللورد مونتباتن يناقش مصير الولايات الهندية كان قلقا بشكل خاص حـول كشمير. فكشمير تتمتع باكبر مساحة بـالمقارنة مع بقية الولايـات الهندية كما ان الغـالبية العظمـى من سكانها من المسلمين ويحكمهـا المهـراجـا الهندوكـى ، وكان اللـورد مونتبـاتن يعرف سير هـارى سنغ جيدا فقد كـان ضمن موظفى أمير ويلـز عند زيارة امير الـولاية لبريطانيا فى ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ م . وقبل دعوة كانت موجهـة اليه منذ امد بعيد لزيارة كشمير وذهب الى هناك فى الأسبوع الثالث من شهر يونيو».

(فى. بى مينون. قصة اتحاد الولايات الهندية ص : ١٩٤)

وقبل التعليق على ابعاد زيـارة مونتباتن لكشمير فـانه من المفيد الاشارة الى مـلاحظات فى . بى منيون:

«وعندما اتصلت بسردار باتيل ذكرت لـه مختصر الخطة التى تقدم بها اللورد لينليتغو وبينت فوائد انضمام الـولايات للهنـد.. فبذلك يمكـن ضمان وحدة الهنـد الاساسية وعنـد تبنى الـدستور الجديـد فانـه سيكون بـوسعنـا التخلى عن التفاصيل غير الضروريـة فيما يتعلق بـالعلاقـة بين الولايـات والمركز، واضحت للسردار كيفية صياغـة القوانين. فموضـوع الدفاع هو امـر لا يسع ايه ولاية ان تقـوم به كما ان الشئون الخارجيـة ترتبط ايضا بـالدفاع ونظـرا لان الولايات الهنـدية ـ وحتى اكبر الولايات فيها ـ لم تمارس ذلك من قبل مطلقـا، فانها لن تأمل ممارسة الشئون الخـارجية بصورة فعـالة. أمـا فيما يتعلق بالمواصلات فـانه امـر يتعلق بالخطوط الحيـاتية للـولايات، ولا يسعها القيام باى شىء دون تعاوننا، واوضحت ان الاضطرابات الطائفية فى شمال الهند قد جعلت حكام الولايات غير المسلمين يتجنبون الباكستان واقترحت ان نستفيد من تلك التطورات لصالحنا، واذا لم نطلب أية تعهـدات مالية او تعهـدات اخرى فان حكـام الولايات لن يكـونوا غير راضين عن اقتراحنا «غير ان الوقت المتوفر لدينا قليل جـدا فاذا اردنا انضمام تلك الولايات للهند فيجب ان ننفذ ذلك قبل ١٥ اغسطس !!» إن اهم امر يجب ان نأخـذه فى الاعتبار هو امن البـلاد العام، فعند مـوافقة حكام الـولايات على (الدفـاع) لا تشمل العدوان الخـارجى فحسب بل على الامن الداخلى ايضـا، وكان سردار ميالا للمـوافقة على اقتراحى ، وقد اقترحت عليـه ان يضع الاقتراح امام نهرو وان يحصل على

موافقتـه ولم يكن من المستحسن تقديم ذلك الاقتراح بصـورة مكتوبـة خوفا من تسربـه والدعـاية الناتجة عن ذلك التـى قد تكون مضرة بـالخطة وفي اليوم الثـانى اعلمنى سردار ان نهرو يتفق مع اقتراحى اذا امكن تحقيقه وكـان يبدو لى ان نهرو يشك فى نجاح الخطـة، كما ان سردار نفسه لم يكن متفائلا جدا، لانه كان يشك فى مقدرتنا على تنفيـذ الخطة خلال مدة اسابيع قليلة قبل ١٥ اغسطس ، ولكننى أكدت لسردار ان ضيق الوقت نفسه قد يؤدى الى إنجاح الخطة».

وبالمصادفة فاننى اقترحت ضرورة تعاون اللورد مونتبـاتن نظرا وعلاقته مع العائلة ونفوذه على حكام الولايات ووافق سردار من صميم قلبه على ذلك وطلب منى ان اتصل به دون اى تأخير»

«وبعد يوم أو يومين قابلت اللورد مونتبـاتن وذكرت له حديثى مع سردار وخطتنا، وطلبت منه المساعدة على انضمام الولايات للهند فيما يتعلق بالامـور الثلاثة (الدفاع والخارجية والمواصلات) وقلت له انهم لن يخسروا شيئـا من ذلك، واذا نجح فى تحقيق الانضام فانه سيكـون له دور عظيم، وشعرت انـه تاثر تأثيراً كبيرا بملاحظـاتى التى جاء فيها انـه يمكن التئام جروح التقسيم لـدرجة كبيرة فى حالة انضمام الولايات للحكومة الهندية، وأن تلك الخطوة قد تؤدى الى تحقيق وحدة البلاد الاسـاسيـة وأود أن أعترف اننى خشيت مـؤقتـا مـن مخاوف ان يتأثـر اللـورد مـونتبـاتن بـاراء مستشاريه ولكن لدهشتى وفرحتى وجدته يقبل الخطة، وناقش اللورد مونتباتن الخطة مع سردار وادت المباحثـات الصريحة الى تطابق وجهات نظـر الطرفين.واود ان اضيف ان نهرو فـوض اللورد مونتباتن ـ بعد مصـادقة مجلس الوزراء ـ بمهمة اجراء مباحثات مع حكـام الولايات حول مسألة الانضمام كما فوضه ايضا فى التعامل مع حيدر اباد».

(ف . بى مينون المصدر السابق ص :٩٧ ـ ٩٨)

أما فيما يتعلق بـدعوة المهراجـا هارى سنغ للورد مونتبـاتن لزيارة كشمير فقـد كتب القاضى محمد يوسف صراف فى كتابه (الحرب الكشميرية من اجل الحرية) التعليقات التالية:

«لا يوجـد اى دليل على حصول لقاء بين المهراجـا ومونتباتن فيما بين ١٩١٢ ـو١٩٤٧ م ولذلك فمن المثير ان نذكر مـونتباتن بالدعوة الموجهـة اليه سنة ١٩٢١ م ولابد وان يكون قد وجـد ما فيه الكفـاية لتلبيتهـا بعد مضى ٢٥ عـامـاً (محمد يـوسف صراف الحرب الكشميرية من اجل الحريـة المجلد رقم ٢ ص ٧٥٦).

ولا يخفى ان زعماء الكونجـرس قد طلبـوا المساعدة النشيطـة للورد مونتبـاتن من اجل ضمان انضمام الولايـات للهند لاسيما ولاية جـامو وكشمير . فقـد زار مونتباتن سرينغـر فى الفترة ما بين ١٨و ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٧ م بطلب من زعماء الكونجرس الهندى لذلك فمن المناسب الاشارة الى «رسالـة حول كشمير» ارسلهـا نهرو الى مونتباتن فى ١٧ يـونيو سنة ١٩٤٧ م . وفى هـذه الرسـالـة تستحق الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٧و ٢٨ أن نورد نصها فيما يلى:

«٢٢ ــ لا يمكن مواجهة الموقف في كشمير دون تغييرات رئيسية تؤدى الى تنصيب حكومة مسئولة في كشمير على أن يكون المهراجا رئيسها الدستورى ، وفي الواقع لا يوجد هناك أى خيار اخر واذا لم نتبع ذلك فان موقف المهراجا لن يكون في مأمن أما في حالة إنضمام المهراجا الى الجمعية التاسيسية الهندية واتخاذ خطوات الاصلاح في الولاية، فانه سيضع نفسه مع الشعب، كما سيحصل على دعم الشيخ عبد الله وأقوى حزب في الولاية والذى على الرغم من ان غالبيته من المسلمين الا انه يضم ايضا الهندوكيين والسيخ».

«٢٣ــ وقبل تحقيق ذلك فإن الخطوات الفورية الواجب إتخاذها تشمل عزل السيد كاك من رئاسة الوزراء واخراج الشيخ عبد الله وزملائه من السجن.. ويقال انه يوجد هناك سجناء اخرون من اعضاء الرابطة الاسلامية (المؤتمر اسلامى) ولا يوجد هناك اى سبب لعدم الافراج عن أولئك السجناء ايضا. وفي حالة سوء سلوك أى شخص في المستقبل فيمكن اتخاذ الاجراءات ضده»

«٢٤ ـ ان ما سيحدث لكشمير هو امر يحمل الاهمية الاولى للهند طبعا ليس بسبب احداث السنة الماضية فحسب بل لان الولاية هى ذات موقع استراتيجى هام كدولة حدودية»

«وتوجد كافة العناصر التى تشجع التعاون السلمى السريع مع الهند.. وموارد الولاية ضخمة جدا لكنها «من المؤسف» تنتهج سياسة قمعية بواسطة شخص لا توجد لديه رؤية واضحة وأدى طموحه الشخصى الكبير الى تقريب الولاية من حافة الدمار، ويوجد اجماع اليوم تقريبا بين كافة الطبقات والفئات في كشمير على ضرورة عزل السيد كاك. اما أين سيذهب فهو امر من الصعب قبوله لانه جعل نفسه غير مقبول في كل مكان في الهند ولاسيما في كشمير ولكن مهما يكن الحال فلابد من عزله عن السلطة، اما الخطوة الفورية الثانية الواجب اتخاذها فهى الافراج عن الشيخ عبد الله والزعماء السياسيين الاخرين، ومن الواضح لا يمكن التوصل الى اية شروط لاطلاق سراحه. وعند اطلاق سراح الشيخ عبد الله فانه يستشير بلا ادنى شك زملائه في كشمير وخارجها قبل ان يقوم باية تصرفات ولولا انشغال نهرو لكان في كشمير منذ امد بعيد ، وهو لا زال يفكر بالذهاب الى كشمير بالقريب العاجل. كما ان غاندى هو الاخر ينوى الذهاب الى هناك قريبا».

«٢٨ـ في حالة بذل اية محاولة لدفع كشمير للانضمام الى الجمعية التاسيسية الباكستانية، فمن المتوقع حصول اضطرابات كبيرة لان حزب المؤتمر الوطنى لا يحبذ ذلك كما ان موقف المهراجا سيكون صعبا للغاية، لذلك فان الموقف الطبيعى الواضح هو انضمام كشمير الى الجمعية التاسيسية الهندية، وهذا الامر سيحقق الطلبات الشعبية بالاضافة الى رغبات المهراجا، ومن السخف التصور ان الباكستان ستخلق مشاكل اذا حصل ذلك»

(نيكولاس ما نسرغ. تحويل السلطة المجلد رقم ١١ ص ٤٤٦ الى ٤٤٨ (رسالة البانديت نهرو حول كشمير)

تعليق:

ومن محتويات رسالة الباانديت نهرو حول كشمير المذكورة ومن رسالة كريشنا مينون الى اللورد مونتباتن، ووصف ف. بى. مينو لمباحثاته مع مونتباتن، يتضح جليا ان إدعاء الكونجرس الهندى بانه لم يحاول ممارسة الضغوط لانضمام ولاية كشمير للهند هو خلاف للحقيقة وتزييف للتاريخ والحقائق الثابتة.

وحول زيارة اللورد مونتباتن الى كشمير تجدر الاشارة الى ان الزيارة قد تمت بناء على رغبة زعماء الكونجرس الذين أرادوا نائب الملك ان يزور الهند، وان يبذل اللورد مونتباتن الجهود اللازمة من اجل ضمان انضمام ولاية جامو وكشمير للهند. ولم تكن الزيارة تلبية لدعوة وجهها المهراجا الى اللورد مونتباتن ، كما نود أن نذكر انه لولا حرص زعماء الكونجرس الهندى على تلك الزيارة لما رفع مونتباتن تقريرا حول المباحثات التى أجراها مع المهراجا ورئيس وزرائه الى الباانديت نهرو، يقول السير كونارد كورتفيلد الذى كان المستشار السياسى لنائب الملك ما يلى:

«كانت هناك خلافات بينى وبين اللورد مونتباتن حول كشمير وحيدر اباد، فقد نصحت بان تتاح الفرصة للولايات لتقرير مصيرها بعد الاستقلال حيث سيكون من الممكن التوصل الى اتفاق حول هذا الامر بين الهند والباكستان، وان كلا القضيتين «اى كشمير وحيدر اباد» يمكن ان تخلقا نوعا من التوازن بين الهند والباكستان، ولكن مونتباتن لم يعط انتباها لنصيحتى وعندما زار كشمير خلافا للاعراف فانه لم يصطحب معه مستشاره السياسى، فما قلته عن كشمير لم يكن له اى وزن، لان نهرو كان مصمما على انضمام الولاية للهند»

(سى. ايچ فيليب ومارى دورين وينرايت (تقسيم الهند السياسة والابعاد) : ١٩٣٥ - ١٩٤٧ ص ٥٣١

ويدعى ف . بى مينون فى كتابه «صفة اتحاد الولايات الهندية» ص ٣٩٤ ان اللورد مونتباتن قد اعلم المهراجا انه فى حالة انضمامه الى الباكستان فان الهند ستعتبر ذلك عملاً غير ودى تجاه الحكومة الهندية وعبر عن نفس وجهة النظر الن كيمبل جونسون ص ٣٨٣ - اما مؤلفو كتاب (الحرية فى منتصف الليل ص ٢٥٠) فقد كشفوا ان المهراجا لم يامر بصورة قاطعة بالإنضمام للهند بل انه عرض ان ترسل فرقة مشاه من اجل الحفاظ على وحدة اراضى كشمير».

ولم يجر اللورد مونتباتن مباحثات مسهبة مع الباانديت نهرو حول كشمير بل انه يعترف بمايلى.

«واعرب نهرو عن اسفه لاننى لم اتمكن من حل الازمة الكشميرية لانه كان يرى انه لا يمكن حل الازمة إلا باطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن واقرار حقوق الشعب وكان نهرو يريد التوجه الى كشمير شخصيا لمعالجة القضية نيابة عن صديقه ومن اجل حرية الشعب».

(نيكولاس مـا نسيرغ المصدر الســابق ص ٥٩٣ للتفاصيل الكـاملة راجع المصـدر السابق ص ٥٩١ ـ ٩٣)

المراسلات بين حكومة المهراجا وقادة الكونجرس الهندى

يدعى قادة الكونجرس الهندى انهم لم يتدخلوا بشئون كشمير الداخلية ولم يمارسوا الضغوط على المهراجـا ورئيس وزرائه لانضمام الولاية الى الهنـد. ويدعـون انه بعد ان احتل رجـال القبائل كشمير التمس المهراجا انضمام الـولاية للهند. وبعد ذلك ارسلت الحكومة الهنـدية قواتها الى ولاية جامو وكشمير ، بينما الحقيقة خلاف ذلك كما يتضح الامر جليـا من الوثائق التى اشرنا اليها انفاو هى وثائق تاريخية ذات قيمة قانونية كبيرة. فـالحقيقة هى ان اللورد مونتباتن وقادة الكونجرس الهندى ظلـوا على اتصال دائم بـالمهراجـا. كما ان الزعماء الهنـود بصورة عـامة والبانـديت نهرو وسردار باتيل بصـورة خاصة ظلـوا على اتصال مستمر بـالمهراجـا ورئيس وزرائه مستفيدين من خدمـات صديقهم ومؤيـدهم اللورد مونتباتـن ـ فقد كان القـادة الهنود يستخدمـون كل الضغوط والممارسات للحصـول على تأييد المهراجـا ورئيس وزرائه من اجل انضمام الولايـة الى الهند وفى ٣ يوليو ١٩٤٧ م أرسل سردار باتيل رسالة الى البانديت رام جندرة كاك لاقناعه بإطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن لتمكينه من الانضمام الى الجمعية التأسيسية الهندية فى ١٥ أغسطس ، وقال :

«ولا بدوان تدركوا أن الهند فى ١٥ أغسطس ـ على الـرغم من تقسيمها ستكون حرة فى ذلك الوقت، وستنضم الغالبيـة العظمى من الولايات الى الجمعية التـأسيسية الهندية، وانني اعتقـد على الرغم صعوبات ولاية كشمير فلا يوجد لديها اى خيار اخر».

مراسلات سردار باتيل : ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ ص٣٢

وهكذا فان قـادة الكونجرس الهندى لم يمارسـوا الضغوط على المهراجا ورئيـس وزرائه لاقامة علاقات وثيقه مع الكونجرس فحسب، بل انهم استخدموا خدمات اللورد مونتباتن من اجل ممارسة الضغوط على المهراجا هارى سنغ لانضمام الولاية الى الهند وفى هذا الخصوص تجدر الاشارة الى ان نهرو وغاندى كانا حـريصين على زيارة سرينجار من اجل ضم كشمير للهند ولاطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن. وعلى الـرغم من ان حاكم دوغرا كان يعارض انضمام الولايـة الى الباكستان الا انه لم يـود زيارة قـادة الكونجـرس لكشمير نظرا لان الغـالبية العظمى من سكـان الولايـة هم من المسلمين، ولذلك فـانه لم يوافق فى البدايـة على زيارة غاندى، غير ان اللـورد مونتباتن كان ملتـزما لقادة الكونجـرس الهندى بانضمام كشمير للهند لدرجـة انه اخذ يمارس الضغوط ضـد المهراجا ـ ففى رسالته التى كتبها فى ١٢ يوليو ١٩٤٧م أخطر غاندى بما يلى.

«انني مستعد طبعا لإرسال اى رد تريده للمهراجا فإما ان ارسل اليه رسالة مفصلة أو برقية عن طـريق المقدم البريطـانى المقيم فى كشمير، واكرر بـاننى اضع نفسى تحت خـدمتك فى هذه المرحلـة

لكننى اشعر بضرورة مناقشة محتوى الرد معى، لذلك ساطلب من احد الموظفين التابعين لى ان يتصل بك هاتفيا لتقرير موعد الزيارة اليوم أو غدا»

(نقل السلطة . المجلد ١٢ ص ١١٤-١١٥)

شاهد من أهلها

نص رسالة البانديت نهرو الى سردار باتيل بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٤٧م

«١ - دور جاداس «مراسلات سردار باتيل ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ص ٤٥ - ٤٧) عزيز ولا يهابى.

اننى اكتب اليك عن كشمير ولقد قابلت مهاجان قبل ان يذهب الى هناك وتكلمت معه وشعرت ان اسلوبه قد لا يكون ناجحا كليا.

٢- ويبدو لى أنه من الواضح على ضوء التقارير العديدة التى تسلمتها، ان الموقف هناك خطير ومتردى فالرابطة الاسلامية فى البنجاب واقليم الحدود الشمالية الغربية تقوم باستعدادات للدخول فى كشمير باعداد كبيرة وعند مجيىء الشتاء فان كشمير ستعزل عن الهند والطريق الوحيد المفتوح عبر وادى جيلهم - وخلال الشتاء لا يمكن استخدام طريق جامو ولا الخطوط الجوية التى ستظل مغلقة لاسيما فى نهاية اكتوبر وبداية نوفبمر - وفى الواقع فان المواصلات الجوية ستكون صعبة حتى قبل ذلك التاريخ.

٣ - أعتقد ان استراتيجية الباكستان هى التسلل فى كشمير الان والقيام بعملية كبيرة عند عزل كشمير بسبب الشتاء القادم.

٤ - ان نجاح هذه الاستراتيجية او عدم نجاحها انما يعتمد على القوات المعارضة لها. واشك فى مقدرة المهراجا وقواته على مواجهة الموقف دون الدعم الشعبى - فسيكونون منعزلين عن الهند واذا ظل شعب الولاية ضدهم فسيكون من الصعب مواجهة الموقف ويبدو ان المجموعة الرئيسية التى ستساندهم هى مجموعة المؤتمر الوطنى برئاسة الشيخ عبد الله واذا ظل المؤتمر الوطنى معزولا بطريقة او اخرى او محايدا فان المهراجا وحكومته سيكونان فى معزل عن الشعب وسيجد الشعب الباكستانى مجالا حرا نسبيا امامه

٥- لذلك فان من المهم اقامة علاقات ودية بين المهراجا والمؤتمر الوطنى للحصول على دعم شعبى ضد باكستان ، وفى الواقع يبدو لى انه لا يوجد اى طريق شعبى اخر غير هذا الطريق امام المهراجا (اى اطلاق سراح الشيخ عبد الله وقادة المؤتمر الوطنى واقامة علاقات ودية معهم والسعى الى التعاون معهم ثم الاعلان عن الانضمام للاتحاد الهندى) وعند التحاق الولاية بالهند فسيكون من الصعب على الباكستان احتلالها رسميا أو بصورة غير رسمية دون المجابهة مع الاتحاد الهندى.. اما فى حالة تأخير انضمام الولاية للهند، فان الباكستان ستسير قدما دون خوف من العواقب لاسيما وان الشتاء سيعزل كشمير.

٦ ـ لذلك يبدو لى ان من الضرورى والعاجل ان تنضم الـولاية بصورة مبكرة للهند كما من المهم ان يحصل ذلك بعد اقـرار السلام بين المهراجـا والمؤتمر الوطنى وتعاونهما لمواجهـة الموقف، وهذه ليست مهمة سهلـة ، ولكن يمكن القيام بها نظـراً لان الشيخ عبد اللـه حريص على ان يكـون خارج الباكستان وسيعتمد علينا اعتمادا كبيرا فى إسداء النصح لـه. وفى نفس الوقت لا يسعه قيادة شعبه معه مـا لم يكن هناك شىء ثابت امامـه ، ولا يسعنى فى الظروف الحالية تحديـد تلك الامور، ولكن الشىء الرئيسى هو انه ينبغى على المهراجا ان يحصل على صـداقة وتعاون الشيخ عبد الله ، وهذا اعتقاد مختلف الاقليات فى كشمير ايضا. والذين لا يجدون اى دعم اخر يعتمدون عليه. ولا اعتقد ان بوسع المهراجا ان يستمر بحكمة لمدة طـويله دون وجود قسم رئيسى من الشعب يدعمه. وستكون ماساة فى حالة عزل المؤتمر الوطنى.

٧ ـ ولا يسع اى فـرد ان يضمن ما الـذى سيحصل فى هـذا الموقف المعقـد ـ لكن الطـريق الـذى اقترحتـه يبدو لى هـو الافضل واكثر السبل احتمالا من المحتمل جـدا ان يثمر ولا يسع المرء نسيـان عنصر الـوقت وينبغى عـدم وجـود اى تاخير، لان التاخير سيعزلنـا عن كشمير كليـا نظـرا لموسم الشتاء القادم.

٨ ـ لقـد حاولت ان اشرح هذا الامـر برمته لمهـاجان واخشى انـه يقدر جزءً ممـا قلت له فقط ولا اعرف النصيحة التى اسديتها له وغنى عن القول ان نصيحتك سيكون لها اثرها اما على المهراجا او على مهاجان..

٩ ـ وفى الـوقت الحاضر لا زال الشيخ عبد الله وزملاؤه فى السجن ، ويبـدو لى ان ذلك سيىء جدا على مستقبل التطورات ، ولسوء الحظ فان المهراجا غير قادر على اتخاذ القرار بسهولة.

١٠ ـ وانني أمل أن يكون بـوسعك أن تقوم بعمل مـا فى هذا الموضـوع لتعجيل الامر ولتحـويل الامور فى اتجاهها الصحيح، ولاشك ان المؤتمر الـوطنى يعتبر ذخرا كبيرا لنا فى حالـة التعامل معه بصـورة صحيحـة . وسيكون من المؤسف خسـارة الشيخ عبـد اللـه الـذى اعطانـا تاكيـدات على معارضة الباكستان والتعاون معنا والالتزام بنصيحتنا.

١١ ـ واود ان اضيف ان جوهـر الامر هـو ان ان الامـور يجب ان تعمل بصورة تمهـد لانضمام كشمير الى الهند باقرب فرصة ممكنة وبتعاون الشيخ عبد الله.

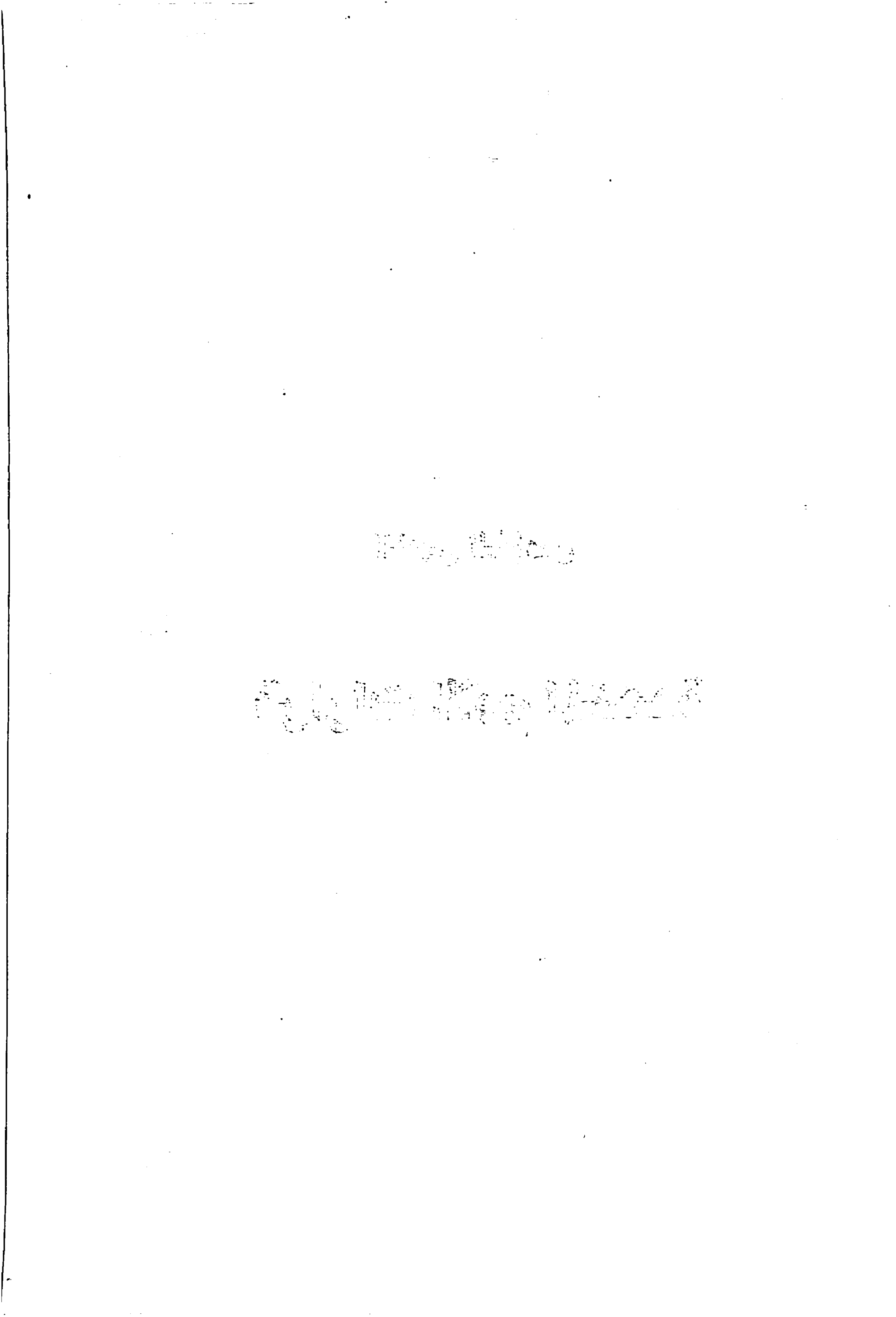
المبجل : سردار والا يهالب باتيل

نيودلهى

المخلص جواهر لال

الفصل الخامس

قرارات الامم المتحدة



طبقت الهند المثل العامى المصرى الشهير:« ضربنى وبكى، وسبقنى وإشتكى» !! إذ أنها إحتلت جامو وكشمير فى أكتوبر سنة ١٩٤٧ ثم بادرت بعرض القضية على مجلس الامن الدولى أول يناير سنة ١٩٤٨م.. وزعمت الهند فى عرضها على المجلس أن باكستان هى المسئولة عن إثارة القلاقل فى كشمير!! وطالبت الهند مجلس الأمن بأن يرغم باكستان على سحب رجال القبائل الذين دخلوا الولاية.. وشاءت عدالة السماء أن تخيب خطة الهند، فلم يصدر مجلس الأمن القرار الذى كانت تتمناه، وإنما طالب الطرفين بوقف أية أعمال أو تحرشات جديدة تزيد من حدة الموقف، وتم تشكيل لجنة دولية خاصة بقضية كشمير، ومكونه من أعضاء ينتمون الى الولايات المتحدة الامريكية وعدة دول أوروبية والارجنتين، وقرر المجلس إيفاد اللجنة الى الهند وباكستان على الفور للتحقيق فى القضية . وبعد المحادثات مع كلا الجانبين ومسح المنطقة، إتخذت اللجنة الدولية قراراً وافق عليه الطرفان ، وفيما يلى نص قرار اللجنة الدولية:

الجزء الاول أو «أمر وقف اطلاق النار»

ا- وافقت حكومتا الهند وباكستان على ان تقوم القيادة العليا لهما باصدار اوامر وقف اطلاق النار بصورة منفصلة، وفى نفس الوقت، لجميع القوات تحت سيطرتها فى ولاية جامو وكشمير فى اقرب فرصة ويطبق عمليا ويوافق عليه تنائيا فى غضون اربعة ايام بعد ان تقبل الاقتراحات من قبل الحكومتين.

ب - ان القيادة العليا للقوات الهندية والقوات الباكتسانية وافقتا على الامتناع عن القيام باية إجراءات من شأنها أن تزيد من الطاقات العسكرية للقوات التى تحت سيطرتها فى ولاية جامو وكشمير.

ج - يقوم كلاً من القائد الاعلى للقوات المسلحة الهندية والباكستانية بالحث على تقديم اى تغيرات ضرورية محلية فى الوضع الحالى يكون من شأنها تسهيل وقف اطلاق النار.

د - تقوم اللجنة بتعيين المراقبين العسكريين والذين سيعملون تحت سلطة اللجنة وبتعاون القيادتين للإشراف على كيفية تطبيق وقف اطلاق النار.

هـ - وافقت حكومتا الهند وباكستان على أن تطالبا شعبيهما بالمساعدة فى خلق والمحافظة على ظروف مناسبة من أجل تهدئة الأوضاع ومزيد من المباحثات

الجزء الثانى: إتفاقية الهدنة:

بعد قبول الاقتراحات الرامية الى وقف مباشر للعداء كما تم فى الجزء الاول، فان كلتا الحكومتين تقبل المبادىء الاتيه كاساس لصياغة اتفاقية الهدنة

أولاً: نظرا لان وجود قوات من باكستان فى ارض ولاية جامو وكشمير يشكل تغيراً مادياً فى الوضع لهذا توافق الحكومة الباكستانية على سحب قواتها من الولاية.

ثانيـا: ستستخدم الحكـومة الباكستـانية اقصى جهودهـا لضمان إنسحاب القبـائل من ولاية جامو وكشمير وان لا يمكث المواطنون الباكستانيون هناك خاصة الذين دخلوا بهدف القتال

ثالثاً: فى انتظار الحل النهائى فان الاراضى التى ستخليها باكستان سيتم إدارتها من قبل سلطة محلية وتحت اشراف اللجنة.

رابعا: عندما تبلغ اللجنـة الحكومة الهندية بان رجال القبـائل والمواطنين الباكستانيين المشار إليهم قد أنسحبوا، فان ذلك سينهى السبب الذى تواجدت من اجله القوات الهندية فى جامو وكشمير، بالاضـافة الى ذلك فـان القوات البـاكستانية تنسحب من ولايـة جامـو وكشمير وتوافق الحكـومة الهنديـة على البدء فى سحب العـدد الاكبر من قواتها من الـولاية على مـراحل يتم الموافقة عليهـا مع اللجنة.

خامسـاً: وفى انتظار الموافقة على الشروط لتسـوية نهائية للمـوضوع فى ولاية جـامو وكشمير، ستحتفظ الحكومة الهنديـة بأدنى ما يمكن من قواتها على الخطوط الموجودة حـاليا لوقف ، اطلاق النار والتى تعتبر ضروريـة لمساعـدة السلطات المحلية فى مـراقبة وضع الامن والقـوانين وستقوم اللجنة بمراقبة الاماكن التى تعتقد بانها ضرورية.

سادسا: تؤكد حكومة الهند أن حكـومة ولاية جامو وكشمير ستقوم باتخاذ كل الاجراءات ضمن سلطتهـا لـلاعـلان بـان السـلام والامن والقـوانين سيتم حمايتهـا وسيتم ضمان جميع الحقـوق الانسانية والسياسية.

سابعـا: سيتم الاعلان عن التوقيع على النـص الكامل لاتفاقيـة الهدنة او البلاغ الـرسمى الذى يحتوى على المبادىء التى تمت الموافقة عليها بين الحكومتين واللجنة.

الجزء الثالث

تؤكـد الحكومة الهنـدية والحكومـة الباكستـانية رغبتهما فى أن مستقبل ولاية جـامو وكشمير سيتم تقريـره طبقاً لرغبـة الشعب. وبهذا الصدد وافقت الحكـومتان على الدخـول فى مشاورات مع اللجنة لتقرير وضمان اوضاع عادلة ومتساوية للتاكيد على سهولة التعبير الحر.

وخلاصـة قرار اللجنـة فى ١٣ أغسطس ١٩٤٨ هى وقف اطلاق النـار و إبرام اتفـاقية هـدنة مع إعادة تاكيد الـرغبة فى إجراء استفتاء فى كشمير كذلك الاقرار بتعين مـراقبين عسكريين للاشراف على مـراعاة وقف اطـلاق النار وقـد قبلت كل من الهنـد وباكستـان قـرار اللجنة بتـاريخ ١٣ أغسطس ١٩٤٨.

قرار يناير ١٩٤٩

بعد سلسة من الاتصـالات مع ممثلى الحكومتين ارسلت اللجنة توصياتها الخاصـة بالاستفتاء

في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ لكل من الباكستان والهند فقبلتا مقترحات وتوصيات اللجنة حيث تم ادراجها في قرار اللجنة المؤرخ في ٥ يناير ١٩٤٩م:

نص القرار

لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان.

استلمنا من حكومتي الهند وباكستان في بلاغين رسميين بتاريخ ٢٢ ديسمبر و٢٥ ديسمبر ١٩٤٨ قبول المبادىء التالية والتي هي مكملة لقرار اللجنة في أغسطس ١٩٤٨م:

١ ـ مسالة ضم ولاية جامو وكشمير الى الهند او باكستان سيتم تقريرها من خلال الطرق الديمقراطية المتمثلة في إستفتاء حيادي حر.

٢ ـ سيتم إجراء الاستفتاء عندما ترى اللجنة بان وقف اطلاق النار ومعاهدة الهدنة التي نظمت في الجزئين اولا وثانيا في قرار اللجنة في ١٣ أغسطس ١٩٤٨ قد تم تنفيذها.

٣ ـ يعين امين عام الامم المتحدة بالاتفاق مع اللجنة منظم استفتاء والذي سيكون شخصية عالمية مرموقة وحاصل على الثقة وسيتم تعيينه رسميا في المكتب من قبل حكومة جامو وكشمير.

٤ ـ يقوم منظم الاستفتاء بانشاء السلطات في جامو وكشمير والتي يعتبرها ضرورية لتنظيم واجراء الاستفتاء والتأكيد على حرية وحياد الاستفتاء.

٥ ـ يتمتع منظم الاستفتاء بسلطة تخوله حق تعيين موظفين ومساعدين ومراقبين عندما يشعر بضرورة ذلك.

٦ ـ بعد تطبيق الجزنين اولا وثانيا من قرار اللجنة في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ م وعندما تقتنع اللجنة بعودة الاوضاع السلمية في الولاية ستقرر اللجنة ومنظم الاستفتاء وبالاستشارة مع الحكومة الهندية ترتيبات القوات الهندية في الولاية ، وان هذه الترتيبات ستتم لضمان استفتاء حر في الولاية.

٧ ـ وبشان الاراضي التي تمت الاشارة اليها في القرار، فان الترتيبات النهائية للقوات المسلحة في المنطقة سيتم تقريرها من قبل اللجنة ومنظم الاستفتاء وبالتشاور مع السلطة المحلية.

٨ ـ يطلب من جميع السلطات المدنية والعسكرية وجميع العناصر السياسية للولاية التعاون مع منظم الاستفتاء في الاعداد من اجل اجراء الاستفتاء.

٩ ـ حرية عودة جميع مواطني الولاية الذين تركوها بسبب الاضطرابات الى الولايات المجاورة، وممارسة جميع حقوقهم كمواطنين ومن اجل تسهيل العودة سيتم تعيين لجنتين، واحدة تحتوى على مرشحين من الهند، والاخرى على مرشحين من باكستان وستعمل اللجنتان طبقا لتوجيهات منظم الاستفتاء، وستتعاون حكومتا الهند وباكستان وكل السلطات داخل الولاية مع منظم الادارة

فى جعل هذه الشروط نـافذة المفعول وعلى جميع الاشخاص غير مواطنـى الولاية الذين كـانوا فيها لاغراض غير قانونية قبل ١٥ أغسطس ١٩٤٨ الخروج من الولاية.

١٠ ـ جميع السلطات ضمن ولاية جامو وكشمير يجب أن تتأكد من التعاون مع منظم الاستفتاء فى الامور التالية:

ا ـ لا تهديد ولا اكراه او تخويف او اى نوع من التأثير.. بفرض على المواطنين فى الاستفتاء .

ب ـ لا تفرض أية قيود على النشاطات السياسية القانونية فى جميع انحاء الولاية.

بمعنى حماية حرية جميع رعايا الولايـة فى التعبير عن وجهة نظرهم فى التصويت حول مسألة انضمام الولاية الى الهنـد او الى باكستان بدون اعتبار العقيـدة او النسب او الحزب وستكون هناك حرية صحافة والقاء الخطب والاجتماع وحرية السفر فى الولاية بما فيها حرية الدخول او الخروج الشرعية.

ج ـ اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

د ـ تزويد الاقليات فى جميع انحاء الولاية بالحماية الكافية.

ه ـ منع الاحتيال واستغلال الناس.

١١ ـ يستطيع منظم الاستفتاء الرجوع الى لجنة الامـم المتحدة للهند وباكستان للبت فى المشاكل التى يراهـا تتطلب المساعـدة وتقوم اللجنـة من جانبهـا بتكليف منظم الاستفتاء بـاجراء مـا يراه مناسبا نيابـة عنها فيما يخص المسئوليات المخولة له، فى نهايـة الاستفتاء سيقدم منظم الاستفتاء تقريراً حول النتائج الى اللجنة والى حكومة جامو وكشمير .

ثم ستوضح اللجنة لمجلس الامن الدولى ما اذا كان الاستفتاء حراً وحيادياً أم لا؟

١٢ ـ حـول ارشادات معاهـدة الهدنة فان تفـاصيل الاقتراحات القـادمة ستوضع بـالاستشارة الموجودة فى الجزء ٢ من قرار اللجنة فى ١٣ أغسطس ١٩٤٨. ويشترك منظم الاستفتاء مشاركة تامة فى هذه المشاورات.

١٣ ـ توصية حكومة الهند وباكستان لاتخاذ اللازم للامر بوقف اطلاق النار الذى يكون سارى المفعول بدقيقة واحدة قبل منتصف ليل الاول من يناير ١٩٤٩ والالتزام بالإتفاقية التى تم التوصل اليها عن طريق قـرار اللجنة فى ١٣ أغسطس ١٩٤٨، والتعهد بالعـودة فى المستقبل القريب الى شبه القارة لتولى المسئـوليات التى فرضت من قبل القرار فى ١٣ أغسطس ١٩٤٨ وبالتـاكيد على المبادىء المذكورة.

ملاحظـة: توصلت حكـومتا الهند وبـاكستان الى وقف اطلاق النـار قبل منتصف ليلة ١ ينـاير ١٩٤٩ بدقيقة واحدة كما هو منصوص عليـه فى القرار السابق ذكره ثم تعين خط وقف القتال فى ٢٧ يوليو ١٩٤٩م.

باكستان وقرارات الامم المتحدة

قبلت باكستان القرارين السابقين على اساس الشروط التالية:

١ ـ تسريح قوات كشمير الحرة وتجريدها من السلاح خلال مرحلة الاستفتاء بعد استكمال العمليات المنصوص عليها فى المادتين اولا وثانيا من قرار ١٣ أغسطس ١٩٤٨م.

ب ـ سحب الجيش الباكستانى فى وقت واحد مع انسحاب الجيش الهندى.

ج ـ عدم المساس بسيادة ولاية كشمير ووحدتها.

د ـ عدم السماح بدخول عسكريين او مدنيين تابعين لحكومة الادارة الباكستانية او الحكومة الهندية الى المنطقة التى تجلو عنها القوات الباكستانية لا باسم الادارة ولا باسم السيطرة.

هـ ـ يستمد المشرف على الاستفتاء سلطته من السلطات المعنية على جانبى خط الهدنة اى من كل من حكومة الولاية ومن حكومة كشمير الحرة.

و ـ لما كانت المناطق الشمالية مناطق خالية وكانت تحت السيطرة الفعلية للقيادة الباكستانية العليا، لذا فلا يسمح بمراكز لحاميات هندية فى تلك المناطق.

قرارات أخرى لمجلس الأمن

لم تكن قرارات الامم المتحدة الخاصة بكشمير متمثلة فقط فى قرارى ٨ أغسطس ١٩٤٨ و ٥ يناير ١٩٤٩ ولكن كانت هناك قرارات أخرى هى:

١ ـ فى ١٤ مارس ١٩٥٠ اتخذ مجلس الامن الدولى قراره رقم ٨٠ واقترح فيه تحديد خط وقف اطلاق النار المحدد سلفا فى ٢٧ يوليو ١٩٤٩ كما قرر تعيين ممثل للامم المتحدة للمساعدة فى تنفيذ برنامج الاخلاء من القوات المسلحة والترتيب لتولى مدير الاستفتاء مهامة.

٢ ـ اتخذ مجلس الامن قراره رقم ٩١ لعام ١٩٥١ (٢٠ مارس ١٩٥١) وقد نص على انه بعد ان تلقى المجلس تقرير ممثل الامم المتحدة واحيط به علما. وبعد ان أكد ان عقد الجمعية التأسيسية التى اوصت بها فى كشمير وعلى ان اى عمل تقوم به الجمعية العمومية لمؤتمر عموم جامو وكشمير، وعلى ان اى عمل تقوم به الجمعية لتحديد الشكل المستقبلى وتبعية الولاية كلها او اى جزء منها يشكل تحديد مصير الولاية وفقا لمبدأ ارادة الشعب التى يعبر عنها من خلال الطريقة الديمقراطية لاجراء الاستفتاء الحر النزيه الذى يتم تحت رعاية الامم المتحدة فان المجلس.

أ ـ يصدر تلعيمات لممثل الامم المتحدة بان يتوجه الى شبه القارة لاخلاء ولاية جامو وكشمير عسكريا على اساس قرارى اللجنة فى ١٣ أغسطس ١٩٤٨ و ٥ يناير ١٩٤٩م.

ب ـ دعوة الاطراف الى قبول التحكيم فى حالة النجاح فى التوصل الى اتفاق خلال مناقشتهم مع

ممثل الامم المتحدة وذلك بشأن نقاط الخلاف.

ج ـ ان تسهم مجموعة المراقبين العسكريين في الاشراف على وقف اطلاق النار في الولاية.

د ـ تغيير ممثل الامم المتحدة بأمريكي بعد استقالة الممثل البريطاني.

٢ ـ بذلت محاولات عام ١٩٥٧ لاحياء قضية كشمير في الامم المتحدة.

٣ ـ استخدم الاتحاد السوفيتي السابق في ١٩٦٢ حق الفيتو ضد قرار وضع مشروعية مندوب ايرلندا على بناء تقرير ممثل الامم المتحدة.

٤ ـ اجتمع مجلس الامن الدولي في مايو ١٩٦٤ لكن لم يتخذ قرارا بشأن قضية كشمير.

تلك هي قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية كشمير حتى عام ١٩٦٤ م وكانت للقضية مسارات اخرى بعد قيام الحرب الثانية بين الهند وباكستان عام ١٩٦٥.

تعنت الهند

رفضت الهند تنفيذ التزاماتها بموجب القرارات الدولية المذكورة واصرت على نزع سلاح قوات كشمير الحرة أولاً قبل ان تقوم بسحب القوات الهندية من المنطقة، الامر الذى يخالف القرارات.

كما طالبت بالسماح لها بالاستيلاء على أجزاء إستراتيجية من المناطق الشمالية للولاية رغم نص القرار على عدم السماح لأى هندى مدنياً كان ام عسكرياً بدخول المناطق الخالية؟!!

وعندما إقترحت الامم المتحدة لجوء الطرفين الى مبدأ التحكيم لحسم النزاع على النقاط الخلافية رفضت الهند رغم موافقة باكستان!!

وكان لزاماً على اللجنة الدولية إعادة الملف مرة أخرى الى مجلس الامم المتحدة الذى كلف الجنرال (مال نوتن) بالعمل على تسوية خلافات الطرفين و إقترح الجنرال إخلاء كشمير من جميع القوات العسكرية تماماً وتحويلها الى ولاية مدنية، ووافقت باكستان أيضاً ورفضت الهند!!

حاولت دول الكومنولث التوفيق بين الطرفين للمساعدة على إجراء الاستفتاء الحر المستقل تطبيقاً لقرارات مجلس الامن، وقدمت ثلاثة مقترحات متتالية رفضتها الهند كلها، وقبلتها باكستان، مما يقطع بان الهند كانت عازمة على المضي في طريق تكريس الاحتلال العسكري، ولم يكن لجوئها الى الامم المتحدة سوى مناورة خبيثة لتخدير الطرف الاخر وكسب الوقت لصالحها.
وفي مارس ١٩٥١ رفضت الهند مجدداً إقتراح رئيس المجلس باللجوء الى التحكيم لحل النقاط الخلافية بين الجانبين ولم يجد مجلس الامن الدولي مفراً من تعيين ممثل جديد للامم المتحدة في كشمير هو الدكتور (فرانك جراهام) الذى تدخل في اخر لحظة لمنع محاولة هندية مكشوفة لتمرير اتفاقية لضم كشمير عبر جمعية تأسيسية تكونها الهند من بعض عملائها تحت قوة السلاح. وفشلت هذه المحاولة.

ثم قدم الدكتور جراهام مشروعا يقضي بسحب القوات العسكرية الهندية والباكستانية من ولاية كشمير ، وقد قبلت باكستان المشروع دون اى تحفظ ورفضته الهند !! بعد ذلك تقدم الدكتور جراهام باقتراح اخر وهو تخفيض القوات المرابطة على جانبى وقف اطلاق النار الى ما كانت عليه فى ١ يناير ١٩٤٩ م فقبلت باكستان ورفضت الهند!!

مسلسل الرفض الهندى

فى ١٦ يوليو ١٩٥٢ م اقترح الدكتور جراهام تحديد عدد الجنود الباكستانيين الذين يحق لهم ان يرابطوا على الحدود بسته الاف جندى وبتحديد عدد الجنود الهنود بثمانية عشر الفا، فوافقت باكستان على الدخول فى البحث على هذا الاساس لكن الهند رفضت الاقتراح بالمرة واعلنت اصرارها على الاحتفاظ بـ ٢١٠٠٠ جندى من جانبها وبقوة مدنية قوامها ٤ الاف فقط من باكستان.

وإزاء هذا التفاوت الضخم فى الاعداد والذى اقترحته الهند اعلن الدكتور جراهام فشل مهمته وغادر شبة القارة الهندية.

وعادت القضية مرة اخرى للمجلس الذى تبنى بدوره اقتراح الدكتور جراهام وطلب من كل من الهند وباكستان الدخول فى مباحثات مباشرة للوصول الى حل، وعاد الدكتور جرهام الى الهند ودخل الفريقان فى المباحثات وتوصلا الى الاتفاق التالى:

١ ـ يحسم النزاع وفقا لأمانى الشعب بطريقة الاستفتاء

٢ ـ يعين مشرف للاستفتاء فى نهاية ابريل ١٩٥٤م.

٣ ـ تنشا لجان من الخبراء للنظر فى المسائل التمهيدية.

٤ ـ بذل الجهود لتجنب الدعاوى العدوانية والعمل على خلق جو ملائم للعمل.

وبعد ذلك أعلن رئيس وزراء الهند ان قبول باكستان للمساعدات الامريكية قد غير مجرى المفاوضات وبذلك باءت كل المساعى الحميده بالفشل!!

حث مجلس الامن فى قرار له فى ديسمبر ١٩٥٢ م حكومتى الهند وباكستان على الموافقة على تقليل القوات العسكرية فى الولاية بحيث تكون ما بين ٩,٣ الاف على الجانب الباكستانى من خط وقف اطلاق النار، وما بين ١٨,١٢ الفا على الجانب الهندى فوافقت باكستان ورفضت الهند!!

ازاء كل انواع الرفض السابقة لم يبق امام باكستان الا العودة الى مجلس الامن الدولى للبحث عن حل. فتقدمت اسلام اباد بشكوى فى ٢ يناير ١٩٥٧ وتقدم ممثلو استراليا وكوبا وبريطانيا والولايات المتحدة بمشروع قرار مشترك يطلب إستخدام قوات الامم المتحدة فى المنطقة المتنازع عليها. وقد وافق جميع الاعضاء على هذا المشروع إلا الاتحاد السوفيتى السابق الذى استخدم الفيتو ضد المشروع !! وعلى الاثر عرض مشروع اخر اغفل فيه الاشارة الى قوات الامم المتحدة فاقره

المجلس بعشرة اصوات وامتنع الاتحاد السوفيتى عن التصويت وقد قبلت باكستان هذا المشروع ورفضته الهند!!

فى ١٤ مارس ١٩٥٧ م ارسلت الامم المتحدة وسيطها الدولى الدكتور يارنج السويدى الاصل الى باكستان والهند لاكتشاف السبل الممكنة للتسوية . وأخيراً اقترح الدكتور يارنج على الطرفين قبول احالة الامور المتنازع عليها الى لجنة محكمة حيادية فقبلت باكستان ورفضت الهند هذا الاقتراح بحجة انه لا يتفق مع سيادة كشمير وحق الهند والتزاماتها فيها اضافة الى ان قبول التحكيم يشكل اعترافا بحق باكستان فى القضية!!

فى عام ١٩٥٨ م عاد الدكتور فرانك جراهام واقترح بان يقوم مجلس الامن الدولى بمطالبة الجانبين بما يلى.

١ ـ اعلان السلام

٢ ـ احترام قرار وقف اطلاق النار

٣ ـ القيام بدراسة تطويرية حول كيفية ادارة وحماية الأجزاء غير المسيطر عليها من قبل القوات الهندية بعد سحب القوات الباكستانية منها وامكانية تعيين قوات الامم المتحدة فيها.

٤ ـ الموافقة على شروط الاستفتاء والتى هى موجودة فى قرارات لجنة الامم المتحدة بشأن الهند وباكستان.

٥ ـ اجتماع رئيسى الحكومتين تحت اشراف ممثل الامم المتحدة.

ولم تتخل الهند ايضا عن رفضها المستمر لجميع قرارات ومحاولات الامم المتحدة فرفضت هذا الاقتراح ايضا فى حين وافقت عليه باكستان!!

إندلاع الحرب

كانت النتيجة لفشل كافة المساعى الدولية فى حل ازمة كشمير هو زيادة التوتر بين الهند وباكستان ، وزاد من هذا التوتر الاعلان الذى اعلنه وزير داخلية الهند فى ١ يناير ١٩٦٥ م بأن كشمير جرء لا يتجزأ من الهند، كما اعلن وزير الدفاع الهندى ان القوات الهندية التى كانت تعبر خط وقف اطلاق النار فى الماضى سوف تفعل ذلك مرات اخرى اذا دعتها الضرورة الى هذا. وتوترت العلاقات اكثر عندما اعلن رئيس وزراء الهند الجديد «شاسترى» تصميمه على اعتبار كشمير جزءا لا يتجزأ من الهند.

وعلى اثر ذلك اندلعت الحرب بين البلدين فى ٥ أغسطس ١٩٦٥ م واستمرت الحرب ١٧ يوما.

ولما اشتدت الحرب شعر مجلس الامن الدولى بخطورة الحالة، فعقد جلسة طارئة فى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٥ م وأصدر قراره رقم ٢١١ بوقف اطلاق النار بين البلدين وسحب القوات الى المواقع التى كانت

تحتلهـا قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥ م فى فترة لا تتعـدى ٢٥ فبرايـر ١٩٦٦ م وعلى مـراعـاة شروط وقف اطلاق النار وخط وقف اطلاق النـار وتم تنفيذ هذا الاتفاق فعلا. وقد طلبت بـاكستان خلال جلسة مجلس الامن هذه حل مشكلة كشمير التى هى اساس هذا النزاع ، ولكن المجلس وعد باتخاذ ما يمكن اتخاذه من اجراءات لتسوية المشاكل السياسية التى ينطوى عليها النزاع الهندى الباكستانى دون ان يذكر القضية الكشميرية صراحة!!

إتفاقية طشقند

عمل الاتحاد السـوفيتى السابق على انهاء الازمـة بين الهند وبـاكستان وحلهـا حلا سلميـا بع اشتعال الحرب بين البلـدين مباشرة، فقـد تسلم الرئيس البـاكستانى محمـد أيوب خـان دعوة من موسكو يـوم ٤ سبتمبر ١٩٦٥ م لعقد لقاء مع «لال بهادر شاسترى» رئيـس وزراء الهند فى طشقند بجمهـوريـة اوزبكستـان، وفعـلا تـم الاجتماع فى ينـايـر ١٩٦٦م بحضـور رئيس وزراء الاتحاد السـوفيتى السابق، وتمخض الاجتماع عن تـوقيع اتفاقيـة عرفت بـاتفاقيـة طشقند ،، وقـد نصت الاتفاقية على ما يلى:

أولا : يـوافق كل من رئيس جمهـوريـة بـاكستـان ورئيس وزراء الهنـد على ان يبـذل كل منهما قصارى جهـده لإحلال علاقات حسن الجوار بين بـاكستان والهند وفقا لميثـاق الامم المتحدة وهما يؤكد ان بمـوجب الميثاق ألا يعمدا الى القـوة وان يسويا المنازعات بـالوسائل السلمية، وأقـرابا بأن مصالح السلام فى بلديهما ومصالح شعبيهما لم تصب نفعـاً من جراء استمرار التوتر بين البلدين، وعلى هذا الاساس جرى البحث بشأن جامو وكشمير واوضح كل من الفريقين موقفه.

ثانياً: وافق رئيس جمهـورية باكستان ورئيس وزراء الهند على وجـوب انسحاب جميع القوات المسلحة التابعـة للبلدين الى المواقع التى كانت ترابط فيهـا قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥م وذلك فى موعد اقصاه يوم الخامس والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٦٦ م ، وعلى الفريقين ان يلتزما بشروط وقف اطلاق النار عند وقف القتال.

ثـالثا: وافق رئيس جمهـورية بـاكستان ورئيس وزراء الهنـد على ان العلاقـات بين باكستـان والهند ينبغى ان تقوم على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل من البلدين

رابعا: وافق رئيس جمهـورية باكستان ورئيس وزراء الهنـد على الا يشجعا اى دعاية مـوجهة ضد البلد الاخر وأن يشجعا الدعاية الرامية الى تنمية العلاقات الودية بينهما.

خامسـاً: وافق رئيس جمهوريـة باكستان ورئيس وزراء الهنـد على ان يعود المنـدوب السامى البـاكستانى فى الهنـد والمندوب السـامى الهندى فى بـاكستان كل الى منصبـه وان تعود البعثتـان الدبلومـاسيتان فى كلا البلدين الى عملهما الطبيعـى ، وعلى الحكومتين ان تلتزما بميثـاق فيينا سنة ١٩٦١ م بصدد العلاقات الدبلوماسية.

سادسا: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان ياخذا بعين الاعتبار الاجراءات التى من شانها إعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمواصلات الى ما كانت عليه، وكذلك اعادة التبادل الثقافى بين باكستان والهند، وان يتخذا الاجراءات لوضع الاتفاقات القائمة بين باكستان وبين الهند موضع التنفيذ.

سابعا: وافق الطرفان على ان يصدرا تعليمات الى السلطات فى بلديهما، للقيام بإطلاق سراح اسرى وإعادتهم الى بلادهم.

ثامنا: وافق الطرفان على وجوب إستمرارهما فى بحث القضايا الخاصة بمشاكل اللاجئين والمشردين والهجرة غير المشروعة واتفقا ايضا على ان يعمل كلاهما على خلق الظروف التى تحول دون هجرة السكان كما اتفقا على ان يبحثا فى اعادة الاملاك والاموال التى استولى عليها كل من الطرفين نتيجة النزاع.

تاسعا: وافق الطرفان على وجوب مواصلة الاجتماعات على اعلى المستويات وعلى مستويات اخرى فيما يختص بالشئون ذات الصلة المباشرة لكل من البلدين وقد اقر كل من الفريقين بالحاجة الى اقامة لجان باكستانية هندية مشتركة لتتقدم بتقاريرها الى حكومتيهما للبحث فيما يجب إتخاذه من خطوات اخرى.

الموقف الباكستانى من اتفاقية طشقند.

لخص الرئيس الباكستانى محمد ايوب خان موقف بلاده من اتفاقية كشمير فى خطاب وجهة للامة الباكستانية فى ١٤ يناير ١٩٦٦ م وفى النقاط الاتية.

اولا: ان باكستان تريد السلام للعالم كله وعلى هذا الاساس قبلت مبدأ تسوية الخلافات بالوسائل السلمية وعن طريق التفاهم المتبادل.

ثانيا: ان باكستان اوضحت مراراً ان السبب الاساسى فى النزاع هو الخلاف حول جامو وكشمير وهناك قرار من مجلس الامن الدولى بشان هذه القضية ينص على احقية شعب جامو وكشمير فى ان يقرر ما إذا كان يريد الانضمام الى باكستان او الى الهند ، وان الهند تعهدت امام الامم المتحدة بمنح شعب الولاية الحق فى ان يقرر مستقبله بملء حريته.

ثالثا: ان اتفاقية طشقند لم تغير اراء باكستان القومية حول كشمير وما زال حق الشعب الكشميرى فى تقرير مصيره ومستقبله كما هو لم يمس ولم يتاثر.

اتفاقية طشقند ليست غاية فى حد ذاتها ولا يمكن ان تصبح بحد ذاتها نقطة تحول فى علاقات باكستان مع الهند إلا عندما يحصل شعب جامو وباكستان على حقه فى تقرير مصيره وينتهى كل شك او غموض حول هذا الموضوع.

حرب ١٩٧١م

لم تشهد قضيــة (جامو وكشمير) احداثــا ذات اهمية او تطورات يمكن رصدهــا في الفترة ما بين يناير ١٩٦٦ م حتى عام ١٩٧١ م سوى قيام الحرب بين الهند وباكستان اواخر عام ١٩٧١ م بسبب الحركة الانفصالية في شرق باكستان والتى ادت الى قيام دولة بنجلاديش المستقلة.

ولم يستطع مجلس الامن الـدولى في ٤ ديسمبر ١٩٧١ التـوصل الى قـرار بشأن الحرب الهنـديـة الباكستانيــة مما جعله يحيل المسالة الى الجمعية العــامة التى دعت البلدين في ٧ ديسمبر ١٩٧١ م الى وقف اطلاق النار فورا وسحب قواتهما المسلحة الى الحدود وكان مجلس الامن الدولى قد اجتمع في الفترة من ١٢ حتى ٢١ ديسمبر ١٩٧١م . واتخذ قراره رقم ٣٠٧ لعام ١٩٧١ م الـذى يطلب فيه وقفا دائما لاطلاق النــار وايقاف الاعمال العسكـرية في كـافة منــاطق النزاع حتى يتم سحـب القوات الى مناطق الحدود والى المواقع التى تحترم خط وقف اطلاق النار في جامو وكشمير، ويطلب من سكرتير العام لــلامم المتحدة ان يحيط المجلس دون تأخير بالتطـورات ذات العلاقة بتنفيذ القـرار، ويقرر المجلس ان يظل على صلة بالموضوع وان يستمر في النظر فيــه بنشاط ومتابعة وقد تم وقف اطلاق النار رسميا وفعليا يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧١م.

اتفاقية (شملا) ١٩٧٢م.

في يوليو ١٩٧٢ م اجتمع الرئيس الباكستانى (ذو الفقار على بوتو) برئيسه وزراء الهند (انديرا غاندى) في مدينة (شملا) بالهند، وتم التوصل الى اتفــاقية بين البلدين عرفت باسم (اتفاقية شملا) والتى تتكون من جزأين اساسين..

الاول :يتعلق بنتــائج الحرب التى نشبت بين البلدين عــام ١٩٧١م وهو جــانب تم الالتزام بــه وتنفيذه رسميا وعمليا، والجزء الثانى يتعلق بالقضية الاســاسية التى كانت سببا في النزاع الدائر بين البلدين وهى قضيــة كشمير التى لا تزال بـدون حل حتى الان. هذا وقد اثــارت (اتفاقيــة شملا) كثيراً من اللغط وسوء الفهـم لدى الكثيرين من المهتمين بقضية كشمير المسلمــة اضافــة الى ان الهند ذهبت الى تفسيرات بعيــدة كل البعد عن مضمـو ن وروح الاتفــاقية خــاصة الجزء الثــانى المتعلق بالقضية الكشميرية.

رؤية الهند للإتفاقية

أولاً: ترى الهنـد ان اتفاقيــة شملا تلغى جميع قـرارات الامم المتحـدة السابقة والخاصــة بحل قضية كشمير، كما تـزعم ايضا ان بــاكستان بتـوقيعها على هذه الاتفــاقية لا يحق لها اثــارة قضية كشمير مرة اخرى امام الامم المتحدة او اى محفل دولى اخر!!

وترتكز الهند في ذلك على الفقرة الواردة في الاتفاقية والتى تنص على ما يلى:

(ويقرر البلدان تسـوية الخلافات بينهما بالوســائل السلمية من خلال المفاوضــات الثنائية او

باية وسائل سلمية اخرى يتم الاتفاق عليهـا من الجانبين، وحتى تتم التسوية النهائية لاى مشكلة من المشاكل بين البلديـن لا يقوم اى جانب من طرف واحد بتغيير الـوضع، ويمنع البلدان تنظيم او مساعـدة او تشجيع ايـه اعمال تضر بالحفاظ على العـلاقات السلميـة التى تتسم بـالانسجام بين البلدين).

والرد على هذه الرؤية الهندية بسيط للغاية للاسباب الاتية:

(١) ان الفقرة (١) من اتفاقية شملا تقول (تحكم مبادىء وأهداف ميثاق الامم المتحدة العلاقات بين البلدين) معنى ذلك ان ميثـاق الامم المتحدة هو الاسـاس فى بناء العلاقـات بين البلدين، والامم المتحـدة هى ذاتها التى اصـدرت قرارات وارسلت اللجـان والمبعـوثين لحل الأزمة الكشميريـة ولم تستجب الهند لكل تلك الجهود.

٢ ــ ان المادة التى تستند عليهـا الهند فى اتفـاقية شمـلا والسابق ذكـرها اشـارت الى وسيلتين محدودتين الموصول الى حل وهما:

(ا) المفاوضات الثنائية.

(ب) ايه وسائل سلمية اخرى يتم الاتفاق عليها من الجانبين.

ومن المعروف ان ذكـر تعبير المفاوضات الثنائيـة فى تلك المادة ليس بالامر الجديـد المستحدث وذلك لان الفقرة رقم ٢٣ (١) من ميثاق الامـم المتحدة يطالب اطراف اى نزاع قـد يؤدى استمراره الى تهديـد السـلام والامن الـدوليين، يطـالبهم بـالبحث اولا عن حل ذلك النـزاع بـالتفـاوض السلمى والتحقيق والوساطـة وان امكن التحكيم والحل القانونى او اللجوء الى الهيئـات والمحافل الاقليمية التى تتبع لها دول النـزاع او اتباع اى تـرتيبات او وسـائل سلميـة اخرى تختـارها تلك الاطـراف المتازعة.

لقد فشلت جميع الجهود الثنائية لحل أزمـة كسشمير بين الهند وباكستان فالشعب الكشميرى ما زال حتى اليـوم يعانى من عدم الاستفتـاء الذى هـو حقه الشرعى فى تقريـر مصيرة ، وهل يكون معنى ذلك الفشل القائم حتى الان ان لا تلجـأ باكستان الى وسـائل سلمية احرى كما نصت اتفـاقية شملا نفسها؟ فـالوسائل السلمية الاخرى حـددتها اتفاقية شملا فى اللجـوء الى ميثاق الامم المتحدة حيث نصت المادة (١) منها على ما يلى:

(فى ظل الظـروف الحاليـة الخطيرة فـان الضرورة تقضى بـالاحتكـام الى مجلس الامن الـدولى استنادا للبند رقم ٣٧ من ميثـاق الامم المتحدة الذى ينص على انه اذا فشل اطراف النـزاع وفقا للبند رقم ٣٣ فى التوصل الى حل لذلك النـزاع بالوسائل المحددة فى ذلك البند فـان على تلك الاطراف اللجوء الى مجلس الامن الدولى لـذلك الغرض واذا تبين مجلس الامن ان استمرار النزاع قـد يشكل خطرا على سلام وامن الـدولتين فى البند ٣٦ فإن يصدر توصيـاته بشأن التوصل الى حل لذلك النـزاع كما يراه مناسبا).

(٣) اذا كانت الهند تـدعى بان اتفاقية شملا لا تعطى باكستـان الاحقية فى عرض قضية كشمير على الامم المتحـدة ، فلماذا لجأت هى الى مجلس الامن الدولى بعـد الانتفاضـة الشعبية الكشميريـة وإتهمت بـاكستـان بمسـاندة مـا اسمتـه الارهـاب فى كشمير، وطـالبت مجلس الامن الـدولى بحث بـاكستان على وضع حـد للارهـاب المزعوم فى كشمير وعلى منع الكشميريين من تجاوز خط الهدنـه الحدودى بين شقى الولايـة ؟ أليست هذه المطـالب الهنديـة من مجلس الامن تعد دعـوة الى تدويل القضية والخروج بها عن إطار اتفـاقية شملا؟ ام ان اللجوء الى الامم المتحـدة ومجلس الامن الدولى هو حق فقط للهند وليس حقا لباكستان!!

(٤) ان اى اتفاقيـة يتم التـوصل اليها بين دول مختلفـة لا يمكنها ان تكون بـديلاً لميثـاق الامم المتحدة مـا دامت هذه الدول اعضاء بـالمنظمة الدوليـة، وإذا كان هناك تناقض بين نصـوص هذه الاتفاقية وميثـاق الامم المتحدة فان الاولوية تكـون لميثاق الامم المتحدة وليس للاتفـاقية؟ وهناك نص ثابت فى ميثـاق الامم المتحدة يحسم هذه المسألة الفقهية فنجـد ان المادة رقم ١٠٣ من الميثاق تنص عل ما يلى:

(فى حـالة وجـود خـلاف بين التزامـات الـدول الاعضاء فى الامـم المتحدة فى ظل الميثـاق الحالى والتزاماتها فى ظل اتفاق دولى اخر فان التزاماتها وفقا لهذا الميثاق تكون هى السائدة).

وبهذه الردود الاربعـة على أدعاء الهند ان اتفـاقية شمـلا سلبت باكستان الحق فى اثـارة قضية كشمير امام الامم المتحدة . يتضح ان اتفاقية شملا مـا سلبت هذا الحق ابدا من اطراف النزاع بل هى حلقة اضافية الى جانب قرارات الامم المتحدة وليسـت بديلا لها. وان الاتفاقية لا تشكل باى حال من الاحوال نفيا لقرارت الامم المتحدة ولا يمكنها ان تكون كذلك. واخيرا اذا كانت الهند متاكدة من حقها فى السيطـرة على كشمير فلماذا تخشى اللجـوء الى الامم المتحـــدة ؟ ولماذا تخشى التحكيم الـــدولى وترتكز على نصوص لها الف معنى ومعنى للهروب من مواجهة المجتمع الدولى؟!!

خط الهدنة

ثانيا: الرؤيـة الهندية لاتفاقية شملا تذهب الى ان الاتفـاقية جعلت من كشمير جزءا لا يتجزأ من الهند وان القضية حلت حـلا نهائيا من خلال هذه الاتفـاقية وتستند الهند فى اثـارة هذا الادعاء على الفقرة الاتية من الاتفاقية (ان على طرفى النزاع الالتـزام باحترام خط الهدنة فى ولاية جامو و،كشمير الـذى ثم اقراره فى اتفـاق وقف اطلاق النـار الموقع بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧١ م، دون الاعتـداء على الاوضاع المعترف بها من كلا الطرفين ، ولا يحق لاى من الطـرفين إحداث تغيير من جانب واحد رغم الخلافات بينهما حول القضية وحول الظلال القانونية للاتفاقية).

فالهند تـرى ان هذه العبارة تمثل اعترافا بـالسيادة الهندية على الجزء الـذى تحتله من كشمير والذى تسيطـر عليه لان معناهـا فى نظر الهند ان اتفـاقية شمـلا إعترفت بخط الهدنة الموقع فى ١٧

ديسمبر ١٩٧١ كخط حدود الهند!! والرد على هذا يتمثل في النقاط الاتية

(١) ان اتفاقيـة شملا لا تنص على ان خـط الهدنة في ١٧ ديسمبر ١٩٧١ يمثل حـدوداً للهند، كما انها ايضا ليست حدودا لباكستـان لكن المقصود بالفقرة السابق ذكرهـا هو ان الاراضي الكشميرية التي تـديرها الهنـد وراء خط الهدنة هـي الاراضي الواقعـة تحت سيطرتها العسكـرية. في حين ان الاراضي التي تديرها حكـومة جامو وكشمير الحرة هي الواقعة تحت سيطرة القيـادة الباكستانية العليا، وهذا الوضع يبقى متناسقا ومتطابقا مع قرارات وقف اطلاق النار التي تبناها مجلس الامن الدولي عام ١٩٤٨ م

٢ ـ إن الاتفاقية نصت على احترام خط (الهدنـة) في ولاية جامو وكشمير ولم تقل (الحدود) ومن المعروف تاريخيا وفقهيـا ان خطوط الهدنة ما كانت ابدا خطوطا للحـدود بين الاطراف المتصارعة ، وتاريخ القـانون الدولي خير شاهـد على ذلك، لان خط الهدنة هو (حـالة مؤقته) يفـرضها المجتمع الدولي على الطرفين المتنـازعين حتى يتم التوصل الى (حالة دائمـة بعد ذلك ، فكيف تعتبر الهند خط الهدنة اعترافاً بسيادتها على كشمير المحتلة؟

(٣) ان اعادة التعبير عن الـوضع القائم بكلمات مختلفة في اتفـاقية شمـلا لا يمكن بأى حال من الاحوال ان يغير الوضع القانوني المعترف به من الاطراف المختلفة ، علاوة على ذلك فإن الفقرة التي ترتكز عليها الهند لا تشكل القرار النهائي في الاتفاقية ، ولكنها مرتبطة بأجزاء اخرى في الفقرة ذاتها والتي تنص على (ودون المساس بالاوضاع المعترف بها لكلا الطرفين) .

ومعـروف لـدى الجميع ان اوضـاع كشمير المعترف بها لـدى الطـرفين هـو ان كشمير ستقـرر مصيرها ومستقبلهـا حسب ارادة شعبها عن طريق إستفتـاء حيادى وحر وعـادل . وهذا ما اكـدته الهنـد مئات مـرات خلال ١٩٤٧ و١٩٤٨ وقبلت بـه عن طريق قبـولها لقرارات الامم المتحـدة في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ و٥ يناير ١٩٤٩ ، ولكن لم تنفذه حتى الان!!

٤ ـ لا يمكن ان تستنـد الهند على ان اتفاقيـة شملا لم تضع حلولا تفصيليـة لحل قضية كشمير واعتبار ذلك نهاية المطاف (لان هذا لا يعني باى حال تقسيم الولاية وبقاء الوضع الراهن على ما هو عليـه) لان الحل النهـائي لابد ان يتفـق مع قرارات الامـم المتحدة والتي تنـص اتفاقيـة شمـلا على ضرورة اعتبارها اســاس العلاقات بين البلدين ، وان يكـون الحل النهائي هو حق شعب كشمير في تقرير المصير عبر إستفتاء حر مستقل بإشراف دولي كما تنص القرارات الدولية..

اخر التطورات

لقد تـزامن عرض الهند الاخير لاجراء محادثـات بشأن كشمير مع تصاعد التوتـر في الجزء الذى تسيطر عليه الهنـد من كشمير وذلك بسبب الحصار الاستفزازى الذى تفرضه قـوات الامن الهندية على مسجد حضرت بال في كشمير الامر الذى اثار الرأى العـام في باكستان، كما جاء العرض الهندى

بشأن المفاوضات فى الوقت الذى بدأت فيه باكستان والعديد من الدول الصديقة فى التخطيط لإستصدار قرار يعبر عن القلق البالغ ويطالب باجراء تحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الانسان فى ولاية جامو وكشمير ولم يكن المناخ الداخلى فى باكستان مهيأ لأستئناف الحوار مع الهند فى الوقت الذى يستمر فيه الحصار مفروضا على مسجد حضرت بال فى كشمير.

ولذلك طالبت باكستان الحكومة الهندية برفع الحصار عن المسجد وتحسين الاوضاع الخاصة بحقوق الانسان فى كشمير الامر الذى من شأنه تسهيل أجراء المفاوضات الباكستانية الهندية على مستوى وكلاء وزارة الخارجية. ولقد أدى الرفع الجزئى للحصار المفروض على مسجد حضرت بال وتاكيدات حكومة الهند أنه ستتم مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بمشكلة كشمير أدى الى اقناع باكستان بالموافقة على عقد مفاوضات باكستانية هندية على مستوى وكلاء وزارة الخارجية وفى نفس الوقت تخلت باكستان مؤقتاً عن فكرة استصدار قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة حول انتهاكات حقوق الانسان فى كشمير.

ولقد قبلت باكستان عرض اجراء مفاوضات على اساس حسن النيات. وتوقعت باكستان قيام الهند باتخاذ خطوات لخلق مناخ ملائم للمفاوضات منها الحد من اعمال القمع التى تحدث فى الجزء الواقع تحت السيطرة الهندية من كشمير ، غير أنه للاسف لم يحدث أى تغير فى السياسة الهندية والتى تطبق القمع الجماعى وعلى نطاق واسع فى كشمير ،وفيما يلى نماذج من الاحداث التى وقعت مؤخرا:

ا ـ قام الالاف من القوات الهندية فى يوم السبت السابع والعشرين من نوفمبر الماضى بحملة على بلدة (سويور) شنت خلالها عمليات مداهمة واسعة النطاق مما أسفر عن مقتل أعداد كبيرة من مواطنى كشمير واضرام النيران فى الكثير من المنازل والمتاجر، وتؤكد التقارير أن مذبحة السابع والعشرين نمن نوفمبر يفوق عدد ضحاياها المذبحة التى وقعت فى نفس بلدة سويور فى يناير عام ١٩٩٣ م والتى أستشهد فيها ما يزيد عن خمسين مواطنا من سكان كشمير واضرام النار فى المئات من المنازل والمتاجر فى البلدة بواسطة القوات الهندية.

استمرار اعتقال العديد من زعماء كشمير أمثال سيد جيلانى وغلام نبى لونى ومولفى عباس أنصارى والبروفيسور عبد الغنى وغلام حسين ، كما يتم فرض حظر التجوال بصورة عشوائية ولفترات طويلة بالاضافة الى العديد من المصاعب التى يواجهها سكان كشمير فى الحياة اليومية.

ج ـ استمرار القوات الهندية فى نشر قوات ضخمة من حرس الحدود حول مسجد (حضرت بال) وقد أدى أستمرار الحصار المفروض على المسجد إلى حرمان مواطنى كشمير من أداء صلواتهم بالمسجد.

د ـ لقد وصل عدد القوات الهندية المتركزة فى الجزء المحتل من كشمير طبقا للتقديرات المتحفظة

الى ٤٧٥ ألف جندى . ولقد قامت السلطات الهندية بإرسـال مزيد من قوات الجيش الهندى لمساعدة القوات شبـه العسكرية فى أداء مهـام الامن الداخلى، ومن أمثلـة هذه المهام حصـار مسجد (حضرت بال) والحملة العسكرية التى تم تنفيذها ضد المجـاهدين فى بلدة سوبور ، ولقد تضمنت الصحافة الهنـدية خـلال الاسابيع القليلـة الماضية تقـاريراً من عـدد القتلى من مواطنى كشمير ومن القـوات الهندية فعلى سبيل المثال ذكرت الصحف الهندية أن ٣٢ شخصا على الاقل قد لقوا مصرعهم فى الفترة من ١٧ ـ ١٩ ديسمبر.

كما تضمنت أعمال القمع الوحشيـة التى تنتهجها القوات الهنـدية الاعتقال العشـوائى للزعماء والسياسيين فى كشمير واستخـدام أعداد ضخمة من القـوات العسكريـة لفض المسيرات السلمية الى جانب عمليات القتل العشـوائى ضد مواطنى كشمير. ولقد أدى موت الـزعيم الكشميرى البارز عبد الغنى الياس الافغانى وهو فى السجن الى حالة من التوتر فى الولاية حيث شهدت سريناجار والمدن الكبرى الاخرى إضرابا عاماً.

كما شهدت الولاية أضطرابات عنيفـة ردد خلالها المتظاهرين الشعارات التى تدين أعمال القتل داخل السجون، كما لقى زعيم أخـر هو شامول الحق مصرعه وهـو فى السجن فى السادس عشر من ديسمبر ١٩٩٣م.

هـ ـذكرت الصحافة الهنـدية ان الفترة من ٢٦ نوفمبر الى ٢٥ ديسمبر عام ١٩٩٣ م شهدت مقتل وأصـابة ٤٣٣ من مـواطنى كشمير مع مـراعاة أن الصحـافة الهنـديـة دائما تعطى أرقامـاً أقل من الحقيقة بالنسبة لعدد الضحايا الذين يلقون مصرعهم على أيدى القوات الهندية.

لقد قررت باكستان عدم المضى قدما فى جهـود إستصدار قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن حقوق الانسان فى كشمير بعد قبولها أراء العديد من الدول الصديقة ، والتى أشارت بأن إثارة مثل هذا الموضوع الان من شأنه إفساد الحوار الثنائى بين الهنـد وباكستان غير أنه بدا واضحا الان بما لا يدع مجالا للشـك ان الحكومـة الهندية مصرة على اتبـاع نفس السيـاسة المتمثلـة فى عمليات الابادة الجماعية لشعب كشمير، ولذلك فـان حكومة باكستان طالبت الدول الصـديقة، خاصة تلك التى كانت قد نصحت باكستان بعدم اثارة مسألة إستصدار قرار من الامم المتحدة بشأن انتهاكات حقوق الانسان فى كشمير ، تطـالبها بأن تحث الحكومة الهنـدية على اتخاذ خطوات من شأنها الحد من أعمال القمع فى كشمير.

وطبقاً لوجهة نظر الحكومة الباكستانية بتعيين على الهند إتخاذ الخطوات الاتية:

ا ـ سحب القوات المتمركزة فى المنطقة المحيطة بمسجد (حضرت بال)

ب ـ تجنب اللجوء الى القوة لفض الاجتماعات والمظاهرات.

ج ـ اطلاق سراح الزعماء السياسيين والمدنيين المعتقلين فى كشمير والهند.

د ـوضع نهاية لحملات فرض الحصار والاعتقال ضد المدنيين فى كشمير.

هــ السماح لمنظمات حقوق الانسان والاغاثة الانسانية ووسائل الاعلام العالمية بإستطلاع والاحوال فى كشمير.

(بى نظير بوتو تتحدث)

وعندما وصلت المحادثات الاخيرة بين الجانبين الى طريق مسدود كالعادة، بسبب إستمرار العناد والمراوغة من جانب الهند لجأت باكستان الى الامم المتحدة مؤخراً.

فقد أثارت السيدةبى نظير بوتو رئيسة وزراء باكستان قضية كشمير فى كلمتها أمام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة فى جنيف وطالبت السيدةبى نظير بوتو الدول الاعضاء بالتمسك بالاعلان العالمى لحقوق الانسان والعمل على وقف المذبحة المستمرة فى كشمير المحتلة. كما وصفت السيدةبى نظير بوتو فى كلمتها الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التى ترتكب ضد سكان كشمير الابرياء والعزل بأنها عودة الى أيام الظلام لألمانيا النازية، وأشارت الى ان الموقف فى كشمير لا يحتمل السكوت مطلقاً.

واشارت السيدةبى نظير بوتو الى ان كل ما يطالب به سكان كشمير هو الحصول على حريتهم وذكرت السيدة بوتو أنه بالرغم من سياسة القمع التى تنتهجها الهند إلا انها فشلت فى فرض إرادتها على شعب كشمير الذى لا يقهر ، بل تصاعدت مقاومته للوجود الهندى.

وذكرت السيدة بى نظير بوتو فى كلمتها أن القيادة السياسية فى كشمير والتى تمثل ما يزيد عن ثلاثين حزبا أو جماعة سياسية قد أتفقت بالاجماع على عدم قبول دراسة أى حل يتضمن استمرار الحكم الهندى فى كشمير.

وفى اشارة الى المحادثات الباكستانية الهندية التى جرت مؤخرا ذكرت السيدة بى نظير بوتو رئيسة وزراء باكستان أن باكستان كانت تأمل ان تتناول هذه المباحثات جميع جوانب النزاع بشأن كشمير وقد طالبت باكستان الهند بشدة بضرورة ايجاد حل سلمى لتسوية النزاع حول كشمير وعدم اللجوء الى الخيار العسكرى، واتخاذ خطوات حقيقية للحد من أعمال القمع فى كشمير، غير أن اعمال العنف (بدلاً من ذلك) قد تصاعدت !! وأشارت السيدة بى نظير بوتو الى ان اعمال القمع فى كشمير قد أسفرت حتى الان عن مقتل ما يزيد عن ٤٠ ألفا من النساء والاطفال فى كشمير!!

وطالبت السيدة بى نظير بوتو بضرورة حضور ممثلين عن شعب كشمير للتحدث أمام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة لإخبار اللجنة بالأعمال القمعية التى يتعرضون لها. كما طالبت بضرورة قيام اللجنة بالتحقيق فى انتهاكات حقوق الانسان هناك.

وقالت السيدة بى نظير بوتو انه قد ان للمجتمع الدولى أن يمارس ضغوطا على الهند من أجل سحب القوات العسكرية الاضافية المتركزة حاليا فى كشمير المحتلة بهدف وضع حد لأعمال القمع

التى ترتكبهـا هذه القوات. وأضافـت السيدة بى نظير بوتو انـه قد حان الـوقت لكى يقوم المجتمع الدولى بـالضغط على الهند من اجل اطـلاق سراح زعماء كشمير المعتلقين والغاء قـوانين الطوارىء الجائرة المفـروضـة على كشمير ووضع حـد لجميع الاعمال القمعية التى تـرتكبهـا قـوات الجيش الهندى فى كشمير الى جانب السماح لمنظمات حقـوق الانسان والمنظمات الانسانية الـدولية ورجال الاعلام بزيارة كشمير للتأكد من حقيقة المعاناة التى يعانى منها شعب كشمير.

وأكدت رئيسـة وزراء باكستان أن إيجاد تسـوية للنـزاع حول كشمير ترتكـز على تحقيق رغبة شعب كشمير ، فهى المفتاح الرئيسى لتحقيق السلام والتقـدم فى منطقة جنوب أسيا .. كما أكدت بى نظير بـوتو مجدداً إلتـزام بـاكستان بـالعمل على إيجاد حل سلمى للنـزاع حول كشمير مع تمهيـد الطريق نحو تطبيع العلاقات بين الهند وباكستان.

الفصل السادس

ثـــورة شـــــعب

بعد ان رفضت الهند كل السبل السلمية لحل قضية كشمير إزاء تلك الجرائم البشعة التى يتعرض لها الشعب الكشميرى المسلم، كان على كشمير ان تعلن الجهاد المسلح لتحرير أرضها بالقوة من الإحتلال الهندى، وتقرير مصير شعبها بحرية كاملة وسيادة تامة.

وهكذا بدأت ثورة الجهاد فى كشمير فى يناير ١٩٩٠ وعلى اثر قيام هذه الانتفاضة التى شملت جميع افراد الشعب الكشميرى، إتحدت جميع الحركات الجهادية تحت راية الاسلام باسم (حركة المقاومة الاسلامية فى ولاية كشمير المسلمة) واصبح (على الجيلانى) هو رئيس الحركة وبعد ايام قليلة أعلنت السلطات الهندية ان هذا الاتحاد غير قانونى، وقامت على الفور باعتقال جميع رؤساء وقادة التنظيمات المشاركة فيه، وعلى رأسهم (على الجيلانى) الذى جرى تعذيبه بصورة وحشية!!

وفى أواخر عام ١٩٩١ م نقلت الحكومة الهندية (على الجيلانى) وبعض قادة الجهاد الاسلامى الى نيودلهى، وأخطرتهم بإنها ستعطى الشعب الكشميرى حريته شريطة ان تكون السيطرة المباشرة والقوانين العامة فى يد الهندوس. ورفض قادة الجهاد ذلك.

ويلاحظ ان الجهاد الكشميرى لم يكن متوقفا قبل تاريخ يناير ١٩٩٠ لكنه كان موجوداً ومستمراً منذ عام ١٩٤٧ م وبصورة عديدة وشتى و إنما لم ياخذ شكله العملى والمنظم الا فى ذلك التاريخ بعد ان تأكد للجميع ان الحل السلمى لن يجدى شيئا ، وان المحادثات والاعتماد على الامم المتحدة لن يعطى الكشميريين حريتهم.

ادرك شعب كشمير المسلم ان الجهاد المسلح فى الداخل ضد الاحتلال الهندى، لابد أن يسانده دور سياسى و إعلامى فى الخارج يعمل على ايصال القضية الى المحافل الاقليمية والدولية الشعبية والرسمية والاعلامية بل والخيرية.

ولهذا تقرر انشاء (حركة تحرير كشمير العالمية) فى يوم ١٩٩٠/٦/٧ م اى بعد قيام الانتفاضة المسلحة بحوالى نصف عام لملء ذلك الفراغ السياسى على المستوى الدولى ، ومن اجل مواجهة الدعاية الهندية والرد عليها فى كافة وسائل الإعلام العالمية فهى تقدم تعبيرا صادقا عن أعمال وطموحات الشعب الكشميرى بما يتوافق مع أهداف الثورة وقرارات الامم المتحدة، وقد بدأت الحركة وفروعها فى مختلف قارات العالم منذ العمل الاول لتاسيسها.

اهداف الحركة

تتمثل الاهداف الرئيسية لحركة تحرير كشمير العاليه فى :

١ ـ السعى على المستوى الدولى لتمكين الشعب الكشميرى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره حسب القرارات الصادرة عن الامم المتحدة والخاصة بهذا الشان.

٢ ـ توفير الدعم والتأييد السياسى وتعاطف الرأى العام العالمى للنضال التحررى فى كشمير.

٣ـ حماية ومساندة حقوق الانسان لشعب كشمير.

٤ ـ تزويد الضحايا الكشميريين بالمساعدات الاغاثية عن طريق منظمة الاغاثة الكشميرية العالمية وبمساعدة لجان وهيئات الإغاثة العربية والإسلامية.

٥ ـ تطوير الدراسات الاكاديمية حول قضية كشمير.

٦ ـ تشجيع أنشطة منظمة حقوق الانسان عن طريق المعهد العالمى للدراسات الكشميرية.

٧ ـ كسب تعاطف الرأى العام الدولى من خلال وسائل الاعلام والمنظمة العالمية للاعلام الكشميرى.

إنجازات الحركة

نجحت حركة تحرير كشمير العالمية فى تحقيق الانجازات الاتية.

١ ـ أدخال القضية الكشمرية فى البرامج الانتاخبية للحزبين الرئيسيين فى بريطانيا للمرة الاولى فى تاريخ القضية.

٢ ـ رغبة الحكومة البريطانية فى بدء الحوار حول قضية كشمير فى قمة دول الكومنولث.

٣ ـ ادخال مشروع قرار (حرية كشمير) فى الكونجرس الامريكى، وتقليص حجم للمساعدات الامريكية للهند بمقدار ٢٤ مليون دولار.

٤ ـ توقيع اكثر من ١٥٠ عضوا برلمانيا على مشروع قرار يطالب البرلمان البريطانى باصدار قرار عاجل بشأن قضية كشمير.

٥ ـ قرار البرلمان الاوروبى الذى أدان انتهاكات حقوق الانسان التى ترتكبها الهند فى كشمير المحتلة ومناشدته للامم المتحدة للعمل على إيجاد حل عاجل للمسألة الكشميرية.

٦ ـ مشاركة وفد كشمير للمرة الأولى فى مؤتمر وزراء منظمة المؤتمر الاسلامى فى استانبول بتركيا وتبنى المؤتمر قرارا بدعم القضية الشكمرية والتنديد بالجرائم الهندية فى الولاية المحتلة.

٧ ـ مشاركة وفد كشمير للمرة الاولى فى مؤتمر القمة لدول منظمة المؤتمر الاسلامى واصدار المؤتمر قرارا يدين انتهاكات حقوق الانسان التى ترتكبها الهند فى كشمير وحث الامم المتحدة على تنفيذ قراراتها بشأن كشمير.

٨ ـ المشاركة الاولى لوفد كشمير فى موتمر دول عدم الانحياز فى هراوى.

٩ ـ تأييد ما يزيد على ١٠٠ سفير فى هيئة الامم المتحدة للقضية كشمير.

١٠ ـ توقيع ما يزيد على ٣٠٠ عضو برلمانى من جميع دول العالم على عريضة قدمت الى أمين

عام الامم المتحدة من اجل تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية كشمير.

١١ ـ قيام الحكومة الالمانية بتوجيه انذار للهند بأن بون قد توقف مساعداتها للهند اذا استمرت الهند في السعى لتطوير ترسانتها العسكرية.

١٢ـ صدور العديد من التصريحات لرؤساء ووزراء خارجية دول مختلفة تأييداً للقضية الكشميرية و إستنكاراً للمارسات الهندية في كشمير المحتلة.

١٣ ـ انعقاد المؤتمر الدولى حول النضال التحررى لشعب كشمير ١٣ /٧/ ١٩٩١م بمدينة واشنطن.

١٤ ـ نشر ما يزيد على ١٠٠ كتاب وكتيب ومنشور وتقرير لمنظمات حقوق الانسان، اضافة الى التقرير الشهرى الذى تصدره الحركة حول القضية الكشميرية.

وبتلك الانجازات على الصعيد الخارجي يتضح أن الجهاد الكشميرى له اكثر من جانب، فهو ليس جهادا بالسلاح في الداخل فقط ، لكنه أيضاً جهاد بالكلمة والرأى والطرح الموضوعى والعادل للقضية.

العالم الاسلامى وكشمير

كان لاعلان الجهاد المسلح في كشمير وقيام الانتفاضة في يناير ١٩٩٠ اثر كبير في اتساع نطاق الاهتمام الاسلامى والعالمى بقضية كشمير وذلك لسببين هما.

١ ـ ان القوات الهندوسية قابلت الانتفاضة وما زالت تتعامل معها بوحشية بالغة القسوة والعنف مما سبب في الحاق اقصى درجات الضرر والدمار والموت لشعب كشمير وهذا الاسلوب الهندوسى البشع كان له الاثر المباشر في هياج مشاعر المسلمين في كافة انحاء العالم وايضا انتقادات كافة المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بحقوق الانسان.

٢ ـ السبب الثانى في اتساع هامش الاهتمام العالمى بكشمير هو ان الكفاح المسلح في الداخل كان يوازية كفاح سياسى وأعلامى في الخارج.

وكانت اوضح المواقف الاسلامية حيال قضية كشمير متمثلة في المواقف الصادرة عن اجتماعات منظمة المؤتمر الاسلامى سواء كانت هذه الاجتماعات لوزراء الخارجية ام على مستوى القمة ويمكن رصد أهم هذه المواقف كما يلى:

أولا: تم أدراج قضية كشمير في جدول أعمال المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى الذى انعقد في القاهرة في أغسطس ١٩٩٠ وتبنى هذا المؤتمر قرارا يدعو الى تسوية سلمية للقضية وذلك وفقا لقرارات الامم المتحدة بشأنها وعلى النحو المتفق عليه في إتفاقية (شملا).

ثانيا: تبنى وزراءخارجية المنظمة ذات القرار السابق وذلك في اجتماعهم التنسيقى الذى عقد في

نيويورك اول اكتوبر ١٩٩١ ودعا الوزراءالى ضرورة احترام حقوق الانسان وادانوا اعمال العنف ضد شعب كشمير.

ثالثا: فى أغسطس ١٩٩١ اصدر المؤتمر العشرون لوزراء خارجية المنظمة المنعقد فى اسطنبول بتركيا قراره رقم ١١ / ٢٠ حول كشمير الذى ندد فيه بالانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان للشعب الكشميرى ودعا المؤتمر الى احترام هذه الحقوق ومن بينها الحق فى تقرير المصير.

كما دعا الهند للسماح للجماعات الدولية لحقوق الانسان والمنظمات الانسانية بزيارة كشمير.. وطلب المؤتمر من الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى تشكيل لجنة لتقصى الحقائق تقوم بزيارة كشمير.

رابعا: دعا مؤتمر القمة الاسلامى المنعقد فى (داكار) فى ديسمبر ١٩٩٢ الى تحقيق تسوية سلمية لقضية كشمير وفق قرارات الامم المتحدة. وندد زعماء العالم الاسلامى بالانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان التى ترتكبها الهند ضد شعب كشمير المسلم وطالب المؤتمر باحترام الحقوق التى من بينها حق تقرير المصير، ودعا الهند للسماح للجماعات الدولية لحقوق الانسان والمنظمات الانسانية بزيارة كشمير كما وافق مؤتمر القمة على القرارات الصادرة عن المؤتمر العشرين لوزراء الخارجية بشأن كشمير.

خامسا فى مارس ١٩٩٢ اوفد مساعد الامين العام للشئون السياسية بمنظمة المؤتمر الاسلامى لزيارة باكستان لمناقشة مسألة كشمير وجمع المعلومات الحقيقة، وقام بالاجتماع مع المشردين واللاجئين من كشمير المحتلة وعاين على الطبيعة . حجم الفظائع التى ترتكبها قوات الامن الهندية، والتى اجبرت هؤلاء المشردين على القرار من بيوتهم واللجوء الى باكستان.

سادسا: اكدت منظمة المؤتمر الاسلامى فى دورات عديدة قراراتها السابقة.واكدت ايضا القرار الخاص بإيفاد بعثة للمساعى الحميده باشراف رئيس المؤتمر.

لجنة المساعى الحميده

اجرى رئيس المؤتمر العشرين لوزراء خارجية المؤتمر الاسلامى الاتصالات اللازمة مع حكومة الهند لعرض لجنة المساعى الحميده عليها وذلك طبقا لقرارات مؤتمر القمة الاسلامى السادس وقد قوبل هذا العرض بالرفض من الجانب الهندى. واعلنت الهند ان جامو وكشمير جزء لا يتجزأ منها وان لجنة المساعى الاسلامية هذه تعد تدخلا فى الشئون الداخلية للهند!!!

وعندما طلبت الامانة العامة للمؤتمر الاسلامى فى ٢٣ يناير ١٩٩٣ موافقة حكومة الهند على استقبال بعثة تقصى الحقائق الاسلامية وتمكينها من زيارة جامو وكشمير رفضت الهند هذا الطلب!!

واعلن وزير الشئون الخارجية الهندى بعد هذا الرفض ان بلاده رفضت طلب منظمة المؤتمر

الاسـلامى و(ابلغناهـا ان التـاشيرات لا تمنح لهذا الغـرض) ! فما كان من بعثـة تقصى الحقـائق المشكلة من قبل منظمة المؤتمر الاسلامى الا ان توجهت الى كشمير الحرة من اجل تقييم الاوضاع على الطبيعة وعلى اساس البيانات والاحصـاءات الحقيقة ، وقامت فى الفترة من ١٤ الى ١٨ فبراير ١٩٩٢ بزيارات واسعة النطاق الى مختلق المناطق فى كشمير الحرة.

ملاحظات البعثة

استطـاعت بعثـة تقصى الحقـائق التابعـة لمنظمـة المؤتمر الاسـلامى ان تستمع الى شهـادات الضحايا الذين استطاعوا عبور خط التفتيش الى كشمير الحرة وتوصلت الى الملاحظات الاتية:

أولا: استطـاع اكثـر ممن ٧٠ الف كشميرى حتى الان خـلال السنـوات الثلاث الماضيـة الفـرار والهروب الى كشمير الحرة تم إسكـان هؤلاء فى مخيمات ١١ معسكـراً وتقـوم حكومـة كشمير الحرة برعايتهم ومن بين هـؤلاء النازحين رجال ونساء متقـدمات فى العمر واطفال صغـار، وكل هؤلاء اما ضحايا او شهـود للجرائم التى ترتكبها القـوات الهندية، وكذلك قـوات امن الحدود وقوات الشرطة الاحتياطية المركزية.

ثانياً: شاهدت البعثة عدداً كبيراً من ضحايـا التعذيب كان بعضهم قد فقد أعضاء من أجسامهم تم قطعها بـاشياء حادة خـلال عملية الاستجواب فى مـراكز الشرطة.. كما رأت البعثـة ايضاً بعض النازحين الذين احرقت اجسمهم بالحامض المركز على ايدى القوات الهندوسية.

ثالثا: اشـارت جميع الاقوال الى ان القوات الهندوسيـة تقتل الشباب الكشميرى على الفور وتتبع فى ذلك سياسـة (اقبض واقتل) على الذكور مـا بين عمر ٧و ٥٠ سنة وتهدف هذه السيـاسة الى محو وابادة جيل كامل من مسلمى كشمير.

رابعا: تـوصلت البعثة الى ادلة دامغة وبـراهين قاطعة على اتبـاع القوات الهندوسية لسيـاسة اغتصاب المسلمات كأداة من أدوات الترهيب والتخـويف والاهانة ولكى يتم فى نهاية الامـر تدنيس الاحسـاس بهوية كشمير المسلم.. وممـا يدعـو للدهشـة والاستهجـان هو ان مثل هـذه السياسـة الوحشية تتبع ضمن سياسة دولة وتقوم بتنفيذها قوات عسكرية نظامية.

خامسـا: التقت البعثة ببعض الجنود الهنـود الفارين الى كشمير الحرة وقد اعترفـوا بكل جرائم الجيش الهندوسى فى كشمير.

سادسـا: هناك عـدد كبير من الكشميريين المثقفين والنـازحين الى كشمير الحرة وكانـوا يعملون كمحاضرين واساتذة جامعات واطبـاء فى كشمير المحتلة، وقد اتحد هؤلاء المثقفون وشكلوا جمعية لحقوق الانسـان تراقب وتـوثق الادلة الخاصـة بكل الجرائم الهندوسيـة التى ترتكب ضـد شعب كشمير، وقد اجرت بعثـة تقصى الحقائق مقابلات مع هـؤلاء المثقفين ، ورأت ادلة محصورة لاعمال القتل والتعذيب وتشوية اجساد المسلمين، ومن بين هذه الادلـة روايات مفصلة بموقعها وتاريخها

وبالصفات المميزة للضحايا ، وتشمل هذه الأدلة ايضا الصفات المميزة للنساء المسلمات اللاتى اصبحن ضحايا لعمليات الاغتصاب الجماعى المنظم على ايدى الجيش الهندوسى.

سابعا: ان الوسائل التكتيكية التى يستخدمها الجيش الهندى للقضاء على إنتفاضة شعب كشمير هى وسائل استبدادية تتم غالبا فى الليل، ويشمل تطويق قرى بأكملها واجراء التفتيش من بيت الى اخر وجمع الذكور وقتلهم وعادة ما تتعرض النساء اثناء ذلك الى الاهانة والاغتصاب الجماعى على أيدى مجموعات من الجنود الهنادكة.

ثامناً: توصلت البعثة ايضا الى ان هناك عدداً كبيراً من الحوادث التى وقعت فى المساجد والمكتبات والبيوت التى اشعلت فيها النيران ثم اطلاق الرصاص على اهالى هذه البيوت دون تمييز اثناء هروبهم من الحريق وقد وقعت هذه الحوادث فى سرينجار وكوبوارا وسوبور وعدة مدن وقرى اخرى فى كشمير المحلتة.

تاسعاً: توصلت البعثة ايضا الى أدلة كثيرة على قتل الاطباء المسلمين فى كشمير المحتلة، لإعاقة وصول الدعم الطبى الى هؤلاء المدنيين الكشميريين الذين يصابون بالجروح برصاص قوات الهنادكة كما يتعرض العاملون فى المستشفيات للعقاب لمنعهم من القيام بواجباتهم فى كثير من الاحيان.

وإذا كان المعروف ان الهند تتبع سياسة القاء اللائمة على باكستان وتتهمها دائما بدعم المقاتلين الكشميريين فإن بعثة منظمة المؤتمر الاسلامى خلال زيارتها لكشمير الحرة لم تجد اى دليل يثبت هذه الادعاءات الهندية وأكدت حكومة باكستان للبعثة أنها تعتبر أن من واجبها المعنوى أن تقدم دعمها السياسى والدبلوماسى التام للنضال الكشميرى من أجل الحرية، ولكنها فى نفس الوقف لم تقدم السلاح او تقوم بتدريب المقاتلين الكشميريين.

وان موقف باكستان ازاء قضية كشمير قائم على اساس المبادىء المعترف بها دولياً، والمتضمنة ايضا قرارات مجلس الامن الدولى ذات الصلة وترغب باكستان فى إيجاد تسوية سلمية لقضية كشمير وفقا لقرارات مجلس الامن ولإتفاقية شملا.

كما أفادت البعثة بان الهند رفضت العرض الذى تقدمت به باكستان بخصوص تسوية قضية كشمير المعلقة ولا تزال قيد البحث والتسوية، وان الادعاءات الهندية بوجود ارهاب فى كشمير تدعمه باكستان لا أساس له من الصحة ولا يمكن اعتباره إلا تعبيراً عن الشعور بالذنب من قبل الهند

الفصل السابع

قالوا

فى افتتاحية عددها الصادر أول يناير الماضى كتبت صحيفة «الخبر» ما يلى تحت عنوان :

«محنة كشمير»

الجرائم البشعة التى تحدث فى ولاية جامو وكشمير ذات الاغلبية المسلمة التى تحتلها الهند، امر لا يمكن قبوله او السكوت عليه.

وقد شهدت نهايه العام الماضى مذبحة مروعة ارتكبتها القوات الهندية فى بلدة «سوبور» واستشهد خلالها مائة مسلم وأصيب مائتان اخرون كما تم إعتقال الالاف وتخريب الاف المنازل والمتاجر فى البلده والقرى المحيطة بها !! وتلجأ سلطات الإحتلال الهندى الى قمع الغضب الشعبى الذى يندلع فور وقوع أمثال هذه المذابح بكل قسوة وضراوة.

ويتم فرض خطر التجوال فى معظم المناطق لفترات طويلة كما تجرى عمليات الاعتقال العشوائى ومداهمة المساكن بصفة شبه يوميه، فضلاً عن إغتصاب المسلمات جماعياً. والتعذيب البربرى و إطلاق الرصاص على الاطفال والنساء والشيوخ لإرهاب المسلمين و إجبارهم على الاذعان للسلطات الهندوسية فى الهروب الجماعى عبر الحدود الى دول أخرى مثل باكستان وبذلك يتم تفريغ المناطق المسلمة من ذويها!!

وهناك هدم وحصار المساجد الكبرى وأخرها مسجد «حضرت بال» الأثرية الشهير. فضلاً عن حصار المنطقة المحتلة باكثر من ٤٧٥ ألف جندى هندى.

وقد اعترفت الصحف الهندية الرسمية بمصرع وعدد من الزعماء الدينيين المسلمين داخل السجون ونشرت الصحف ذاتها أن عدد القتلى والجرحى المسلمين خلال شهر ديسمبر الماضى وحده بلغ ٤٣٣ شخصا سقطوا برصاص القوات الهندية الغاشمة.

وما زالت الهند تفرض حصاراً حديدياً حول كشمير المحتلة بهدف منع جماعات حقوق الانسان والصحفيين الاجانب من زيارة المنطقة وفضح الانتهاكات البشعة المتواصلة لحقوق الإنسان الكشميرى المسلم!! وقد فشلت جولة المباحثات التى جرت مؤخرا بين مسئولين باكستانيين واخرين من الهند حول سبل تسوية مشكلة كشمير التى يقطنها عشرة ملايين مسلم يمثلون أكثر من ٨٠٪ من تعدد سكانها.

وما زال المجتمع الدولى الظالم والشرعية الأمريكية المزعومة يتجاهلان أنين الضحايا المسلمين الذين يتعرضون للإبادة الجماعية بغير ذنب إلا أن يقولوا ربنا الله !!» «الخبر»

الليل والرعب فى كشمير

بقلم الكاتب الكشميرى غلام رسول:

منذ أربعة وخمسون عاما بالتحديد ، أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة فى باريس باجماع الاعضاء الاعلان العالمى لحقوق الانسان، وكانت السحب القاتمة للوحشية الهتلرية ضد الانسانية قد انقشعث انذاك ولكن ظل هناك خطر تكرارهـا مرة أخرى (فى أى بقعة من العـالم) يلوح فى الافق بشكل كبير يقـول الاعلان (١) لكل انسـان الحق فى الحيـاة والحرية والامن (٢) لن يعيش انسـان تحت نير العبودية .

(٣) لن يتعرض اى انسان للتعذيب او لمعاملة أو عقوبة قاسية لا انسانية.

تكمن مشكلة جـامو وكشمير فى معاناة أجيـال من شعب كشمير بسبب انكار حقهم الطبيعى فى تقرير المصير وفى الانتهـاكات الضخمة لحقوق الانسـان فى كشمير وفى ابادة حيقيقية لشعب محب للسلام.

لقد سجلت منظمات حقوق الانسان غير الحكومية والتى تلقى احتراما كبير على المستوى الدولى الاعمال الوحشية التى ترتكبها قوات الاحتلال الهندية.

ومنذ عام ١٩٩٠م تصدر منظمة العفو الدولية تقارير عن الانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان فى كشمير على يـد القوات الهنـدية وعن ممـارسات السجن التعسفى وعن تعـذيب وقتل الكشميرين المحتجزين بالسجون وعن سياسة ارتكاب جرائم الاغتصاب.

يقـول السيد ب.م فنـدرجات المحـاضر بجـامعة أكسفـورد الذى زار كشمير ١٩٩٢ لقـد أصبح الاغتصاب أمراً شائعاً وهناك أدلة على استخـدامه كوسيلة للترويع، وفى تقريره الذى نشره الاتحاد الدولى لجماعـات حقوق الانسان فى باريس يقـول السيد فندرجـات: ان الاغتصاب الجماعى المشين الذى ترتكبه قوات الجيش الهندى فى كـونان شوبورا والذى نشرت أخباره بشكل واسع فى الصحف الهندية والعـالمية ما زال حتى يومنا هـذا الاكثر اثارة للغثيان من بين أمثله التجـاوزات الوحشية للقوات الهندية ضد النساء . نعم انه أكثرها اثارة للغثيان ولكنه ليس الحدث الوحيد من نوعه.

كما شمل التقريـر أيضا حالات اختفاء النـاس وتعذيب الشباب فى كشمير بشكل يـومى وحالات الاعدام غير القانونية والتى تتكرر بشكل مفزع.

حتى عنـاوين التقـاريـر التى تصـدرها منظمات حقـوق الانسـان والصحف الشهيرة تصـور الاوضاع الخطيرة فى كشمير، وفيما يلى بيان ببعض التقارير التى صدرت خلال عام ١٩٩٣م.

«الجنة تحترق» : تقرير أعده تم جوسيل . بالانابة عن مجموعة البرلمان البريطانى.

«عار الهند:» تقرير نشرته جريدة لندن صنداى أوبزرفار يوم ١٧ يناير ١٩٩٣م.

الاجراءات الصارمة فى كشمير (تعذيب المحتجزين والاعتـداء على المجتمع الطبى) ، تقرير اعدته منظمة اسيا لحقوق الانسان ومنظمة الاطباء لحقوق الانسان.

حالات الاعـدام دون محاكمة «الاغتصـاب» الاعتقالات التعسفيـة حالات الاختفـاء وانتهاكـات أخرى لحقـوق الانسان الاساسية على يـد قوات الامن الهندية فى كشمير التى تـديرها الهند. تقـرير اعده اتحاد المحامين الدولى لحقوق الانسان.

انتهاكات حقوق الانسـان التى ترتكبها قوات الامن الهندية فى جامـو وكشمير تقرير أعده اتحاد المحامين الدولى لحقوق الانسان.

الاغتصـاب فى كشمير : جريمـة من جرائم الحرب، تقـريـر أعدتـه منظمة اسيـا لمراقبة حقـوق الانسان ومنظمة الاطباء لحقوق الانسان.

ويستخلص التقرير أعدته منظمة اسيا لمراقبة حقوق الانسان وفرع من منظمة حقوق الانسان (فى نيـويورك وواشنطن) ومنظمـة الاطباء لحقـوق الانسان فى (بـوسطن) والذى صـدر فى يونيـو ١٩٩٣م الاتى.

فى اطار جهودهـا لسحق حركة الانفصالين المسلحين فى كشمير ، تنتهك قوات الحكومـة الهندية حقوق الانسان الدولية والقانون الانسانى بشكل منتظم ، ومن أسوأ تلك الانتهاكات أعدام مئات من الـذين تحتجزهم قـوات الامن الهنـديـة فى كشمير بعد محاكمات صـوريـة وقد أصبحت مثل هـذه الحالات من القتل سياسة ثابتة يتم تنفيذها.

وتتضمن أساليب التعذيب اللجوء الى الضرب العنيف واستخـدام الصدمات الكهربية والتعليق من الارجل أو الايـدى وحـرق الاجسـام والتحـرشـات الجنسيـة والاذلال النفسى كما انـه من بين الاساليب الشائعة للتعذيب سحق عضلات الارجل عن طريق استخدام بكرات خشبية ثقيلة.

لقد لقى عشرات الالاف من سكان كشمير مصرعهم على ايدى القـوات الهندية خلال أربع سنوات تقريبا منذ أن بـدأت الهند حملتها القعمية فى يناير ١٩٩٠ م، والتى اسفـرت عن اصابة اعداد كبيرة بحالات مختلفة من العجز الكامل وبتر الاعضـاء . هذا وليست هناك احصائيات محددة عما أسفرت عنه حملـة القمع الهندية من خسـائر فى الارواح والممتلكات غير أن الاحصـائيات المتوافـرة توضح مدى اصرار شعب كشمير على إستعادة حقوقه.. والان وبعد مرور أربعة أعوام يتواصل كفاح شعب كشمير بعزيمة قوية بما لا يـدع مجالا للشك فى ان شعب كشمير لم يذعن للاحتلال الهندى ولم ولن يقبل الحكم الهندى.

ولقـد قـامت السيده بى نظير بـوتـو رئيس وزراء بـاكستـان فى خطابها الى الامـة عبر الاذاعـة والتليفزيـون بمطالبة شعب كشمير الحره وشعب كشمير المحتلـة وشعب باكستان بتأييـد دعوة تنظيم اضراب عـام فى الخامس من فبراير والـذى دعت اليـه لجنـة كشمير للتجمع القومى. وقـالت

السيده بى نظير بوتو ان هذا الاضراب سيثبت للعالم ان شعب كشمير يريد حلا للمشكلة من خلال اجراء استفتاء عام طبقا لقرارات الامم المتحدة الصادرة فى هذا الشأن.

وقد حث الزعماء البارزين والمنظمات الكبرى فى جامو وكشمير شعب كشمير على ارسال الخطابات والتلغرافات ورسائل الفاكسيملى الى لجنه حقوق الانسان فى جنيف موضحين فيها محنتهم المؤسفة.

وفى لاهور قامت لجنة كشمير فى البرلمان الباكستانى بمراجعة الترتيبات الخاصة بتنظيم الاضراب العام فى البلاد يوم السبت ٥ فبراير تعبيرا عن التضامن مع شعب كشمير الذى يناضل من أجل الحصول على حقه فى تقرير المصير، ورأس اجتماع اللجنة السيد / نواب زاده نصر الله خان.

وقد أصدر المجلس المحلى لبلوتستان باجماع الاعضاء قراراً يدعو فيه حكومة الهند الى وقف الاعمال الوحشية اللا انسانية ضد شعب كشمير ويدعو أهالى بلوتستان الى المشاركة الكاملة فى الاضراب المقرر تنظيمه يوم الخامس من فبراير للاعراب عن تضامنهم مع شعب كشمير الشقيق.

السكوت عار على الامة.

وقال إمام الحرم المكى الشريف الشيخ السديس فى إحدى خطبه « أصحبكم اليوم من مهبط الوحى والرسالة حيث تنعمون بالأمن والأمان الى أقصى شبه القارة الهندية حيث تقع كشمير.. قطعة من الجمال الخلاب والحدائق والغابات.. والبحيرات والأنهار.. معالم كشمير الأمس تغيرت اليوم وتبدلت واستحالت ناراً مستمره.. كانت بالأمس نضرة ضاحكة .. ولكنها اليوم تبدو باكية.. وكيف لا نبكى وقد قتل رجالها وعذب شيوخها ورملت نساؤها وثكلت أمهاتها ويتمت أطفالها وانتهكت أعراض نساؤها ، وهدمت منازلها ومساجدها ، وذبلت نضارتها وتحولت جحيما مستعراً ومسرحا للعدوان وميداناً للظلم والوحشية على يد حثالة من أسافل البشر يكفى من خساستهم أنهم يعبدون البقر.. فى حقد أعمى وتنكر لكل ما يمت للإسلام بصلة يمارسون حرب إبادة جماعية للشعب الكشميرى المسلم، ولكن لماذا كل هذا؟ والإجابة «وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد»».

كشمير أنين لا يسمع .. وجرح ينزف. ودم يجرى . ودمع لا يجفف. شغل عنها جمع كبير. وتجاهلها الاعلام العالمى. وخذلها الاعلام الاسلامى، فأصبحت قضية تكاد تكون منسية . وفى ثنايا الاحداث مغمورة.

كم من أم وثكلى أفقدوها زوجها ووليدها ؟ وكم من طفل برىء يحتاج لمسة حنان ووقفة عطف وشفقة أفقدوه أبوته الحانية؟ إن كشمير تقف على فوهه بركان بوشك أن ينفجر.. فيقضى على الأخضر واليابس.. الوضع فى حالة غليان مروع.. الشارع الكشميرى تغيرت معالمه فاصبح مسرحاً للكمائن.. المنازل تحولت الى ثكنات عسكرية ، ووصلت انتهاكات حقوق الانسان الى درجة مذهلة ،

تعطل النظام و إنهار الاقتصاد، ومنع وصـول المواد الغذائية والطبية. وفـرض حظر التجوال.. كل ذلك من أجل إخفاء المأساة عن الرأى العام العالمى والإنسانى وتتحدث اخر الاحصاءات الموثقة عن أرقام لولا أنها حقـائق ثابتة لعدت من درب الخيـال .. فقد بلغ عدد الضحايـا ٤٠,٠٠٠ مسلم، وقد أعتقل ضعف ذلك .. وشردت ٣,٠٠٠,٠٠٠ أسرة.. وانتهك عرض أكثر من ألف أمـراة.. وبقرت بطون أكثر من ٦٠٠ بريئة وأحرقت الاف البيوت والمنازل ودمر كثير من المساجد وغير ذلك مما يقشعر من هوله الابدان.

فيالخزى الأمة وياللعار الذى حل بها .. اين الغيرة والحمية ؟ اين النخوة والمروءة؟..»

أن مأساة كشمير ليست وليدة اليـوم ولكن دخلت عقدها الخامس، والوثنيـون الحاقدون عبده البقر يمارسـون أبشع وسائل القمع الـوحشى ضد الشعب الكشميرى المسلم دون ذنـب جناه ومن غير جريمـة اقترفها سـوى إصراره على عقيدته وكـرامته والعيش فـوق أرضه فى سـلام ولكن اعداء الاسلام والانسانية لم يرقبوا فيهم ولا ذمة فلجأوا الى لغة الحديد والنار لابتلاع بلاد كشمير الوادعة وتصفية شعبهـا المسلم الابى.. ارتكبوا جرائم وحشية يـأباها الدين والشرف ونصبـوا المجازر فى ابشع صورة لانتهاكات حقوق الانسان.

لقـد وقف العالم كلـه بهيئاتـه ومؤسسـاته ووسـائل إعلامـه ووكالات أنبـائه فى صمت محير وتخاذل رهيب.

إن مأسـاة كشمير تمثل صفحـة من مـاسى أمتنـا. فيـا أيها السـادة والقـادة.. يـا أيها العلماء والمصلحـون.. يا أيها الأثـرياء والغيـورون.. يـا أيها الاعلاميـون.. مـا لكم صامتـون وعن نصرة أخـوانكم محجمـون؟! إن الوضـع المأساوى هنـاك يتطلب حلـولاً عـاجلـة من الهيئات العـالميـة والحكومات الاسلامية والمنظمات الاغاثية.. فهل من غضبة لله على دينه ووقفة عند حدوده؟

إن كل الغيورين من أبناء المسلمين يستنكـرون الوسائل القمعية الوثنية. ويهيبـون بحكومات الدول الاسلامية أن يهبوا لنصرة الشعب الكشميرى المضطهد، ويقفوا الى جوار إخوانهم فى كشمير.

حتى يعود للشعب الكشميرى حقـه المشروع، ويسلم من القمع والاحتلال الهنـدوسى.. (والله غالب على أمره) ولكن أكثر الناس لا يعلمون)..

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

خـــاتمـة

إن مصير عشرة ملايين مسلم كشميرى مرهون بما سيفعله العـالم الاسلامى إزاء هـذه المحنة التى أكملت عامهـا السابع والاربعين.. وما زال الضحـايا يتساقطون بـالعشرات كل يوم.. ومن لم يقتله رصاص الاحتلال الغـاشم ، يقتله الذل لإغتصاب إمرأته أو إبنته أو أمـه أمام عينيه.. ويا لها من حياه أرحم منها الموت تحت سياط الجلادين!!

فـريق ثـالث من مسلمى كشمير يفتك بهم البرد فى المخيمات الـواقعـة بمنطقة جبليـة تغطيهـا الثلوج طيلة الشتاء ، وتتفشى فيها الأمراض والمجاعة لقلة ما يصلها من إمدادات طبية وغذائية.

لقـد ضرب الإحتلال الغـاشم إقتصاد كشمير بـلا رحمة، وأهلك كثيراً من الحرث والنسل.. حتى الثروات الطبيعيـة فى الغابات بـددها المخربون الهنـدوس كيلا ينتفع بها الثوار الأحـرار من أبناء كشمير البواسـل، الذين يصـابرون ويجاهدون بـأقل الإمكانيـات لتحرير الأرض والعـرض وبكل صراحة فإن مـوقف الدول الإسلامية تجاه قضيـة كشمير المسلمة يتسم بالتخـاذل والفتور.. ومن المؤسف أن معظم الدول الإسلاميـة ما زالت ترتبط بعلاقات وطيـدة مع النظام الحاكم فى نيودلهى رغم جرائمة البشعة المستمرة فى كشمير المسلمة!!

إن مجرد مصافحـة بعض حكام المسلمين لحكـام نيودلهى ذوى الأيدى القـذرة الملطخة بـدماء الأشقاء مـن أبناء كشمير البـائسة ، لهى مصيبة كبرى لـو كانـوا يعملون!! وقـد حان الـوقت لكى يتدخـل هؤلاء لدى أصـدقائهم فى نيـودلهى لمطالبتهم بـوضع حد لمعـاناة شعب مسكين لا ذنـب له وهناك المنـابر الـدولية إذا عجزت الإتصـالات الثنائيـة عن كبح جماح المعتدين ويمكن ممـارسة ضغوط فعالة على الهنـد بإعادة النظر فى العلاقات معها سواء الاقتصاديـة أو التجارية أو العلمية أو الثقافية وغيرها وربطها بشرط منطقى هو وقف الممارسـات القمعية و إنتهاكات حقوق الانسان الحالية فى كشمير..

وأضعف الإيمان هـو إن تبادر الـدول والهيئات الإسـلاميـة بإرسال الإمـدادات الطبية ومـواد الإغاثة الضروريـة الى مئات الألوف فى مخيمات اللاجئين البائسين بكشمير المحـررة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هـذه الأرواح المعذبـة بغير جريرة (إلا إن يقـولوا ربنـا الله) .. صحيح أن بعض لجان الإغاثة العربية تقوم بجهد مشكور فى مجال تقديم بعض المساعدات ، إلا أنها ما زالت أقل بكثير من القدر المطلوب، ويتمثل فى الحد الأدنى الضرورى للحفـاظ على أرواح هؤلاء اللاجئين، وتوفير بعض الرعايـة الصحية والمعيشية لهم فى المخيمات.. ومن الضرورى كذلك ان تستخدم الـدول الاسلامية ما لها من نفوذ وتأثير فى المحافل الدولية لحث الهيئـات والمنظمات الانسانية العالمية على المشاركة فى إغـاثة شعب كشمير، وتقـديم كل المسـاعـدات الممكنة للمشردين والـلاجئين، وخـاصة النسـاء والأطفال والشيوخ.. وعلى أجهـزة الإعلام فى الدول الإسلاميـة أن تتولى توعية الـرأى العام العالمى

والإسلامـى بأبعاد القضيـة، وتفنيد مزاعم الهنـد، والمطالبـة بإنهاء معانـاة شعب كشمير المسلم، وإحترام حقه المشروع فى تقـرير المصير عبر إستفتاء حر مستقـل طبقاً لقرارات الشرعية الـدولية.. «والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون» صدق الله العظيم .

ألا هل بلغت.. اللهم فاشهد .

حمدى شفيق

القاهرة فى أول نوفمبر ١٩٩٤م

الفصل الثامن

جرائم الهندوس بالصور

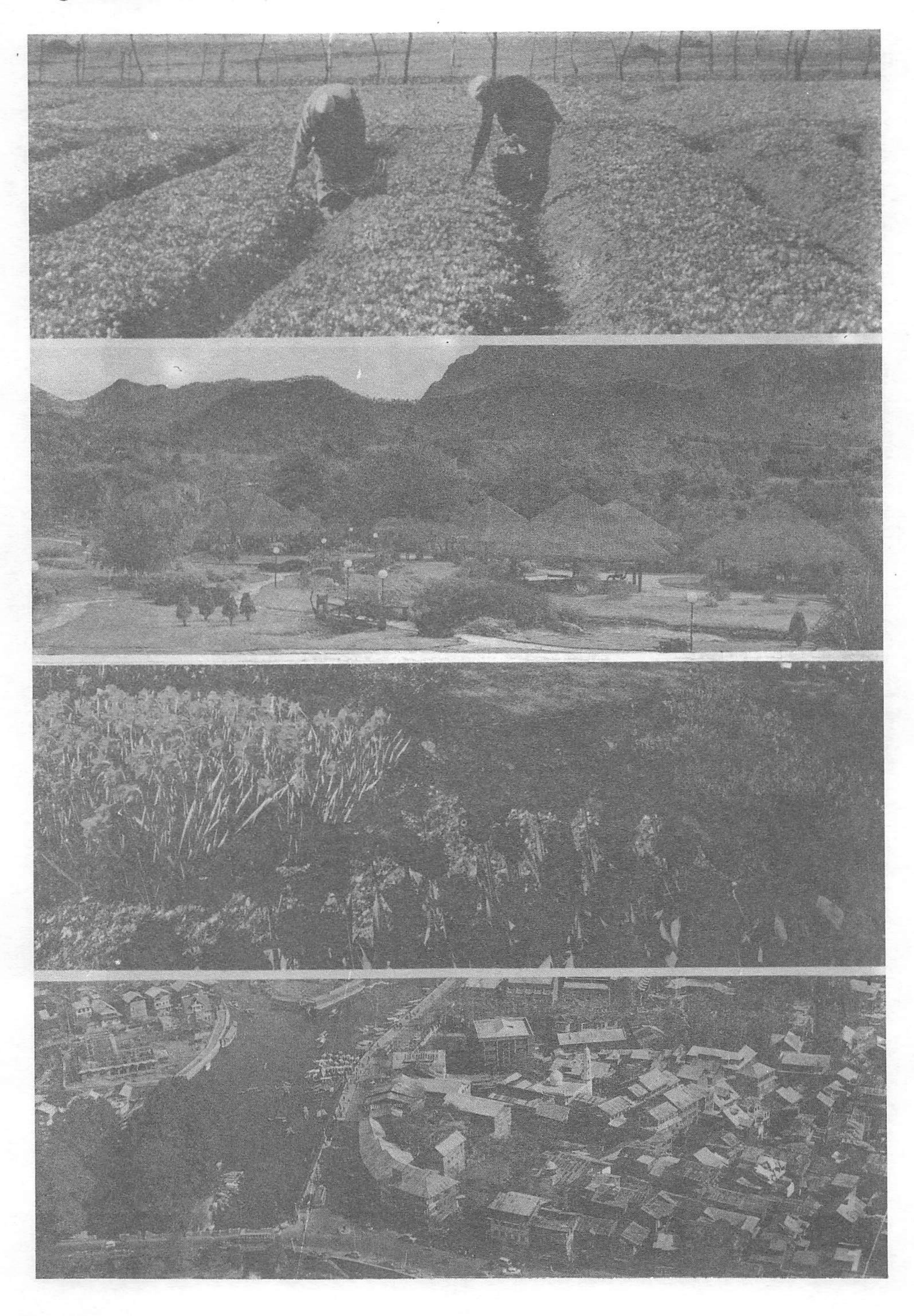
الكاميرا لا تكذب.. والصورة الحيه أقوى من ألف كلمة وألف طلقة.. والصورة المعبرة لا تحتاج إلى تعليق.. وفى هذا الفصل الأخير نعرض مجموعة حية من الصور التى تظهر بشاعة ممارسات قوات الأحتلال الهندى لكشمير البائسة. بعضها لحثث القتلى التى شوهتها حراب وأسلحة الوحوش وبعضها لأهالى الضحايا المنكوبين وأمهاتهم الثكالى واطفالهم الأيتام.. وبعضها لأنقاض البيوت والمزارع والمتاجر ... وأخرى لجنود يضربون المتظاهرين بكل قسوة .. ولم نجد داعياً لكتابة تعليق خاص بكل صورة.. بل تركنا التعليق للقارىء والحكم للتاريخ.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

كشمير الأمس



كشمير اليـــوم















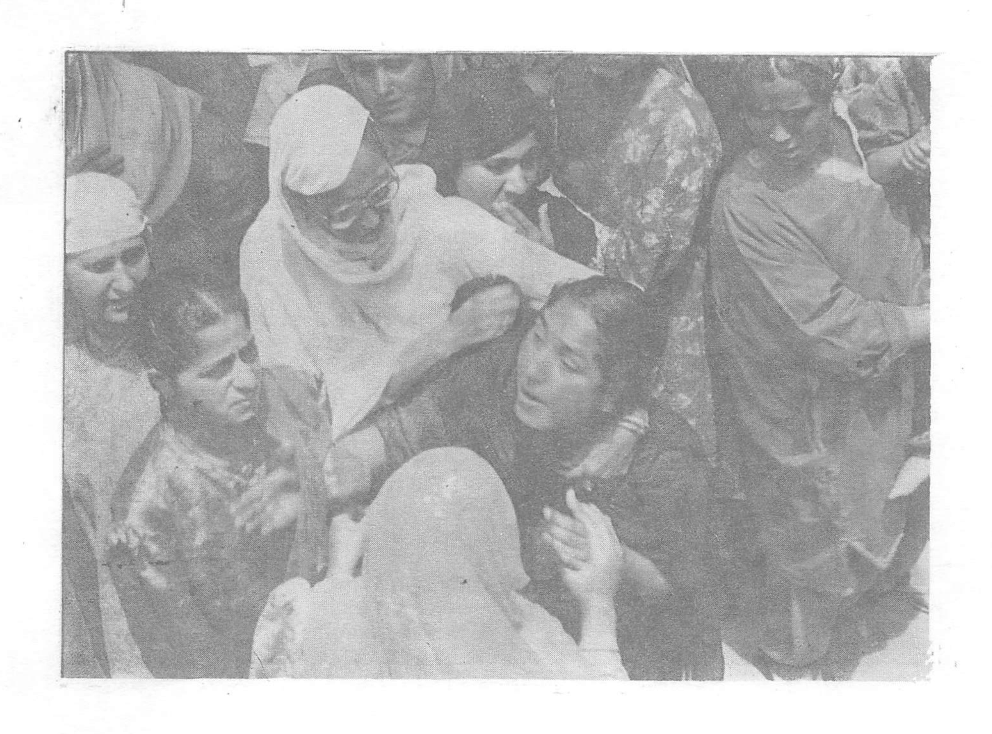




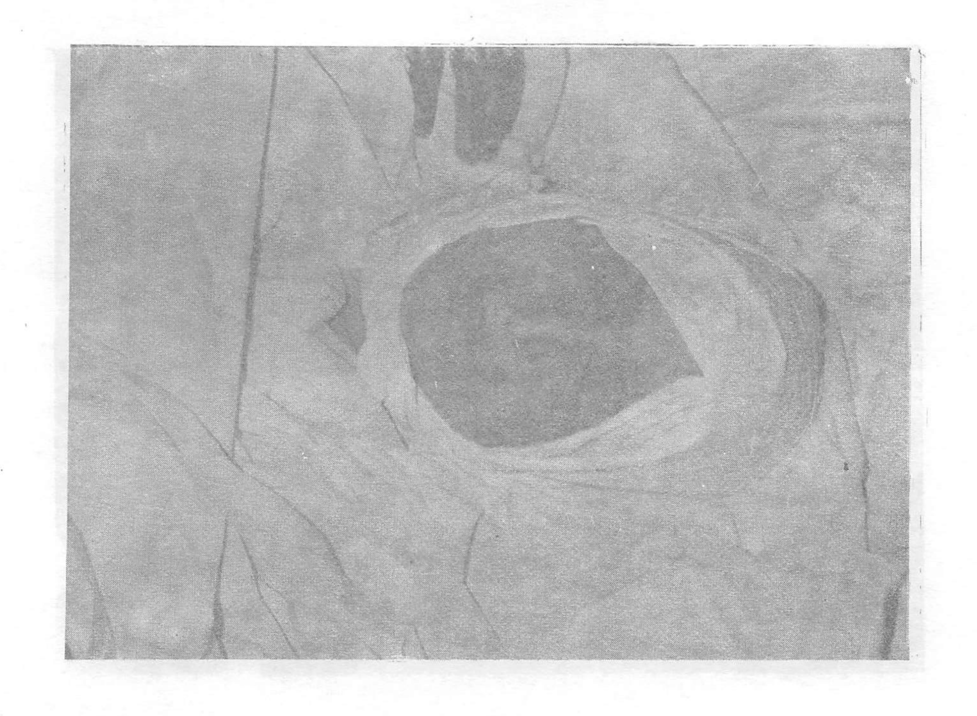






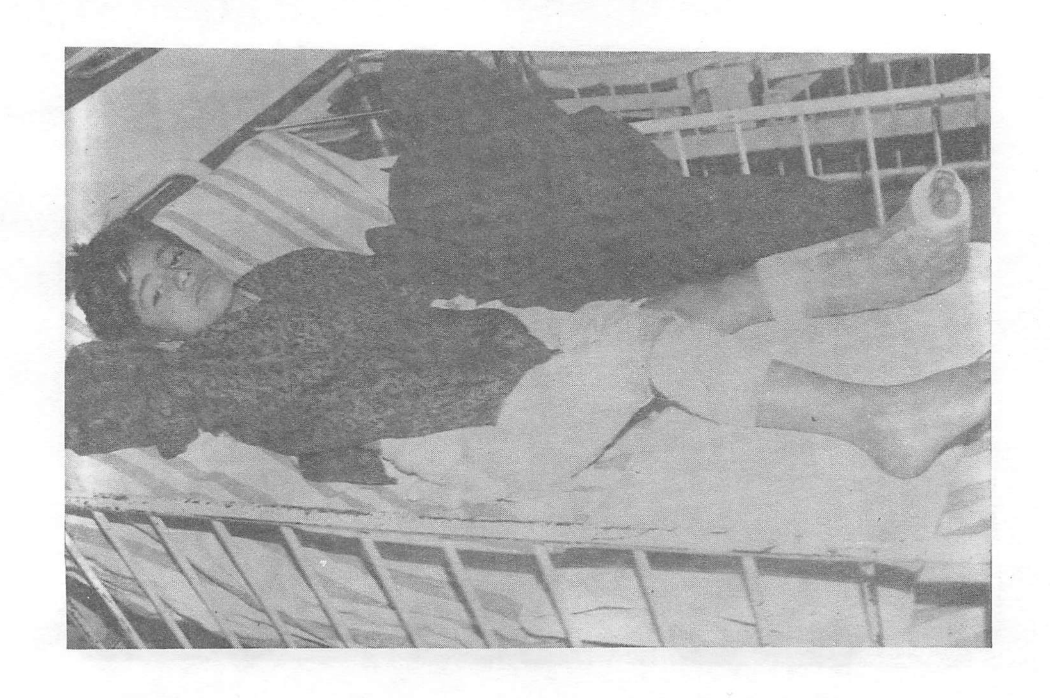






















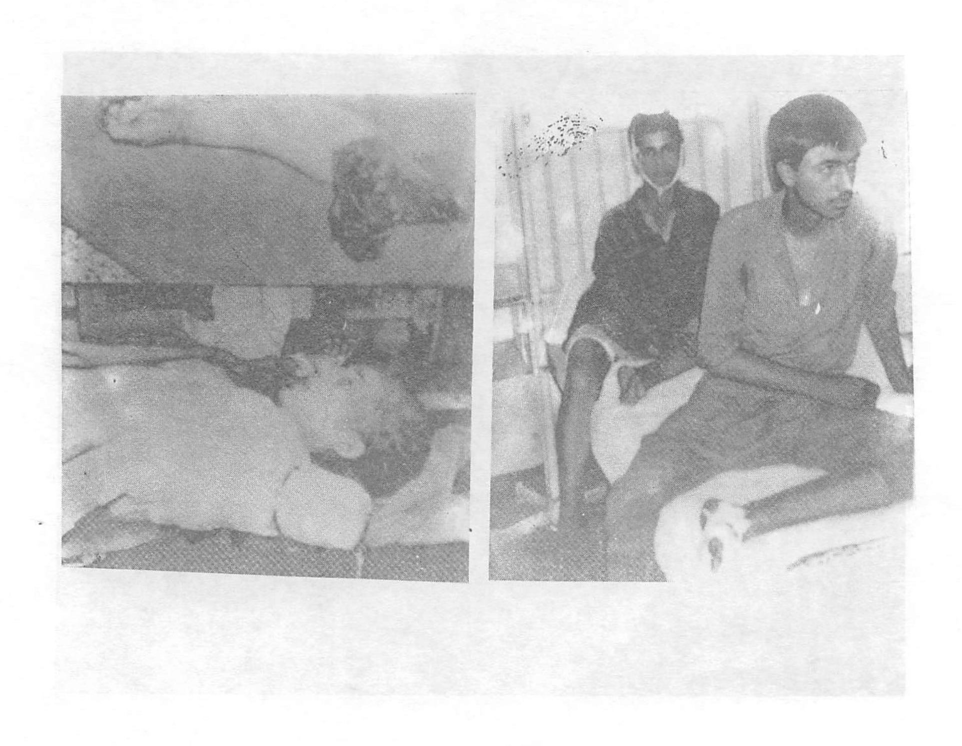














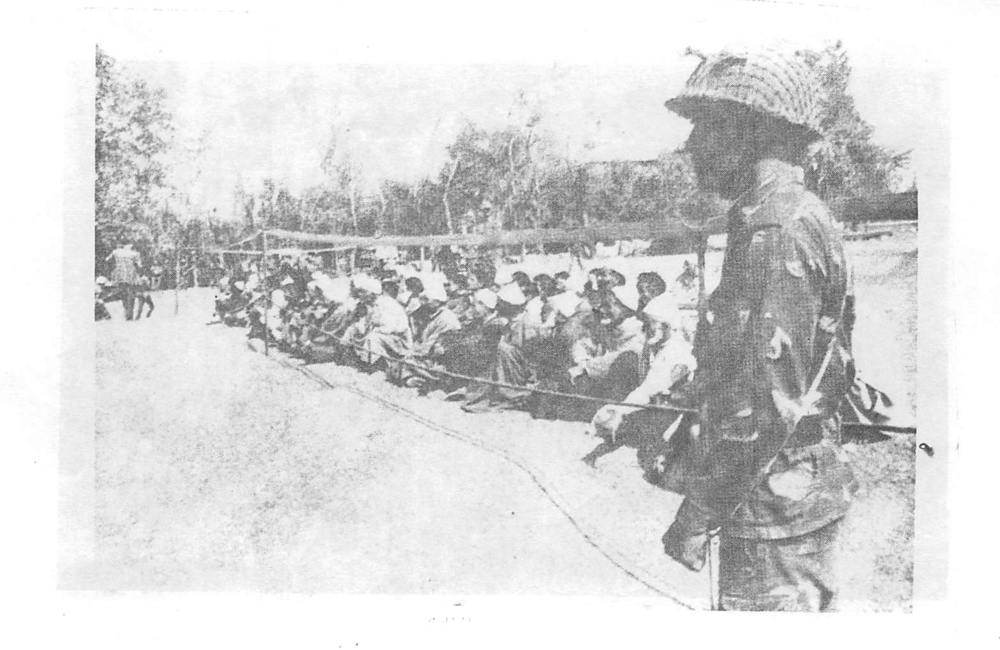






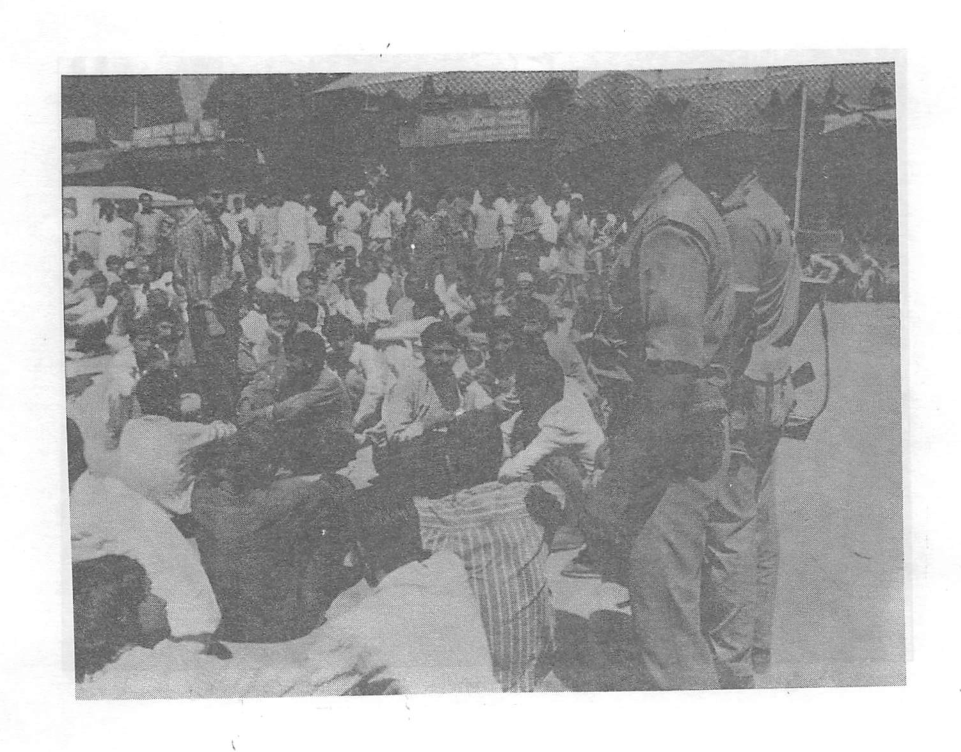



EMISTS





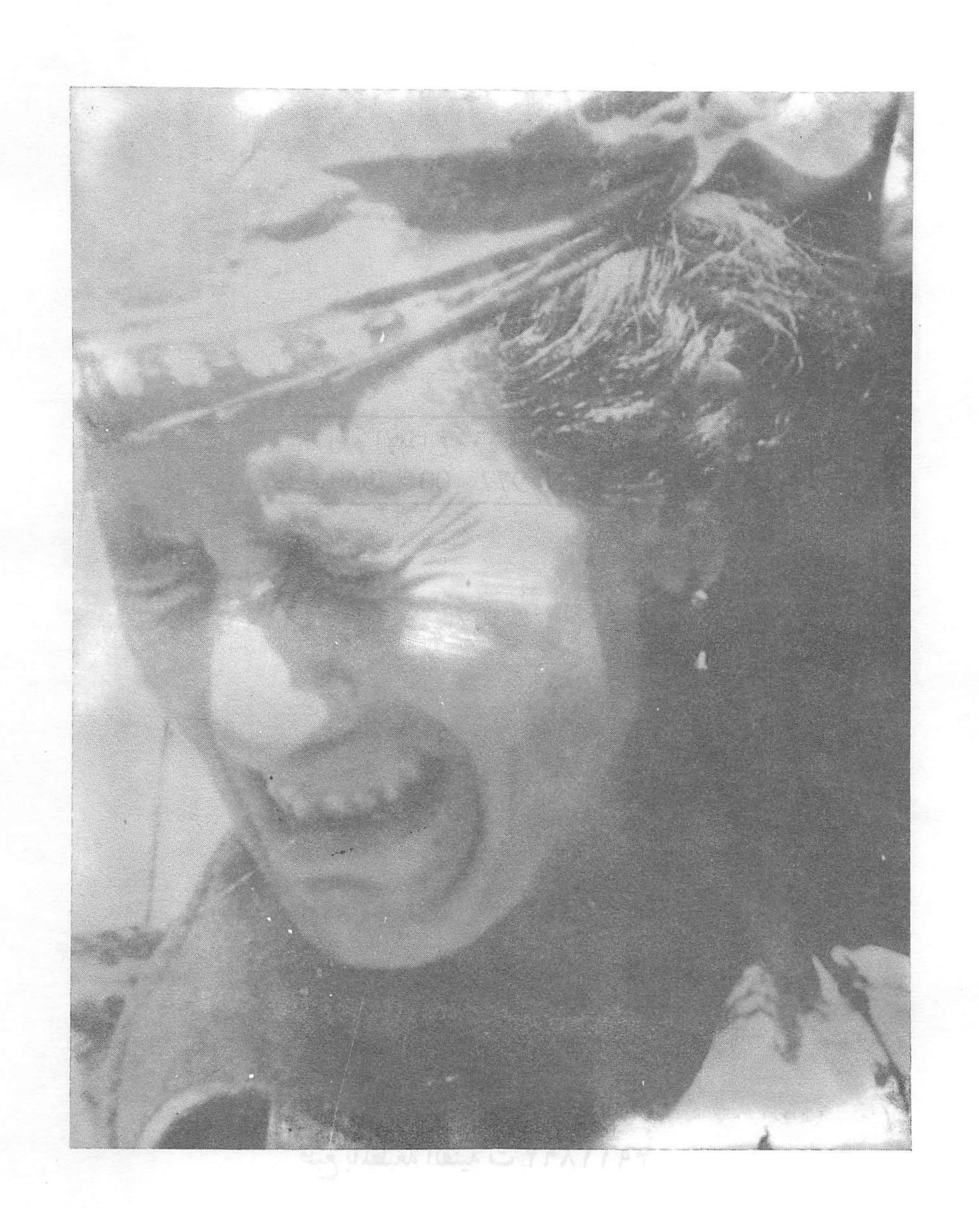







AUTO STAND





رقم الإيداع ١٠٤٦٦ / ٩٤
I. S. B. N 977 - 00 - 7969 - 3

طبع بالمطبعة الفنية ت ٣٩١١٨٦٢